

شماره ثبت کتاب ۱۵۰۷۱		۵۱۵۲ ۱۵۰۷۱	
موضوع ۱۰۲۵۰		مؤلف ۴۹۴۴	
کتابخانه مجلس شورای ملی		کتب حاشیه‌نویس	

خطی، فهرست شده
۱۰۲۵۰

بازدید شد
۱۳۸۴

بازرسی شد
۱۳۸۴ - ۳۷



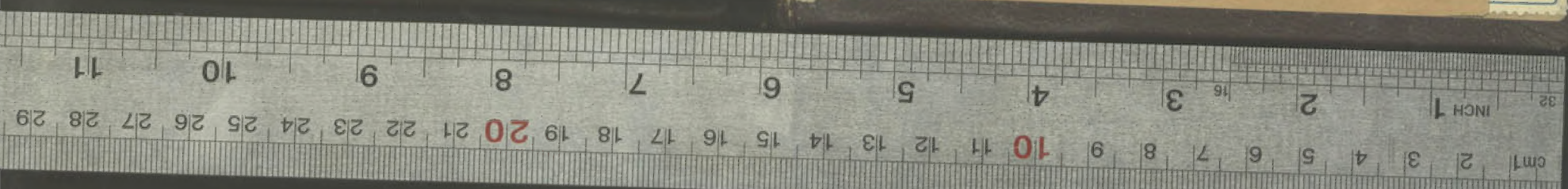
رشد

۳۳۳۳

علم ما ذهب اليه الشيخ الرئيس اذ هو جوهري فهو متكامل البصيرة عند علم ما ذهب اليه
الحقق الطوسي وقد بسطنا الكلام فيه وبيننا ما هو الحق في رسالتنا اننا الواجب
وصفاً في العلم فان اردت التحقيق فليته جميعاً **قوله** وقد يفيض صفته بما يعلم الحصول الى
اشارة الى ما قال يفيض من ان المراد بالعلم صفته التي هي مقام تقسيم الى التقصير والتقصير
وتقسيم كل منهما الى البديهي في المسبقي وهو العلم الحصول الى المطلق الشئ ما في الحصول من العلم
الحادث لا المطلق الشئ بل هو العلم القوي مستنداً عليه بان الانعام الى البديهي في المسبقي
انما يخرج من العلم الحصول الى العلم الحادث دون العلم الحصول الى العلم القوي وهو العلم
تقريباً لا يكون ان لا يكونان الا بديهيين **قوله** ولا حاجة اليه ولا حاجة في مقام التقسيم كما هو
الما يحصل من التفكير العلم الذي هو المقسم بالعلم الحصول الى الحادث بل يكون التقسيم
مطلقاً العلم فان جاز ان الانعام فيه لا يتجزأ جازاً في كل نوع منه فبذلك يكون بعض
العلوم الحصول الى او العلوم العدمية كسبائكها وان كان كذلك لا يلزم تقسيم الاجسام الى انواعها
كون كل نوع قسم لنفسه **قوله** علم انه تقسيم للفظ غير ضرورة داعية بيان لما يرجع
كونه ما مطلقاً بعد بيان محله كونه مقسماً وهو يكون التقسيم والاطلاق مناسباً لحوادث
الغن وكون التقسيم في الفاظها الملفظ وعدو لا عين من عند ضرورة داعية اليه **قوله**
لانه يدخل فيه التخييل لا يقع ان المراد من ادراك وقوع ان النسبة واقعة وليست بواقعة
هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ضرورة عدم كون هذا التقصيل مستلحقاً للتقسيم
و مراد من عرفه بعلم ما هو المشترك في ذلك فانه ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وكذا الشك والتوقع فلا معنى لما قيل ان المتشابه ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة
ادراكه وجب الادراك ان يكون ادراكه فانه ان كان وقوعه داخل ما فيه هذا او الخيالات
فقط اذا وردت على النفس انزلت فيها تاثيراً عجيباً من تقصيرها و بسطها على العالم
التي غيبت انما يكون سبباً في التشفير العلم من موهبة في العالمين والحقائق
ادراك وقوع النسبة من غير ادراك بوجه غير تردد وفيه كما في صورة الشك من غير تردد
له كما في الوجه **قوله** وفي هذا اشارة الى التحقيق الا يعرف المعلم ان في العود الى العبارة

مجلس شریعی
۲۸۰۴

خطی، فهرس
۵۰



المشهوره اوجه تقيم العلم وجعل التصديق عبارة عن الادعاء ان شئ هو الحقيق الامر
 في المقام الحقيقي امر التصور والتصديق في مقام تقيم العلم اليهها وجعلها منه **قوله** ويكون
 التصديق نوعا من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المعلق كما يشتهر
 الرجوع الى الوجود ان قال السيد الشريف فكسره في شرحه المواقف في هذا البحث فانك اذا تصور
 شئ ام الى اخره فقلت فيما قد علمت فيك الامر من النسبة بينهما قطعا فقلت في هذه
 الحالة نوع من العلم ثم اذا رايت انك انك وحكمت باحد طرفي النسبة فقد علمت تلك النسبة نوعا
 كقول من العلم محبا زاعقا الاول الحقيقة قال الخشن العلامة في حاشية الترتيب بعد ان حقق
 استماع اجتماع المتكلمين في محله واحد واستماع قيام عرض واحد مجليين فان قيل ما دام يقض
 استماع اجتماع تصورين او تصديقين في نفس واحدة في زمان واحد لان التصور نوع واحد
 من العلم وكذا التصديق فقلت لان ان التصورات متماثلة وكذا التصديقات بل تصور
 مفهوم يغاير تصور مفهوم اخر فوجب النوع وكذا التصديق بكل نسبة يغاير التصديق باخر
 بالذات والذات يرشد الى ذلك ان تصور زيد مثلا مع قطع النظر عن المحل يغاير تصور عمرو
 والتصديق بقيام زيد مع قطع النظر عن المحل يغاير التصديق بعموده وتحقيقه ان زيدا
 مثلا وان كان شخص من اشياء الالان وليس له محصل فتنظر كيف الطبيعة والمنازع
 لكن العلم من حيث انه يقبل التحصلات الذهنية التي يلحقها باعتبار قيامه بشئ صلي الاذنين
 فهو علم ونوع مغايرة ذاته للعلم بغيره انتهى ومن هذا الظاهر بطلان ما قيل ان مراد
 رحمه بالمغايرة الذاتية بين التصور والتصديق هو المغايرة الجارية بخلقها وان كانت
 تلك المغايرة اعتبارية على ان قوله هو نوع اخر من الادراك بناء على بطلانها ايضا ويذكر علم
 على هذا القول استدراك كثير من عباراته هو كالاخي فان قيل كونا التصديق نوعا
 اخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية ينافي ما تقرر عند المحققين ومنهم العلامة
 الخشن من ان المصطلح في الادعاء عند تصور الاشياء هو ما هيها وما انفسها وما تقرر
 ببعض من ان العلم عين المعلوم بالذات مغاير له بالاعتبار فان تصور التصديق
 ويستلزم ذلك بقتض هذا التحقيق والتقرير كونه من مخرجين بالذات فاقول ان مراد

من قال

من قال ان العلم عين المعلوم بالذات مغاير له بالاعتبار فهو ان المعلوم بالذات انما هو الصورة
 الصورة الحاصلة في الذهن وان تلك الصورة من حيث انها تصور بالحواس هي الذهنية وحقة
 بما معلوم وقيل ان اتحاد العلم والمعلوم بهذا المعنى لا يستلزم اتحاد الصورة العلمية الى حصة
 الذهن مع ذل الصورة كما هو رأي القائلين بالاشيخ والمكاتب وان القول بمكون الى حصة في
 عند تصور الاشياء نفس ما هيها تما لا يستلزم هذا الاطلاق وايضا فانما علم بالفروقة ان نوع
 نسبة المكاتب لا يزيد مثلا اذا حصل بهيئة الذهنية لا يكون هو مجرد هذه الصورة او تصديقها
 به بل لا بد له من ذلك امر اخر وهو ان يكون علم وجه الادعاء مثلا العلم التصديق وعلم الوجه
 الادعاء في العلم التصوري فتقول ان الصورة الذهنية لوقوع النسبة المذكورة وان كانت
 متحدة مع الوقوع الذي هو ذل الصورة لكنها ما بينة له باعتبار كونها علم احد هذين الوجهين
 كما لا يخفى ثم تقول في صورة تصورنا التصديق وحصوله في الذهن بهيئة ان اللازم منه كوني
 صورة الجردة على ان العلم اليهها في الذهن غيبية ومتحدة مع لكون تصور الذي هو تلك الصورة
 مع امر اخر غيبية خد ما ذكرنا وبعده من هذا انما فانك لا تجده لغيرنا **قوله** كما في الصورة الثالثة
 المذكورة في انتفاض العبارة المشهورة في تعريف التصديق بها من الخشن والاشيخ والوجه
 اي ياخذ كل من التصور والتصديق شيئا من الفروقة ليعلم ان يكون صغيرا لاقتبال الملاحة
 كما في قولهم استعملوا الى اخذ شئ وانفسه والجمع الى اخذ طين النفس او يكون الاقسام المتعددة
 بنفسه كالفاسفة بجمع اخذ القبر وفي القاموس قاسموا الشئ اخذ كل شئ فلهما حاجة الى ان يقال انه علم
 اراد بيان حال المعنى وان معنى كلامه ان يقيم التصور والتصديق كل واحد من الاكساب والفروقة
 بينهما وحاصل ان كل واحد منهما ياخذ شيئا من كل واحد منهما وانفسه الفروقة والاكساب
 بالنظر بالفروقة والمكاتب بالنظر لانه وان كانت الفروقة صفه للتصور والتصديق وعلمه
 ايها اخذ الموصوف الصفه لكن الاكساب بالنظر ليس صفه لهما بل هو وصف المعنى لانظر في المكاتب
 اخذ شي اياه بجملاف الفروقة والمكاتب بالنظر فانها لا اندراجها تحت كل من التصور والتصديق بل كل
 منها اخذها كما لا يخفى فلا وجه ما قيل ان يكون اتحاد الفروقة والاكساب في هذه المعاني بمعنى
 الظاهر فان كان الاكساب انفس المعنى الفروقة والمكاتب وصفها فلا حاجة اليهما اما قيل في دفعه

بما ذكره في قطع النظر عن تلك العوارض
 وقا كونه من حيث كونه

الباقر خدام

تعیل ابو الفتح

التأثير في جوار النذر في سنة الفقه ١٢

ان شاء الله العليم

رسالة السيد ابو الفتح

فما نقتضاه من الامور الحان تخلصنا
من الالاش واطلاق الامراض انما نتمناه منكم

اندا

عنه فاذا فرض كون ذلك الوجه مقصورا بالوجه دون الفكرة وكون وجه ذلك الوجه ووجه وجهه الخ في النهاية
 ايضا كذا لم يكن هناك صورة متناهية عند المذكر فيمكن ان يكون ذلك الشيء ولا شيء من الوجوه مقصورا احدا
 فضلا عن تصور وجوده غير متناهية **قوله** لا يتم الا بدعوى البدئية في مقدمات الدليل واطرافها الى الاستدلال
 على هذا الوجه مع توقفها على ذكر كيم الا بان يدعى المستدل براهمة مقدمات هذه الدليل واطرافها اولها
 ذلك لكان لظن ان يقول ان هذه المقدمات مع اطرافها نظرية على تقدير نظرية كل التصورات وتصورات
 فتخرج في تحصيل هذه المقدمات واطرافها الى الدور والتمس الى ان فيكون الاستدلال الموقوف
 عليها محلا لافا اذا ادعى بربطها لا يبق لكف محال ادعى هذا الخ ووجه الاستدلال لا يكون براهمة تلك
 المقدمات مع اطرافها متناهية لتوضيح نظرية كل التصورات والتصورات فلا يفر المستدل بل يوجب
 كما هو المذكور في الحاشيتين وما قرأه ان ما اورده من هنا ان الاستدلال لا يتم الا بدعوى
 البدئية في مقدمات الدليل واطرافها لانه انما يتوقف على معلومية المقدمات واطرافها وانما على
 براهمة الاعلالم المقدمات واطرافها فلا فضلا عن دعوى براهمة خصوصيات من الجمل كقوله
 وعدم التوقف بين الدليل والاستدلال **قوله** وذلك كانه في كسبية الحكم الى دعوى براهمة تلك المقدمات
 واطرافها كافي في كسبية كل التصورات والتصورات فان هذا الدعوى لا يمكن ان لا يتوقف على
 هذا البغض فلو بانوا من غير ان يثبت اما مقدمة اخرى مستلزمة لهذا النقي فلا حاجة في هذا النقي
 الى الدليل عليه وترتيب مقدمات الاجل هكذا ينبغي ان يتوقف هذا المعال ولا يلتفت الى ما قيل
 يقال **قوله** ثم لا بد من دعوى البدئية الى السرد وجوب دعوى بدئية المقدمات المأخوذة في اثبات النقي
 الاول من دعوى الاصل لا بد من تمامية هذا الاستدلال من دعوى براهمة ثبوت الاحتمال الى الفكرة
 في تحصيل بعض التصورات وبعض التصورات المأخوذة في اثبات النقي ثبوت الاحتمال الى الفكرة
 براهمة ثبوت الاحتمال الى الفكرة بعض التصورات وبعض التصورات هو بعبارة
 البدئية في عدم براهمة الحكم فان عدم كون بعض التصورات والتصورات بدئية بل بدئية
 مما قد يلائم الجواب الحكم الذي هو كوني الحكم بدئية فيكون رفعه في غير ذلك فيكون دعوى براهمة
 في مرتبة دعوى براهمة وهذا هو المراد بالعبارة فان دفعه ما قيل ان كون دعوى البدئية في ثبوت
 الاحتمال الى النظر في التصورات والتصورات عين دعوى البدئية في عدم براهمة الحكم ثم يجوز

البدئية في كسبية المقدمات

البدئية في كسبية المقدمات

ان يستدل

ان يستدل الحكم على الاخر ولو سلم فاما دعوى البدئية في عدم براهمة بعض التصورات والتصورات
 وهو ليست عين دعوى البدئية في عدم براهمة الكل الذي هو المدعى لا مفرقة لها **قوله** فظهر ان الاستدلال
 بان لا يجوز ان يدعى البدئية ان ظهر ما ذكره من ان لا بد من تمامية هذا الاستدلال من دعوى البدئية في ثبوت
 الدليل واطرافها ومن دعوى البدئية في ثبوت الاحتمال الى الفكرة ان هذا الاستدلال لا يفرقة بول الى
 دعوى البدئية في عدم كون جميع التصورات والتصورات ولذا ان عدم كون جميع التصورات والتصورات
 بدئية الاول الى الاول والثاني الى الثاني فليكتف بما يدعى بدعوى البدئية في اصل الدعوى في ثبوت
 من غير ان يرتكب الكسبية اللازمة الى الاستدلال **قوله** او حصة رتبة المقدمات في كل شيء
 ان يحصل تلك القوة لكل فرد من افراد ان في ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك
 النظام والعقل فيحصل لهم تلك القوة كما حصل في ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك
 والاحتمالين وانما في ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك النظام والعقل فيحصل لهم تلك
 فضلا عن من كان له الذي هو ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك النظام والعقل فيحصل لهم تلك
 عليه في ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك النظام والعقل فيحصل لهم تلك
 للكلين في ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك النظام والعقل فيحصل لهم تلك
 على التبع والانه يجوز ان يثبت عليه بان يحصل واحد منها ولم يوجد المعلوم ثم يتقدم ذكر الواحد وحصل
 فيوجد ذلك المعلوم لانه في ثبوت كسبية الاحتمالين بان يتعقب براهمة وجوب تلك النظام والعقل فيحصل لهم تلك
 او لا يتقدم فان لم يتقدم كان تحصيل الثانية اياه تحصيلها الى حصول وان تقدم كان تحصيل الثانية
 اياه اعادة للمعروف بعينه وكما في كل المراتب لانه يجوز ان يحصل واحد منها ابتداء او احده
 كان ويوجد المعلوم **قوله** بل التوقف هو الامر المحض للثبوت والاستنباط في انفس الامر المحض للثبوت
 بالاستنباط في ثبوتها على ان المراد بالامر المحض للثبوت هو الامر المحض للثبوت في التوقف لا مطلقا
 فالرغبة في ثبوتها على تعريف العلة بما يتوقف عليه انما لا سعة للتوقف الا الامر المعقوف للثبوت
 الذي هو بدلول الثبوت في التوقف على الاستنباط في ثبوتها على تعريف العلة بما يتوقف عليه انما لا سعة للتوقف
 توقف على كمالها في ثبوتها **قوله** لكن لا يمكن ان يكون هذا العلم المحض هو بغير كسبية الاحتمالين في ثبوت
 الجديدة على شرطه المطالب ان البدئية والنظرية صفتان للعلم اولاً وبالذات ويوصف بهما العلم

الاستدلال في ثبوت كسبية المقدمات

العلم بغير كسبية المقدمات

العلم بغير كسبية المقدمات

مبهمة بل هي من غير معنى ان يزيل على امر موصوف بالمشقة من اذالات باي عنواني معتبر
 في معنى المشتق بوجه عن الوصف ويؤخذ في عدد الاسماء مثل اسم الزمان والمكان وغيره فافلوا
 معنى الكلمات مثلا ذات بئس الكلمات او شئ لم الكلمات او متعلق الكلمات مع انصاف بالكلمات
 لكان من عداد الاسماء ثم قال بل هي من غير معنى وهو وجه ذات غير معلوم الا باعتبار
 هذا المعنى على ما هو عادة القوم في قولهم الشئ قد يعلم يوم من الوجوه وجعله الشئ الذي هو ذو
 الوجه معلوم بالوجه في أصل التوفيق ان الوصف موضوع لذات مبهم معلوم بوجه الا انصاف في هذا
 وقد عرفت في موضع ان العلم بوجه الشئ والعلم بالشئ بالوجه متحدان بالذات فكلما كان بالاختيار
 واما الثالث فلما ذكرنا من منه لخصار التوفيق بالمعنى المشتقات ولما قاله الشيخ في تعريف قدس
 في شرح المواظف من ان اعتبار القرينة مع الفصل يخرج من كون هذا تافعا قصدا لغير من الغير
 المحذور كون الحد الذي قدس بالركب من الداخل والخارج واما الرابع وهو الذي قاله الشيخ الرئيس
 فلما قال قدس ايضا من هذا التوفيق تعريف لطلوع النظر في ان يبرز فيه جميع افراده سواء
 كان الفرد اشياء او افعالا او غير ذلك فافلوا انصافا في تعريفه وان التوفيق بالعلماء
 المتفاوتة خارج عما فيكون هناك حركة واحدة من المظان المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم
 الانفعال اما المظان من غير احتياج الى قرينة الا انه لم يصبط انصاف التوفيق بالمعاني المركبة
 ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار فيه مزيد من اجل فلم يلتفتوا اليه وخصوا احد النظر بما هو
 المعتبر فيه هذا الحقيق ما نقل من ابن سينا **قوله** كما ينبغي عليه سياق فان حمل الملاحظ على غير
 النظر الواقع بالكتاب الذي هو فعل اختياره لا ينبغي عليه كالملاحظ وباتينا ظهرا من قال ان
 النظر ان كون توفيق النفس كذا المعلوم بالتقصير والاختيار انما هي استغناء من التيقيد بالغايات
 لا من غير لم يتبين معنى السياق وان من احاد هذا التيقيد على كون المبدأ در من ملاحظ المعتبر
 وقوعها بالتقصير والاختيار لان الالفاظ الموصوفة لادعاء الاختيارية تدعى صدورها
 عن فواعلها اختيارا فاعرف غفل عن لفظ السياق **قوله** وقد قيد بالغايات فان الافعال المعلوم
 بالغايات تكون صادرة عن فواعلها بالتقصير والاختيار **قوله** لا ليس مقصد النفس اختيارا

المجلد الرابع

بالحمد لله

في سائر ما قيل في تعريف التوفيق
 في سائر ما قيل في تعريف التوفيق
 في سائر ما قيل في تعريف التوفيق

بل هي من غير معنى ان يزيل على امر موصوف بالمشقة من اذالات باي عنواني معتبر
 في معنى المشتق بوجه عن الوصف ويؤخذ في عدد الاسماء مثل اسم الزمان والمكان وغيره فافلوا
 معنى الكلمات مثلا ذات بئس الكلمات او شئ لم الكلمات او متعلق الكلمات مع انصاف بالكلمات
 لكان من عداد الاسماء ثم قال بل هي من غير معنى وهو وجه ذات غير معلوم الا باعتبار
 هذا المعنى على ما هو عادة القوم في قولهم الشئ قد يعلم يوم من الوجوه وجعله الشئ الذي هو ذو
 الوجه معلوم بالوجه في أصل التوفيق ان الوصف موضوع لذات مبهم معلوم بوجه الا انصاف في هذا
 وقد عرفت في موضع ان العلم بوجه الشئ والعلم بالشئ بالوجه متحدان بالذات فكلما كان بالاختيار
 واما الثالث فلما ذكرنا من منه لخصار التوفيق بالمعنى المشتقات ولما قاله الشيخ في تعريف قدس
 في شرح المواظف من ان اعتبار القرينة مع الفصل يخرج من كون هذا تافعا قصدا لغير من الغير
 المحذور كون الحد الذي قدس بالركب من الداخل والخارج واما الرابع وهو الذي قاله الشيخ الرئيس
 فلما قال قدس ايضا من هذا التوفيق تعريف لطلوع النظر في ان يبرز فيه جميع افراده سواء
 كان الفرد اشياء او افعالا او غير ذلك فافلوا انصافا في تعريفه وان التوفيق بالعلماء
 المتفاوتة خارج عما فيكون هناك حركة واحدة من المظان المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم
 الانفعال اما المظان من غير احتياج الى قرينة الا انه لم يصبط انصاف التوفيق بالمعاني المركبة
 ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار فيه مزيد من اجل فلم يلتفتوا اليه وخصوا احد النظر بما هو
 المعتبر فيه هذا الحقيق ما نقل من ابن سينا **قوله** كما ينبغي عليه سياق فان حمل الملاحظ على غير
 النظر الواقع بالكتاب الذي هو فعل اختياره لا ينبغي عليه كالملاحظ وباتينا ظهرا من قال ان
 النظر ان كون توفيق النفس كذا المعلوم بالتقصير والاختيار انما هي استغناء من التيقيد بالغايات
 لا من غير لم يتبين معنى السياق وان من احاد هذا التيقيد على كون المبدأ در من ملاحظ المعتبر
 وقوعها بالتقصير والاختيار لان الالفاظ الموصوفة لادعاء الاختيارية تدعى صدورها
 عن فواعلها اختيارا فاعرف غفل عن لفظ السياق **قوله** وقد قيد بالغايات فان الافعال المعلوم
 بالغايات تكون صادرة عن فواعلها بالتقصير والاختيار **قوله** لا ليس مقصد النفس اختيارا

في سائر ما قيل في تعريف التوفيق
 في سائر ما قيل في تعريف التوفيق
 في سائر ما قيل في تعريف التوفيق

وان تلك الكيفية ليست منافية لوقوع الخطأ في الفكر من العقلاء في تلك الكيفية لئلا نعلم قطعاً انما منافية لوقوع
الخطأ في الفكر من العقلاء وقوعاً شائعاً كما يدل عليه لفظ قد التحقيق والهيئة الاستيعابية الاستمرارية
فقد قرر دليل اثبات الاحتمال القانوني العام على هذا الوجه بقرينة ولا حاجة في ذلك الى
اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية في التمييز بين الخطأ والصواب **قوله** وطبق الحديث لفظ الخطأ
وبراهمة لا يعني ان هذا الحديث مما عارف ايراده في كتب المنطقي فكان ان يورده في هذا الكتاب
ايضاً لكنه طواه لانه يصدر بيان الحاجة ولا حاجة في ذلك اليه **قوله** وقوع الخطأ انما يستلزم الاحتياج
المأمور به وذلك لان وقوع الخطأ انما يكون في الاشكال الجزئية المشتملة على الصور الحسية والمركبات
فان تغيرت صورها وخطاها انما يحصل بمعرفة الطرق الجزئية المتعلقة بصورها الحسية وذلك ما
الجزئية بخصوصها لا بمعرفة الطرق الكلية المشتملة كبريائها وبين غيرها ولكن تنزل عن ذلك وسجلنا
ان ذلك التغير يحصل بمعرفة الطرق الكلية ايضاً فنقول انما ثبت الاحتياج على هذا التغير بل الموقوف
اعلى الوجه الكلي او على الوجه الجزئي وهذا يستلزم الاحتياج الى الالة من المنطق الذي به يحصل فيها
على الوجه الكلي لانه لا يحصل فيه ان المدعى فلا يتم تقريب **قوله** وفيه لم يجز جواب قائله حاشية الى كفاية
وهو النظر انما لان وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم براهمة الجميع وليس سلك فلان العلم
اليقيني بالبراهمة لم يحصل الا من قبل الكليات فانه يجوز ان يكون العلم بجميع البراهمة يقيناً والبراهمة
ان لا يشك ان العلم بالبراهمة من قبل الكليات اصح من الخطأ في الفكر فقد ثبت الاحتياج في الكتاب
المطالب الى القانون لاصونية الذهن عن الخطأ في الفكر وهذا القول كاف في الاحتياج في تلك الامور
وما يجب ان يعلم في هذا المقام ان الخطأ لا يقع في الافكار العقلية بغير اعتبار صورها وموادها
بل في غير الافكار العقلية باعتبار صورها وموادها على ما مر به بصاحب الحاشيات وهذا
يستلزم الاحتياج الى امور الطرق الفكرية الجزئية المتعلقة بصور الافكار وموادها جميعاً
ولا شك ان وقوع التهمة الخطأ في الفكر وقوعاً شائعاً يستلزم عدم كون جميع تلك الطرق برهية
فالعلم بما على وجه يكون اصح من للذهن ولا يتطرق له الخطأ لا يكون الا من قبل كليات تلك المذاهب
حيث كثر على الوجه الذي بين الاستنباط جزئيات القاعدة منها لان من قبلها لا تستلزم كليات
موضوعيات وعوارض شتى يتعسر بل يتعذر ضبطها وتبين الخطأ من الافكار عن صوابها بما عجز

انما هو من غير ان يكون العلم بالبراهمة يقيناً والبراهمة ان لا يشك ان العلم بالبراهمة من قبل الكليات اصح من الخطأ في الفكر فقد ثبت الاحتياج في الكتاب المطالب الى القانون لاصونية الذهن عن الخطأ في الفكر وهذا القول كاف في الاحتياج في تلك الامور وما يجب ان يعلم في هذا المقام ان الخطأ لا يقع في الافكار العقلية بغير اعتبار صورها وموادها بل في غير الافكار العقلية باعتبار صورها وموادها على ما مر به بصاحب الحاشيات وهذا يستلزم الاحتياج الى امور الطرق الفكرية الجزئية المتعلقة بصور الافكار وموادها جميعاً ولا شك ان وقوع التهمة الخطأ في الفكر وقوعاً شائعاً يستلزم عدم كون جميع تلك الطرق برهية فالعلم بما على وجه يكون اصح من للذهن ولا يتطرق له الخطأ لا يكون الا من قبل كليات تلك المذاهب حيث كثر على الوجه الذي بين الاستنباط جزئيات القاعدة منها لان من قبلها لا تستلزم كليات موضوعيات وعوارض شتى يتعسر بل يتعذر ضبطها وتبين الخطأ من الافكار عن صوابها بما عجز

وقوعاً

وقوعاً خطئاً وفيما بعد اظهاره لا وجه لما قيل ان هذا الجواب محتمل من قبله لان كون العلم بالبراهمة من قبل
الكليات اصح من غير بين ولا يبين فظهر ايضاً انه دفع ما اوردها هذه القائل قبل هذا على
ما يظهر بالرجوع اليه **قوله** انما يرجع البحث فيه اليها ليشير الى انه لا يصح على التوهم على ما هو الظاهر من
كون البحث في العلم محققاً في ذاته فليس موضوع العلم واللام يصدق هذا التوهم على شئ من
موضوعات العلم لان البحث فيه عن الاوضاع الذاتية لا انواع موضوعه وعن الاوضاع الذاتية
لوعرضه الذاتي ولتوهمه الذاتي واما اذا حمل على هذا التفسير فلا يخرج منه شئ من موضوعات العلم
لان تلك الابيات كلها راجعة الى البحث عن الاوضاع الذاتية لموضوع العلم وتفسيره كمنع الرجوع اليه
ان يعلم ان المراد بقوله يرجع البحث فيها اليها ان يرجع البحث في ان بحث كان اليها فلا يصدق التوهم
على نوع موضوع العلم الذي يبحث فيه عن اوضاعه الذاتية ضرورة انه لا يرجع الى الاوضاع الذاتية لوع
الموضوع سائر الابيات التي في العلم ولا الا يصدق على الموضوع الذاتي الذي يبحث في العلم عن اوضاعه
ولاعني نوع ذلك الموضوع الذاتي كما ذكر كعبه من توهمه بعد هذا التفسير صدق عليها واخرجها باخفا
قيد الحديث في التوهم فقد خرج عن طريق التوهم وادخله عن قوله عليه ما ذكره المتأخرون
فان المحققين منهم ومنهم شرح المطالب لم يرضوا بقيد العارض بل اعلم ان الاوضاع الذاتية كالخشية
العلامة في حاشية الجديدة لشرح المطالب بعد ان يقرر عند اهل الصناعة ان لا يثبت في العلوم الا عين
العوارض الذاتية حاول القيس الاوضاع الذاتية فيجعله وهم اكثر المتأخرين اعتقدوا ان العوارض
لجزء الاصل داخلية والمحققون ذهبوا الى ان اشتراط افيدها لساواة وجعلوه خارجاً عنه وذلك
في الاوضاع الذاتية انتهى بما ذكرنا من نظره في ضبط واما الادب من قال ان ما جعله من هذا المتأخرين
انما هو مذهب المتقدمين وما هو الاخلط وخبط ويحتمل ان يكون قوله على ما ذكره المتأخرون
معلق بتوهم موضوع العلم لا بتوهم الموضوع الذاتي على ما يشع به قوله فيما بعد واما توهم المتأخرين
حيث لم ياخذوا فيه الا الاوضاع الذاتية لموضوعه ويؤثر اليه ايضاً بتوقيفه بقوله وذلك البحث كما
بان جلياً فان هذا القول بيان لما هو المراد من البحث المأخوذ في هذا التوهم وما هو الذي عليه
تفسير المذكور **قوله** كما يجوز ان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس فان الحيوان نوع من المخلوقات
اثبت له قوة النفس التي هي ذات **قوله** لشرط ان لا يتجاوز في اليوم عن موضوع العلم وذلك لانه لو كان

وقوعاً خطئاً وفيما بعد اظهاره لا وجه لما قيل ان هذا الجواب محتمل من قبله لان كون العلم بالبراهمة من قبل الكليات اصح من غير بين ولا يبين فظهر ايضاً انه دفع ما اوردها هذه القائل قبل هذا على ما يظهر بالرجوع اليه
قوله انما يرجع البحث فيه اليها ليشير الى انه لا يصح على التوهم على ما هو الظاهر من كون البحث في العلم محققاً في ذاته فليس موضوع العلم واللام يصدق هذا التوهم على شئ من موضوعات العلم لان البحث فيه عن الاوضاع الذاتية لا انواع موضوعه وعن الاوضاع الذاتية لوعرضه الذاتي ولتوهمه الذاتي واما اذا حمل على هذا التفسير فلا يخرج منه شئ من موضوعات العلم لان تلك الابيات كلها راجعة الى البحث عن الاوضاع الذاتية لموضوع العلم وتفسيره كمنع الرجوع اليه
ان يعلم ان المراد بقوله يرجع البحث فيها اليها ان يرجع البحث في ان بحث كان اليها فلا يصدق التوهم على نوع موضوع العلم الذي يبحث فيه عن اوضاعه الذاتية ضرورة انه لا يرجع الى الاوضاع الذاتية لوع الموضوع سائر الابيات التي في العلم ولا الا يصدق على الموضوع الذاتي الذي يبحث في العلم عن اوضاعه ولاعني نوع ذلك الموضوع الذاتي كما ذكر كعبه من توهمه بعد هذا التفسير صدق عليها واخرجها باخفا
قيد الحديث في التوهم فقد خرج عن طريق التوهم وادخله عن قوله عليه ما ذكره المتأخرون فان المحققين منهم ومنهم شرح المطالب لم يرضوا بقيد العارض بل اعلم ان الاوضاع الذاتية كالخشية العلامة في حاشية الجديدة لشرح المطالب بعد ان يقرر عند اهل الصناعة ان لا يثبت في العلوم الا عين العوارض الذاتية حاول القيس الاوضاع الذاتية فيجعله وهم اكثر المتأخرين اعتقدوا ان العوارض لجزء الاصل داخلية والمحققون ذهبوا الى ان اشتراط افيدها لساواة وجعلوه خارجاً عنه وذلك في الاوضاع الذاتية انتهى بما ذكرنا من نظره في ضبط واما الادب من قال ان ما جعله من هذا المتأخرين انما هو مذهب المتقدمين وما هو الاخلط وخبط ويحتمل ان يكون قوله على ما ذكره المتأخرون معلق بتوهم موضوع العلم لا بتوهم الموضوع الذاتي على ما يشع به قوله فيما بعد واما توهم المتأخرين حيث لم ياخذوا فيه الا الاوضاع الذاتية لموضوعه ويؤثر اليه ايضاً بتوقيفه بقوله وذلك البحث كما بان جلياً فان هذا القول بيان لما هو المراد من البحث المأخوذ في هذا التوهم وما هو الذي عليه تفسير المذكور
قوله كما يجوز ان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس فان الحيوان نوع من المخلوقات اثبت له قوة النفس التي هي ذات
قوله لشرط ان لا يتجاوز في اليوم عن موضوع العلم وذلك لانه لو كان

وقوعاً خطئاً وفيما بعد اظهاره لا وجه لما قيل ان هذا الجواب محتمل من قبله لان كون العلم بالبراهمة من قبل الكليات اصح من غير بين ولا يبين فظهر ايضاً انه دفع ما اوردها هذه القائل قبل هذا على ما يظهر بالرجوع اليه
قوله انما يرجع البحث فيه اليها ليشير الى انه لا يصح على التوهم على ما هو الظاهر من كون البحث في العلم محققاً في ذاته فليس موضوع العلم واللام يصدق هذا التوهم على شئ من موضوعات العلم لان البحث فيه عن الاوضاع الذاتية لا انواع موضوعه وعن الاوضاع الذاتية لوعرضه الذاتي ولتوهمه الذاتي واما اذا حمل على هذا التفسير فلا يخرج منه شئ من موضوعات العلم لان تلك الابيات كلها راجعة الى البحث عن الاوضاع الذاتية لموضوع العلم وتفسيره كمنع الرجوع اليه
ان يعلم ان المراد بقوله يرجع البحث فيها اليها ان يرجع البحث في ان بحث كان اليها فلا يصدق التوهم على نوع موضوع العلم الذي يبحث فيه عن اوضاعه الذاتية ضرورة انه لا يرجع الى الاوضاع الذاتية لوع الموضوع سائر الابيات التي في العلم ولا الا يصدق على الموضوع الذاتي الذي يبحث في العلم عن اوضاعه ولاعني نوع ذلك الموضوع الذاتي كما ذكر كعبه من توهمه بعد هذا التفسير صدق عليها واخرجها باخفا
قيد الحديث في التوهم فقد خرج عن طريق التوهم وادخله عن قوله عليه ما ذكره المتأخرون فان المحققين منهم ومنهم شرح المطالب لم يرضوا بقيد العارض بل اعلم ان الاوضاع الذاتية كالخشية العلامة في حاشية الجديدة لشرح المطالب بعد ان يقرر عند اهل الصناعة ان لا يثبت في العلوم الا عين العوارض الذاتية حاول القيس الاوضاع الذاتية فيجعله وهم اكثر المتأخرين اعتقدوا ان العوارض لجزء الاصل داخلية والمحققون ذهبوا الى ان اشتراط افيدها لساواة وجعلوه خارجاً عنه وذلك في الاوضاع الذاتية انتهى بما ذكرنا من نظره في ضبط واما الادب من قال ان ما جعله من هذا المتأخرين انما هو مذهب المتقدمين وما هو الاخلط وخبط ويحتمل ان يكون قوله على ما ذكره المتأخرون معلق بتوهم موضوع العلم لا بتوهم الموضوع الذاتي على ما يشع به قوله فيما بعد واما توهم المتأخرين حيث لم ياخذوا فيه الا الاوضاع الذاتية لموضوعه ويؤثر اليه ايضاً بتوقيفه بقوله وذلك البحث كما بان جلياً فان هذا القول بيان لما هو المراد من البحث المأخوذ في هذا التوهم وما هو الذي عليه تفسير المذكور
قوله كما يجوز ان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس فان الحيوان نوع من المخلوقات اثبت له قوة النفس التي هي ذات
قوله لشرط ان لا يتجاوز في اليوم عن موضوع العلم وذلك لانه لو كان

وقوعاً

لم يكن البحث عن المعارض بسبب بحثنا عن الوضوئيات لموضوع العلم ولا راجع اليه **قوله** ان القول بالاعتقاد
هو كرام اي كل علم كرام فان موضوع علم الفقه انما هو افعل المكلفين والكل المكلفون منها
اثبت له الحزم الا انه لم يرد عليه من هو كرام من حيث هو **قوله** وثبت له الوضوئيات اي ثبت له الوضوئيات
الذاتية ما هو موضوع ذاتي له وثبت له موضوع ذاتي لذلك النوع لكنه اجماع العبارة اختصارا للوضوئيات
قوله او ما يحق له موضوع علم ما يدركه قوله كرام كرامين مستقيمين لا بد ان يكون بينهما فائدة
المحكوف ذاتي الجسم والظاهر كرامين مستقيمين نوع من هذا الوضوئيات هذا النوع السليم
انهم **قوله** فلهذا ما يثبت عن المعارض الذاتية بكل مفصل ما ذكرنا في ان مرادهم بالبحث في هذا القول
البحث عن هذا الوجه المذكور في هذا القول عند التفصيل على ما مر من جهة حاشية الجريدة في المطبوع
ان موضوع العلم هو ما يثبت في عين المعارض الذاتية لنفسه او للآخر المعارض الذاتية او النوع وخصه
وليس يخاف على ما يرد عند الاجمال انه هو ما يثبت عن المعارض الذاتية في الجملة وما يثبت عن هذا فقط
والا فصدق هذا التعريف على انواع موضوعات العلوم ايضا ولم يصدق على ما يثبت عن موضوعات
العلوم اصلا اذ لا ريب في انه يثبت في كل علم على الاحوال المختصة بانواع موضوعات كرام فان
هذا القول يثبت ان يكون المذكور تفصيلا فلا يوجب عليه ما قيل ان هذا القول لا يشمل التفصيل المذكور
فكيف يكون محال **قوله** وقد تضمن الشيخ البيان لما لا يرد كون التفصيل المذكور مراد في تعريف الموضوع
وكون البحث في العلم غير متضمن للبحث عن المعارض الذاتية لموضوعه وانما قال بعد ما يوفق موضوع
الضمان لان في هذا ايضا تأكيد لما ذكره سابقا ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنوطة اليها
انها اية او من هذا المظهر لا وجه لما اورد على قوله في ان لا ريب في انه لا يثبت ان يكون له
في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا على سبيل التفضل او راجعا الى البحث
الاحوال المشتركة التي هي اوضاع ذاتية لموضوعها تفصيلا اياها وذلك لان الاول غير واقع
على ما دل عليه كلام الشيخ والثاني في عين الخطا على ما دل عليه قوله رحمه الله ان مرجع البحث في هذا **قوله**
المعارض المتأخرين حيث لم يأخذوا بالاحكام الدليل على ان المراد بالبحث عن المعارض الذاتية
هو البحث عن هذا الوجه المذكور اية بانفاق جليله الشيخ وكان تعريف المتأخرين لموضوع العلم
مناقيا لكونه مرادوا ان تفصيل كلامهم ويدين مرادهم لم يتضح انطباقه على ما هو الحق في هذا

هذا العلم هو ما يثبت في عين المعارض الذاتية لنفسه او للآخر المعارض الذاتية او النوع وخصه
وليس يخاف على ما يرد عند الاجمال انه هو ما يثبت عن المعارض الذاتية في الجملة وما يثبت عن هذا فقط
والا فصدق هذا التعريف على انواع موضوعات العلوم ايضا ولم يصدق على ما يثبت عن موضوعات
العلوم اصلا اذ لا ريب في انه يثبت في كل علم على الاحوال المختصة بانواع موضوعات كرام فان
هذا القول يثبت ان يكون المذكور تفصيلا فلا يوجب عليه ما قيل ان هذا القول لا يشمل التفصيل المذكور
فكيف يكون محال **قوله** وقد تضمن الشيخ البيان لما لا يرد كون التفصيل المذكور مراد في تعريف الموضوع
وكون البحث في العلم غير متضمن للبحث عن المعارض الذاتية لموضوعه وانما قال بعد ما يوفق موضوع
الضمان لان في هذا ايضا تأكيد لما ذكره سابقا ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنوطة اليها
انها اية او من هذا المظهر لا وجه لما اورد على قوله في ان لا ريب في انه لا يثبت ان يكون له
في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا على سبيل التفضل او راجعا الى البحث
الاحوال المشتركة التي هي اوضاع ذاتية لموضوعها تفصيلا اياها وذلك لان الاول غير واقع
على ما دل عليه كلام الشيخ والثاني في عين الخطا على ما دل عليه قوله رحمه الله ان مرجع البحث في هذا **قوله**
المعارض المتأخرين حيث لم يأخذوا بالاحكام الدليل على ان المراد بالبحث عن المعارض الذاتية
هو البحث عن هذا الوجه المذكور اية بانفاق جليله الشيخ وكان تعريف المتأخرين لموضوع العلم
مناقيا لكونه مرادوا ان تفصيل كلامهم ويدين مرادهم لم يتضح انطباقه على ما هو الحق في هذا

هذا العلم هو ما يثبت في عين المعارض الذاتية لنفسه او للآخر المعارض الذاتية او النوع وخصه
وليس يخاف على ما يرد عند الاجمال انه هو ما يثبت عن المعارض الذاتية في الجملة وما يثبت عن هذا فقط
والا فصدق هذا التعريف على انواع موضوعات العلوم ايضا ولم يصدق على ما يثبت عن موضوعات
العلوم اصلا اذ لا ريب في انه يثبت في كل علم على الاحوال المختصة بانواع موضوعات كرام فان
هذا القول يثبت ان يكون المذكور تفصيلا فلا يوجب عليه ما قيل ان هذا القول لا يشمل التفصيل المذكور
فكيف يكون محال **قوله** وقد تضمن الشيخ البيان لما لا يرد كون التفصيل المذكور مراد في تعريف الموضوع
وكون البحث في العلم غير متضمن للبحث عن المعارض الذاتية لموضوعه وانما قال بعد ما يوفق موضوع
الضمان لان في هذا ايضا تأكيد لما ذكره سابقا ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنوطة اليها
انها اية او من هذا المظهر لا وجه لما اورد على قوله في ان لا ريب في انه لا يثبت ان يكون له
في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا على سبيل التفضل او راجعا الى البحث
الاحوال المشتركة التي هي اوضاع ذاتية لموضوعها تفصيلا اياها وذلك لان الاول غير واقع
على ما دل عليه كلام الشيخ والثاني في عين الخطا على ما دل عليه قوله رحمه الله ان مرجع البحث في هذا **قوله**
المعارض المتأخرين حيث لم يأخذوا بالاحكام الدليل على ان المراد بالبحث عن المعارض الذاتية
هو البحث عن هذا الوجه المذكور اية بانفاق جليله الشيخ وكان تعريف المتأخرين لموضوع العلم
مناقيا لكونه مرادوا ان تفصيل كلامهم ويدين مرادهم لم يتضح انطباقه على ما هو الحق في هذا

العلم فان ما تعريف المتأخرين حيث لم يأخذوا فيه الا الاعراض الذاتية لموضوعه فانما هو علم المتأخرين
على ان يكون مرادهم البحث عن المعارض المتكسرة التي يثبت في عين المعارض الذاتية له او لا النوع والاعراض
الذاتية او النوع وخصه الذي لم يرد عليه من هو كرام من حيث هو **قوله** وثبت له الوضوئيات اي ثبت له الوضوئيات
بين العلم والموضوع كذا فرق بين موضوعه ما فيكون محمول العلم ما يثبت اليه محمولات المسائل على
طريق التردد فيقول ان محمولات التي انبثت لموضوعات كرام وان كانت اوضاعا ذاتية لموضوعاتها
لكن القصد بتلك محمولات واثباتها لما هو الامم المردود فيها الذي هو موضوع ذاتي لموضوع العلم واثباته
له فالبحت عن تلك محمولات يرجع بالحقيقة الى البحث عن محمول العلم ووضوئياتها فانها كرام وعلمها
من معنى الرجوع وانكشف عليك وجه انطباق تعريف المتأخرين على ما هو الحق في بيان حقيقة الموضوع
هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام ليظهر بطلان كل اعتراض الكرامة ويكشف هذا البطلان لتطيق
ما قصد منها اجل العلم بالامم **قوله** قد رزق فيه اقدار كثيرة من الافكار **قوله** فان قلت لا حاجة الى ان يقال
قلت لا حاجة في تعقيب تعريف المتأخرين الى احد هذين التكليفين بل يجوز ان يقال على ما هو وجهه ويقاس
ان البحث في العلم ليس الا عن المعارض الذاتية لموضوعه فانما هو في الحقيقة الوضوئيات التي لا تشمل جميع افراد
الموضوع اما على الانواع او على سبيل التقابل بان يكون ذلك الوضوئيات متطابقة في شأنها جميع افراد
الموضوع وكل من محمولات المسائل التي انبثت على محمولات المسائل لا فرق بين جميع افراد موضوع
العلم ليكون عرضا ذاتيا له ان لموضوع العلم كرام ان موضوع ذاتي لموضوعه **قوله** قلت مراد الشيخ وغيره
بان ما يلحق الشيء به ان يكون له شأنا لا يلحقه افراد موضوع العلم على سبيل التقابل لا يكون
موضوع ذاتيا له بل يرد في ذلك ان لا يكون الموضوع في حيزه اياها محملا ان لا يظهر نوعا معينا
ففي هذا لا يكون شيء من تلك الاحوال التي فرض كونها اوضاعا ذاتية لانواع العلم عرضا ذاتيا له
ضرورة احتياجها في حيزه فلو قلنا ان لا يظهر نوعا معينا وينبغي ان يعلم ان قوله وكان ذلك الشيء محملا
في حيزه البيان وتفسير لقوله ما يلحق الشيء به ان لا يظهر نوعا معينا ما سنبينه عليه في ان شاء الله تعالى
لما قيل انه يظهر منه ان المعارض من انما يلحق ذلك الشيء بها جميعه في حيزه ان لا يظهر نوعا معينا
منها لقبولها كان من قبيل ما يلحق الشيء بالامر اخص لكنه عند المعارض الذاتية ثم اعترض من علمهم
فمنه بطلان مطلق الا ان كان الامر اخص من المعارض القوية **قوله** فان قلت لم يجز

هذا العلم هو ما يثبت في عين المعارض الذاتية لنفسه او للآخر المعارض الذاتية او النوع وخصه
وليس يخاف على ما يرد عند الاجمال انه هو ما يثبت عن المعارض الذاتية في الجملة وما يثبت عن هذا فقط
والا فصدق هذا التعريف على انواع موضوعات العلوم ايضا ولم يصدق على ما يثبت عن موضوعات
العلوم اصلا اذ لا ريب في انه يثبت في كل علم على الاحوال المختصة بانواع موضوعات كرام فان
هذا القول يثبت ان يكون المذكور تفصيلا فلا يوجب عليه ما قيل ان هذا القول لا يشمل التفصيل المذكور
فكيف يكون محال **قوله** وقد تضمن الشيخ البيان لما لا يرد كون التفصيل المذكور مراد في تعريف الموضوع
وكون البحث في العلم غير متضمن للبحث عن المعارض الذاتية لموضوعه وانما قال بعد ما يوفق موضوع
الضمان لان في هذا ايضا تأكيد لما ذكره سابقا ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنوطة اليها
انها اية او من هذا المظهر لا وجه لما اورد على قوله في ان لا ريب في انه لا يثبت ان يكون له
في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا على سبيل التفضل او راجعا الى البحث
الاحوال المشتركة التي هي اوضاع ذاتية لموضوعها تفصيلا اياها وذلك لان الاول غير واقع
على ما دل عليه كلام الشيخ والثاني في عين الخطا على ما دل عليه قوله رحمه الله ان مرجع البحث في هذا **قوله**
المعارض المتأخرين حيث لم يأخذوا بالاحكام الدليل على ان المراد بالبحث عن المعارض الذاتية
هو البحث عن هذا الوجه المذكور اية بانفاق جليله الشيخ وكان تعريف المتأخرين لموضوع العلم
مناقيا لكونه مرادوا ان تفصيل كلامهم ويدين مرادهم لم يتضح انطباقه على ما هو الحق في هذا

هذا العلم هو ما يثبت في عين المعارض الذاتية لنفسه او للآخر المعارض الذاتية او النوع وخصه
وليس يخاف على ما يرد عند الاجمال انه هو ما يثبت عن المعارض الذاتية في الجملة وما يثبت عن هذا فقط
والا فصدق هذا التعريف على انواع موضوعات العلوم ايضا ولم يصدق على ما يثبت عن موضوعات
العلوم اصلا اذ لا ريب في انه يثبت في كل علم على الاحوال المختصة بانواع موضوعات كرام فان
هذا القول يثبت ان يكون المذكور تفصيلا فلا يوجب عليه ما قيل ان هذا القول لا يشمل التفصيل المذكور
فكيف يكون محال **قوله** وقد تضمن الشيخ البيان لما لا يرد كون التفصيل المذكور مراد في تعريف الموضوع
وكون البحث في العلم غير متضمن للبحث عن المعارض الذاتية لموضوعه وانما قال بعد ما يوفق موضوع
الضمان لان في هذا ايضا تأكيد لما ذكره سابقا ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنوطة اليها
انها اية او من هذا المظهر لا وجه لما اورد على قوله في ان لا ريب في انه لا يثبت ان يكون له
في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا على سبيل التفضل او راجعا الى البحث
الاحوال المشتركة التي هي اوضاع ذاتية لموضوعها تفصيلا اياها وذلك لان الاول غير واقع
على ما دل عليه كلام الشيخ والثاني في عين الخطا على ما دل عليه قوله رحمه الله ان مرجع البحث في هذا **قوله**
المعارض المتأخرين حيث لم يأخذوا بالاحكام الدليل على ان المراد بالبحث عن المعارض الذاتية
هو البحث عن هذا الوجه المذكور اية بانفاق جليله الشيخ وكان تعريف المتأخرين لموضوع العلم
مناقيا لكونه مرادوا ان تفصيل كلامهم ويدين مرادهم لم يتضح انطباقه على ما هو الحق في هذا

الشيخ خارج عن الوضو الذي مطلقا لا يرد له النسبة من غير ما يرد به الشيخ من ان يكون الشيء لامر اخر
 ذلك اننا جازاه لكونه لا ان يصير نوعا معينا ليعبر به في ذاتها لا ان يكون له اللاحق وضا داتيا
 له مطلقا لكونه ذاتيا شاملا لجميع افراده بانفراد او على سبيل التقابل واللام يصح منه يقتل
 الوضو الذي انشأ على سبيل التقابل بالاستقامة والاختصاص والروحية والوادية فاما المستقيم
 والمخترع وكذا الزوج والودون فان كان مع ما يقتضيه هو وغيره بل معناه ان هذا اللاحق ليس
 ذاتيا شاملا على الاطلاق عينا ما يدعيه قوله والقسم المستوفى الاولية وما قررنا فخران من جوز
 عدم تخرج الشيخ بل كورس بقا وجعلنا قوله فان قلت لم يجعله باعيا منه هذا النقص وانما النقص
 الى الحقيقة العلة قد ضبط واساء الادب **قوله** والقسم المستوفى الاولية الى القسم الى ضرورة الجنس
 الواردة عليه لا بواسطة قسمه انما هي فان قسمه في قسمه لا كذا ليست اولية له ذاتا بقية بامها لا انما هي
 كون العوارض الحقة اولية للجنس لا يتصور في غير ضرورة كون العوارض الحقة للانواع او انما
 غريبة جنبها **قوله** متعلقون لكل ما اسما او عينا او كل ما كان مصدرا او متفعلا اما
 كذا او غير ذلك فان كانا من الحيا والامانة وهذا المعنى عرضا الى كل المطلق والحيث
 هو في كون شئ مني الى ان يصير نوعا معينا وكذا الحيا والامانة والكون للجنس الطيب **قوله** وان كانت القسم
 بما اولية اراد بالقسم الامم المرددين الاقام **قوله** فمن حيث القسم اولية للجنس اما بما انما هي
 اولية هذا ما ثبت به ان كل ما في افراجه اللاحق بسبب الامر الاخص عن الوضو الذي انشأ على
 الاطلاق لا عن الوضو الذي مطلقا وقصده ان ضمير راجع الى العوارض التي لا تعرض للجنس
 اذا صار نوعا معينا ثبتت تلك العوارض كونها اولية للجنس من حيث القسم الذي هو حيث تنوعها
 لا افراده على سبيل التقابل ونفوذ كونها اولية له من حيث ذاتها فانما يجب ذواتها من قطع
 التفرع من قبلها انما غير شاملة بجميع افراد الجنس وما ذكرنا في انما يجب ذواتها من قطع
 الشيخ ووجه دلالة على ما ادعاه على من قال ان دلالة كلام الشيخ على ما ذكره ان لا يجب قال
 افواه الى غير ما ضمه **قوله** قلت هذا الكلام الى الكلام المسقول من الشيخ تخرجه منه بان عد
 اليه على سبيل التقابل من الاستقامة والاختصاص والروحية والوادية من العوارض الذاتية حيث
 متعلق الوضو الذي انشأ على سبيل التقابل بهما حتى وان الوضو الذي هو حقيقة القسم

تثبت

ان لا يكون

لا يكون واحد

لا كل واحد من القسمين فان قوله لا يكون العوارض لا تكون للجنس اولية وان كانت القسم بما اولية صرح
 في ان ذلك وكذا قوله في الزوج والودون ليس بوضو معدا ولا وكذا ما ثبتت به ان كل ما في افراجه
 القسم اولية للجنس اما بما انما هي اولية لان كونها اولية له من حيث ذاتها فانما يجب ذواتها من قطع
 العوارض التي انشأ على سبيل التقابل بالاستقامة والاختصاص والروحية والوادية فاما المستقيم
 والمخترع وكذا الزوج والودون فان كان مع ما يقتضيه هو وغيره بل معناه ان هذا اللاحق ليس
 ذاتيا شاملا على الاطلاق عينا ما يدعيه قوله والقسم المستوفى الاولية وما قررنا فخران من جوز
 عدم تخرج الشيخ بل كورس بقا وجعلنا قوله فان قلت لم يجعله باعيا منه هذا النقص وانما النقص
 الى الحقيقة العلة قد ضبط واساء الادب **قوله** والقسم المستوفى الاولية الى القسم الى ضرورة الجنس
 الواردة عليه لا بواسطة قسمه انما هي فان قسمه في قسمه لا كذا ليست اولية له ذاتا بقية بامها لا انما هي
 كون العوارض الحقة اولية للجنس لا يتصور في غير ضرورة كون العوارض الحقة للانواع او انما
 غريبة جنبها **قوله** متعلقون لكل ما اسما او عينا او كل ما كان مصدرا او متفعلا اما
 كذا او غير ذلك فان كانا من الحيا والامانة وهذا المعنى عرضا الى كل المطلق والحيث
 هو في كون شئ مني الى ان يصير نوعا معينا وكذا الحيا والامانة والكون للجنس الطيب **قوله** وان كانت القسم
 بما اولية اراد بالقسم الامم المرددين الاقام **قوله** فمن حيث القسم اولية للجنس اما بما انما هي
 اولية هذا ما ثبت به ان كل ما في افراجه اللاحق بسبب الامر الاخص عن الوضو الذي انشأ على
 الاطلاق لا عن الوضو الذي مطلقا وقصده ان ضمير راجع الى العوارض التي لا تعرض للجنس
 اذا صار نوعا معينا ثبتت تلك العوارض كونها اولية للجنس من حيث القسم الذي هو حيث تنوعها
 لا افراده على سبيل التقابل ونفوذ كونها اولية له من حيث ذاتها فانما يجب ذواتها من قطع
 التفرع من قبلها انما غير شاملة بجميع افراد الجنس وما ذكرنا في انما يجب ذواتها من قطع
 الشيخ ووجه دلالة على ما ادعاه على من قال ان دلالة كلام الشيخ على ما ذكره ان لا يجب قال
 افواه الى غير ما ضمه **قوله** قلت هذا الكلام الى الكلام المسقول من الشيخ تخرجه منه بان عد
 اليه على سبيل التقابل من الاستقامة والاختصاص والروحية والوادية من العوارض الذاتية حيث
 متعلق الوضو الذي انشأ على سبيل التقابل بهما حتى وان الوضو الذي هو حقيقة القسم

فانما يكون شئ من الحقيقة
 التي يكونها افراد الجنس
 انما هي جازية
 انما يكون جازية
 انما يكون جازية
 انما يكون جازية

تعلق نفس الشيء على كونه
الدلالة على حقيقته

على هذا الوجه هو لزوم التقدير على الشارح يكون تغير الالوب وجعل التقدير صفة لازمة
ان ان قوله ولا يتغير لا يجوز ان يكون متعلقا بالزوم كما يجوز ان يكون متعلقا بالخطا يقة وجعل هذا
اشارة الى الاستحالة على هذا الوجه بعينه **قوله** فقد اختلفنا ايضا كون الدلالة مستلزمة للتقدير
يعني ان بناء هذا على ان يكون الدلالة مستلزمة للتقدير وكون ارادة المعنى شرط في مدلوله لا يتغير
لا يجعل الدلالة مستلزمة للاستحالة المستلزمة للتقدير وايضا لا تكون اذا سمعنا اللفظ
فان كان بالوضع متعلقا بغيره سواء قصدناه الدافظ او الاقوال فالتحقق في الدلالة بهذا القدر ولم يشترط
فيها التقدير كانت المطابقة حقيقية فيما فرض في كونها تقديرية فلا يكون في هذا التقييم معنى وأما
ان كون الارادة شرطا في الدلالة الوضعية فاذا ذكرنا العلامة الطولية وشروطها لم نشك ان
ان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بآراء المتكلمين الجارية على قافوا الوضع
ما يتلفظ به ويراد به فيغير عنه ذلك المعنى لئلا يخلو الى على ذلك المعنى وما سوي ذلك المعنى مما لا يخلو
بإرادة المتكلمين وان كان ذلك اللفظ او جزء من جملته او بلفظه او بآراءه لا يكون له
لان يكون له عليه هذا القدر والعلية وقال صاحب الحاشيات في بيان مدلوله من الوضع بانه
ما في الضمير وهو كونه متوقفا على ارادة المتكلمين في المعنى في المعنى من اللفظ لا يمكن له ان لا يعلم
اخره عليه بان هذا في الدلالة في المعنى من اللفظ للعلم بوضعه ولا يخفى ان من علم وضع
اللفظ لفظا لم يتبين ان ذلك متعلق بغيره بالضرورة سواء كان ارادة الاول كانه لم يفرق بين استعمال اللفظ
ودلالته فالاستحالة هو طلاق اللفظ واردة واما دلالة في التعلق بالارادة اصلا **قوله**
منه هو الوضعية فانما يعتبر في الدلالات على المعاني الحقيقية والجارية كونه مستلزما
في هذا المقام كلام طويل على علة وفيه العاسوس المتوكل كسر متشبه في ثوب وجلد فطح
الكلام على علة كذا في عدم كسره وطرا في كاشية اشارة الى مناقضة تورده مستلزم
ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع لم يلازم دلالة عليه الضمنية ولا التسمية لان التقدير
والالتزام هما بسبب الالتفات الى الجاه واللازم تبعية الالتفات الى الموضوع ولو بعد المعنى
منتفى بمبدأ بل هذه الدلالة مطابقة مستلزمة الى الوضع النوعي الحقيقي في المعاني في المختصر
عن ذلك ان لا يعتبر فيها التسمية في الالتفات بل يكفي بالتسمية والوضع ولا يشك ان للوضع

اللفظ لفظا لم يتبين ان ذلك متعلق بغيره بالضرورة سواء كان ارادة الاول كانه لم يفرق بين استعمال اللفظ ودلالته فالاستحالة هو طلاق اللفظ واردة واما دلالة في التعلق بالارادة اصلا

ليست
بشيء
من
الاشياء
التي
لا
يكون
لها
وجود
مستقل
بل
يكون
وجودها
مستلزما
لوجود
الاشياء
التي
لا
يكون
لها
وجود
مستقل

تعلق نفس الشيء على كونه
الدلالة على حقيقته

لا يرد عليه ان اللفظ الموضوع بآراء الجاه واللازم بوضعه مستقل كالامكان والشرطي
نحو دلالة على جواز اللزوم بحسب الوضع لها ما يتبعه الوضع بآراء الكل والمزوم انتهى حال المشقة
ان القصد اذا كان معتبرا في الدلالة الوضعية فاذا استعمل اللفظ في جزء الموضوع لا يلازم
كان له دلالة جارية عليها والمعنى في الدلالة الجارية على الجاه واللازم ان يكون متبعية الدلالة
على الكل والمزوم ومن البين ان قصد الكل والمزوم لا جامع قصد الجاه واللازم فلا يلازم الدلالة
المطابقة شيئا منها فلا بد ان يكون الدلالة الضمنية والاتسامة حقيقية غير جارية في كل
وحمل الجواب ان المعنى في الدلالة الضمنية والاتسامة انما هو التسمية في الوضع دون الالتفات
والدلالة ولا يشك ان للوضع بآراء المعنى المطابق بغيره بآراء الدلائل التي هي رتبين اذ يمكن
الوضع لم يتحقق شيئا من بآراء الدلائل التي هي رتبين اذ يمكن
قوله اما الضمنية فتتعلق بالاشياء كذا في وجوبه وتعلقه بآراءه بالدليل القطعي
المتناهية استعماله في الجاهية والاعتقالية على ما يظهر بالرجوع الى بحثه في الواجب من حيث
التي هي للعلم **قوله** في ادنى الجاهية استعماله في الجاهية والاعتقالية على ما يظهر بالرجوع الى بحثه في الواجب من حيث
وذلك لان العقل لا يتصور شيئا بالذات كشيء كذا في العلم بآراءه القيم الدلائل على امتناعه **قوله** بالعلم
العلم بالاستخدام وذكرنا في العلم بآراءه القيم الدلائل على امتناعه **قوله** بالعلم
بيان ان الامكان الذي لا يفيد العلم بعدم الاستخدام وذكرنا في العلم بآراءه القيم الدلائل على امتناعه
لم كان الالتزام يمكن الانفكاك عن المطابقة وذكرنا في العلم بآراءه القيم الدلائل على امتناعه
ما شاع من الذات كذا في عدم المطابقة وما قرنتا في العلم بآراءه القيم الدلائل على امتناعه
في تفسير الجاه الامكان في نفس الامر لا ما هو المتبادر منه لانه كما يجوز العقل لا ينافي استخدام المطابقة
الالتزام فلا يرد على عدم استخدام ما **قوله** في استعمال الضمنية في الالتفات
في استعمال المطابقة الالتزام يعني لما كان بناء عدم استخدام كل من المطابقة والضمنية الالتزام
على جواز وجود الحقيقة المطابقة والضمنية بل لا يلزم عقلي او عرفي لها على ما قرنتا وكان حال الجاه
المعنى عليه ما عرفت في المطابقة في استعمال الضمنية الالتزام وجوبه او عدمه على استعمال

تعلق نفس الشيء على كونه
الدلالة على حقيقته

فيه رتبين اذ يمكن
لم يثبت عدم اشتراكها في الجاهية
الاعتقالية مستلزما

انها هي الحقيقة

Handwritten signature or scribble.

فيلم

30. 11. 1911

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

العالم هو الحق

الدور

مطلقا من وجه ومقدار وجه ويدخل فيه ايضا مثل قولنا جرد قطيعة واحلاق ثياب وهو اقرب دركيا
 في اقرب زيد وراكبا جاك وغيره بما عاين في القيد لان المراد بالاول والثاني قد ان كان والثاني
 قيد الاول هو الاول والثاني رتبة وتلك القيد المتقدمة تليق في رتبة رتبة **قوله** او غير ذلك فليس
 كذا الدار فانه مركب من لفظ الدار بل الدار فانه من الدار واللام التوضيحية والدار ليس بواجب
 واللام عن الشيئ **قوله** في الدلالة الى الدلالة الوضعية في الجملة سواء كانت مطلقة بغيره او بضميمة
 او تسمية في خلافه الاضلال التامة لكنه مستفاد من الدلالة التوضيحية على معنى الحديث بخلافه
 التافهة على ما سيجي **قوله** وذلك لكون معناه مستفاد من الملاحظة كون المعنى مستفاد من الملاحظة
 هو كذا في الحقيقة فاقصود بالذات لا بالمتبع ام لو بان يكون مرآة للملاحظة كذا الادوات على
 ما يرد عليه قوله غير محمول بالمتبع وذلك لا ينافي كون تصور حقيقة ذكر المعنى وملاحظة تعقيلها
 متوقفة على ملاحظة كذا المعاني المستقلة النظرة مثل النقل العقل وليس معنى استقلاله
 ان لا يكون للملاحظة واسطة في الوجود كاتوجه والا كان معناه الادوات ايضا مستقلة فزوجة
 كونها على حقيقة لا يجاز اذ ليست للملاحظة متعلقة بها متعلقة بغيرها حقيقة وبما جازا حقة
 يكون تلك الحقيقة واسطة في الوجود كاتوجه كاتوجه كاتوجه كاتوجه **قوله** او غير ذلك فليس
 المراد بالدلالة ان يكون نوع تلك الحقيقة لا بالاجبة ان الحقيقة الماضوية مثل حقيقة فعل افضل
 وافضل وغيره معلوما ويجهل انواع مختلفة موضوع كل واحد منها للزمان الى ضرورة قد اشعر
 عليه بقوله حقيقة فخر على نوع تلك الحقيقة في كلامه بعد انه مع الامر المشعر بين الحقيقة كقوله
الفعل الماضي كما فعل بوقن النور في هذا الكتاب فخرج عن سواء الطريق **قوله** فانه مادة موكولة
 متفرقة لا يسجد ان يكون المراد يكون متفرقا فيها ان يكون حصول الحقيقة الموضوع للزمان
 فيما بعد التعرف فيها وذكر ان يكون لها قبل تلك الحقيقة حقيقة اخرى غيرت هو ان تلك الحقيقة لا يرد
 ان حقيقة تفرقة مادة جرد غير التي على الزمان لان تلك المادة ليست متفرقا فيها بالحق المكون
 ضرورة عدم حصول حقيقة تفرقا بعد حقيقة اخرى بل اصلية قبل كان المراد من التعرف
 التعرف التام افراد او ثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية
 حقيقة جرد لوقوع التعرف فيه ثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية وثنائية

مركب

قوله ان الزمان على الحقيقة

المتى هم هناك

المراد من هذا

التعرفات

هذه التعرفات في مادة **قوله** وقيد الدلالة بالحقيقة معني ان لا يقيده الدلالة على الزمان في تعريف
 الكلمة بالحقيقة ان بان يكون لها دلالة وضعية عليها مع حصة التعيين الزمان بكونه احدا من
 الشئ والاقيد الاقران كاذمة الشئ لا لافراج غير الكلمات من الاسماء الدالة على الزمان مثل
 لوقوع الزمان والاسم والغد والصبح والقبول وغيره وذلك لان دلالته على الزمان
 ووضعية بل هو اياها الموضوعة لتلك الحيات **قوله** يدخل فيها الكلمات الوجودية كان الحقيقة
 واحدا منها في ان ادراجها في الادوات يوجب انتفاء التوليدات بها انتفاء هذه القول مستبعد
 على ما ذكره سابقا بقوله عند ذلك الحقة العلة ان استقلال في الدلالة حيث قلنا هي حقائق وهو ان
 ان زيدا بدلالة الدلالة المطلقة بغيره بالمعنى المدلول المطابق كاحد المتبادر حيث الكلمة متفرقا
 لعدم استقلالها والدلالة المطلقة لعدم استقلالها بالمعنى في الملاحظة وان اردوا بان
 من الدلالة المطلقة بغيره بالمعنى المطابق بوجوب الكلمات الوجودية عن تعريف الادوات استقلالها
 في الدلالة التوضيحية لاستقلال معناها بالتحقق وهو الزمان اقوال وان خبير بان الزمان ليس
 مدلوله بالتحقق الكلمات بل هو مدلول مطابق لمعانيها كما تقرر عنده وهو صريح بالحقيقة العلة
 ولهذا اقولوا ان يزوم كون الكلمات مركبات لدلالة في العقل على ما قد مضى فان وجودها
 هو على الحدوث وهي تمام الزمان فاجابوا بكون المراد الاخر المتقدمة في السمع **قوله** واستعمال
 الافعال كسبة الادوات الى الاسماء فان الكلمات الوجودية في الافعال التامة في كون هي تمام
 مرفوعة للزمان وتعالى في عدم استقلال معانيها في الملاحظة كان الادوات تنزل الاسماء في
 عدم كون هي تمام موضوع للزمان وتعالى في عدم استقلال معانيها في الملاحظة فاذ كانت
 الادوات مرفوعة عن الاسماء لعدم استقلال معانيها كانت الكلمات الوجودية مرفوعة عن الافعال
 فذكر ايضا **قوله** فان كانت اللاحقة مثلا لا تدل على الكون في نفسه الكون يراوف الوجود
 صروف ان احدهما وجود الشئ في نفسه كوجود زيد وجود البياض في نفسه وليس وجود نفسه
 والآخر وجود الشئ كوجود البياض في نفسه كوجود البياض في نفسه وليس وجود نفسه
 فالاول وجوده لكونه التامة والثاني مدلوله كان الحقيقة **قوله** بل كان الشئ شيئا لا يتركز
 لم يذكر ما دام يذكر كان الوقت ذكره فلا يكون ذلك الشئ واعتماد مدلوله كان والا كان مدلوله

فدلالة المعرفة فكر الحقائق
 ان كل المدركات احدا
 والتميز ان كل المدركات احدا

المعنى هو

بذكره وعدم ذكره بهذا المعنى لا يتحقق كون ذكره مخرجاً عن ذكر كان كما توهم في بناء قوله فيكون
قوله يكون تذكر النسبة المعنى منتظراً غير ذكره وقت ذكر تذكر النسبة على ما مر بهذا الالفاظ كون تحقق
 تذكر النسبة مؤخر عن تحقق ضرورة توقف تحقق النسبة على تحقق المستبند على ما قال في القائل
 نسبة لا يتحقق الا بعد تحقق ما هو نسبة بينهما الا بان النسبتين فان كان ما جازة عنهما نسبته الضمير
 باعتبار المعنى **قوله** لا يصح لو ادعى ان النسبة او يحل ان لا يصح جعل شيء منهما وحدهما متبداً
 او خيراً وذلك لخصائصها وعدم دلالة ما على معنى مقصود لكن اذا افترن بها ما يتم تحقيقها فيهما
 يصح ان يخبر بها او عنهما في ذلك المصنف كقوله في الدار او زيد كما في قوله فيما وبنما وبنما كقوله
 في قوله الا ان يعتبر منتظراً فلا وجه لما قيل ان النسبة لا تستلزم بقوله الا ان يكون لا يمتنع
 ان يكون متعلقاً بما لا يصح كونها متعلقاً بها او بما لا يصح جعله متعلقاً به غير ما عدم اعتناء
 قوله في هذه انما يخبر بها او عنهما انتهى **قوله** ومن لم يذكر ذلك عليهم وجب ان يكون في شيء ابراهيم
 ان يترك في حيث كتب رسالة ونازع فيه ونازع في جملته في السالطين **قوله** في حق المطلع في قوله
 اشارة الى الرديء صاحب الشخصية حيث جعل هذا القيم مقصداً بالهم ووجه الرديء ان اكثر
 تلك الالفاظ في الكلام والآلة ايضا واعتذر بعضهم بان لا جعل المقصود المقصود بل هو مقصود
 على الوجه المذكور ان يكون الخوف من العلم بالنسبة الى المعنى المذكور بان نظر المنطق
 مقصود على الكلية المعينة ومعنى المعنى الا ان هو المعينة في الجنس الفصل والخاتمة والوقوف العام
 اعرب معنى الخوف وذكر الجزئية والتوقف بها اما المستطادة واما باعتبار انها غير توفيق الحكم
 وتوجب ما يرد اقتضاه فيكون له فريادهم بها **قوله** اي بالبعد كما كان الواحد يطلق على
 كثيرة يوجد اكثرها في اكثر المعنى فستر بهذا المعنى الخفوض من بعد اكثر المعنى ليعظم التعاليل
 بينهما في هذا العنوان **قوله** معناه انه لا يكون له معنيين فيجوز ان يراد انما يتحقق ان يكون له معنيين
 يكون اللفظ المفرد معتمداً على قياس اللفظ معناه في رتبة فتدخل الالفاظ المشتملة والالفاظ
 التي هي لها معان مجازية وكذا يدخل في المتواطيات والمشتكلات المشتركة اذ كونها على
 ومتواطيات ومشتكلات انما هو باعتبار كونها معيية المانع واحد لا المستعدة ويعد في
 القسم الثاني فان المعبر فيه كون المعنيين مما اعتبر للفظ بالقياس اليها وبهذا ظهر ان مشا

المراد هو المعنى

الوجه في قوله
بأنه لا يكون له معنيين
فيكون له معنيين

العلمية

العلمية والتواطيل الشككية هو وحدة المعنى لا بعده بخلاف التقى والاشتمال والحققة والمجاز
 فان شأنا تعدد المعنى فله اجل النسبة الاولى داخلية في القسم الاول والنسبة الثانية في القسم الثاني
 فان قلت اذا اعتبر اللفظ بالقياس الى المعنى المجازي من الشخص بل من ان يكون خارجاً عن اللفظ
 النسبة الثانية داخلية المقصود كما يكون في الحرف وحوله في احد الالفاظ باعتبار رخصها الحقيقي الواحد وبغير
 فيه عدم دخوله باعتبار معنى المجاز كما لا يخفى **قوله** ولا شك ان معنى الضمير والاشتمال الا ان على هذا
 التحقيق متقدرون ان المعبر فيها وفي نظائرها هو تعدد المعنى وقياسها اليه ما هو مقصود بهذا
 الحرف في الموضوع من كون الموضوع ذكر واحد من الجوانب المتعددة في خارج جملته المقصود الذي
 هو المقصود الى المعنى الواحد داخلية في المقصود المقصود باحوال متعددة وبما قرنا فلا ريب ان
 لما قيل ان هذه الالفاظ اذا اقيست الواحدة واحدة من معانيها الكثيرة كانت داخلية في احد المعاني
 وفي العلم اذا كان ذكر المعنى القيس له شخصاً انتهى لكن يبقى انما اذا كانت داخلية في المقصود
 معان متعددة وجبت ان يكون داخلية في واحد من معان المشتركين المتعددة الحقيقية والمجاز
 مع انها غير داخلية في شيء منها فلا يخفى ان ان يلزم دخولها في المشترك بان لا يعتبر فيه تعدد النسبة
 على ما سئل من توقف المجاز عن التقييم الى ان لا يكون بعد لانهم لم يطلقوا على المشترك في عرفهم
 وبهذا ظهر ان الاول هو التثبيت بالحواس والاشتمال العلامة او **قوله** واما العلم بالجميع فليس
 على خوف المتطمين اشارة الى ما دفعه ما يقال ان هذا التوفيق غير متعلق بوجه العلم بالجميع
 كما سأل عنه لعدم كون معناه متشخصاً وضماً ووجه الدفع ان قوله لا يفرق لان هذا التوفيق
 للعلم انما هو على وجهين من المتطمين وهو ليس على وجه وان كان علمه اهل التوفيق
 وذلك لان نظره الى المعنى يقصد الاول معناه العلم بالجميع كلياً واما اهل التوفيق نظره يقصد
 الاول الى الالفاظ في الالفاظ الاحكام اللفظية العلمية عليه داخلية في تعدد معانها باعتبار
 الاصطلاحات بسبب اختلاف النظير كانه الكلمات الوجودية فان المتطمين عددها من
 الادوات لعدم استعملها في الدلالة واهل التوفيق عددها من الكلمات والالفاظ لا
 معها في دلالتها معاً معاً على الرمان **قوله** هذا اذا جازنا ان يكون معنى العلم بالجميع كلياً
 وفروجه عن توفيق العلم اذا جازنا انما هو حقيقة على الافراد على ما هو التحقيق كما يطلق

انما هو الواحد فان كانت
 بالوجه في قوله
 بالقياس الى العلم بالجميع
 على وجه

ان في هذا الاطلاق يكون باعتبار وضع الحق الكلي الصافي عليها فيكون معناها كليا
 واما اذا لم يذكر الاطلاق وقيل ان اي الاعلام الحسية مصنوعة لتحقيق بشرط يكون تلك الحقيقة
 واحدة في ذلك فحينئذ لا تكون تلك الحقيقة بهذا الاعتبار متشعبة فيكون كونها في حقيقتها متشعبة
 الدخول فيها هذا الاشكال في كونها لعمد صدق على الاعلام الحسية ودخولها فيه **قوله** اي في حصة
 عليها ان يكون تلك الافراد متحدة في صدق هذه الحقيقة عليها وانما وجه ذلك ان لا يكون هذا
 الحق في حصة فليعلم ما فيه الاختلاف كالان فان افراذه المتفرقة ليست متحدة باحد الطرفين
 الا يتبين ان كونها انما وان كانت متحدة في العوارض يكون بعضها مالا وبعضها جاهلا بعضها
 ايا وبعضها انبأه وبما قررنا فليعلم ان الوجه بالاول هو صدق من ان لا يكون ان بعض افرادها ان
 لبعضهم فحينئذ والى انه يقع مع كون الان في متواليها بالنسبة اليها وانما قيل في وجه الرغبات
 ان هذا ان معنى التسمية في صدق الحق الكلي ان لا يكون لصدق هذه الافراد وحدة في اختلافها
 باحد الوجهين المذكورين وان كان بين ذوات الافراد اختلاف فيكون الوجهين تاسين من امر
 كثر ومعنى الشاغل في ذلك ان يكون لصدقها على مدخل في ذلك الاختلاف فيكون ان يكون
 افراد الان في الصدق على امر حتم حقيقته لا الصدق عليها فانها ان غلبت في غيرهم
 حقيقة مع التشكيك وعدم ثبوتها في الاختلاف عن ماله الاختلاف وما يجب ان يثبت صدقها
 عليه هو ان المراد بها وما صدق عليها وتفاوتها في هذا التوافق في حقيقة في ظرفها
 باعتبار صدقها في ظرف اعتبارها وان ذلك الصدق او تفاوتها في ظرفها فيكون ان كان في الحارج
 كائنا ما اعتبر من بالنسبة اليه وان كان في الدخول كائنا ما اعتبر من بالنسبة اليه سواء كان في ظرفها او خارج
 نفس الامر فليعلم هذا ان يدرك الكلمات الوضعية في احد القسمين المذكورين قطعا هكذا حقيقة
 هذه المقام او قد نزل في الاقدام **قوله** لكن بعد من ذلك ان اي يتخذ من جعل الاولى فيما
 براسه من بدل الاولى فيكون الاولى مشتقة عليها لاجل ان اعتبار الاولى على اعتبار الاولى
 ان الاشتراك في وجه الاشتراك انما رايه كذا في اعتبارها غير اعتبار الاولى فيجعلها في
 تصرفا بل لا دلالة ولا دقة لاجل ذلك ايضاً وان كانت الاولى كونه مشتقة عليها مع ان الحق
 لم يجعلها فيما براسه بل جعل منها ما جعلت القسم الثاني والتشكيك وجه كثر ذكره الحق في قوله

في هذا الاطلاق يكون باعتبار وضع الحق الكلي الصافي عليها فيكون معناها كليا
 واما اذا لم يذكر الاطلاق وقيل ان اي الاعلام الحسية مصنوعة لتحقيق بشرط يكون تلك الحقيقة
 واحدة في ذلك فحينئذ لا تكون تلك الحقيقة بهذا الاعتبار متشعبة فيكون كونها في حقيقتها متشعبة
 الدخول فيها هذا الاشكال في كونها لعمد صدق على الاعلام الحسية ودخولها فيه **قوله** اي في حصة
 عليها ان يكون تلك الافراد متحدة في صدق هذه الحقيقة عليها وانما وجه ذلك ان لا يكون هذا
 الحق في حصة فليعلم ما فيه الاختلاف كالان فان افراذه المتفرقة ليست متحدة باحد الطرفين
 الا يتبين ان كونها انما وان كانت متحدة في العوارض يكون بعضها مالا وبعضها جاهلا بعضها
 ايا وبعضها انبأه وبما قررنا فليعلم ان الوجه بالاول هو صدق من ان لا يكون ان بعض افرادها ان
 لبعضهم فحينئذ والى انه يقع مع كون الان في متواليها بالنسبة اليها وانما قيل في وجه الرغبات
 ان هذا ان معنى التسمية في صدق الحق الكلي ان لا يكون لصدق هذه الافراد وحدة في اختلافها
 باحد الوجهين المذكورين وان كان بين ذوات الافراد اختلاف فيكون الوجهين تاسين من امر
 كثر ومعنى الشاغل في ذلك ان يكون لصدقها على مدخل في ذلك الاختلاف فيكون ان يكون
 افراد الان في الصدق على امر حتم حقيقته لا الصدق عليها فانها ان غلبت في غيرهم
 حقيقة مع التشكيك وعدم ثبوتها في الاختلاف عن ماله الاختلاف وما يجب ان يثبت صدقها
 عليه هو ان المراد بها وما صدق عليها وتفاوتها في هذا التوافق في حقيقة في ظرفها
 باعتبار صدقها في ظرف اعتبارها وان ذلك الصدق او تفاوتها في ظرفها فيكون ان كان في الحارج
 كائنا ما اعتبر من بالنسبة اليه وان كان في الدخول كائنا ما اعتبر من بالنسبة اليه سواء كان في ظرفها او خارج
 نفس الامر فليعلم هذا ان يدرك الكلمات الوضعية في احد القسمين المذكورين قطعا هكذا حقيقة
 هذه المقام او قد نزل في الاقدام **قوله** لكن بعد من ذلك ان اي يتخذ من جعل الاولى فيما
 براسه من بدل الاولى فيكون الاولى مشتقة عليها لاجل ان اعتبار الاولى على اعتبار الاولى
 ان الاشتراك في وجه الاشتراك انما رايه كذا في اعتبارها غير اعتبار الاولى فيجعلها في
 تصرفا بل لا دلالة ولا دقة لاجل ذلك ايضاً وان كانت الاولى كونه مشتقة عليها مع ان الحق
 لم يجعلها فيما براسه بل جعل منها ما جعلت القسم الثاني والتشكيك وجه كثر ذكره الحق في قوله

في هذا الاطلاق يكون باعتبار وضع الحق الكلي الصافي عليها فيكون معناها كليا

في هذا الاطلاق يكون باعتبار وضع الحق الكلي الصافي عليها فيكون معناها كليا

في حاشية التوجيه وهو ان زيادة الاعتقاد في الشيء لا يوجب له عدم شدة **قوله** اي وضعه ابتداءً وذلك بان
 ان يكون وضعه لبعضه سبقاً لوضع بعضه فحينئذ لا يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد بل يوجب له
 سواء كان ان كان في حيز واحد او في حيزين او في حيزين متباعدتين سواء كان في حيز واحد او في حيزين متباعدتين
 اذا كان في حيز واحد او في حيزين متباعدتين سواء كان في حيز واحد او في حيزين متباعدتين
 اللفظ هو محل مشترك كما ان الاصل في اللفظ هو محل مشترك كما ان الاصل في اللفظ هو محل مشترك
 في اعتبارها يمكن الحقيقة فيصدق ان يكون مشتركاً بالنسبة الى المعنيين الذين هم موضع اعتبارها
 ومنقولاً بالنسبة الى المعنى الثالث فان اعتبارها في الاقسام وهذا التقييم لكونه اعتباراً بالان هو اعتبارها
 الحقيقتية والاعتبار بالان كما في نظائرها السابقة من تقيم الدلالة وتقيم اللفظ او اعتبارها في حيز واحد
قوله اي ان اشتراكها في الشيء لا يوجب له عدم شدة الاعتقاد بل يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد
 الى ان ان المشترك في الحقيقة او في المنة لا يوجب له عدم شدة الاعتقاد بل يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد
 المنفعة اليها لا يوجب له عدم شدة الاعتقاد بل يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد
 في الحارج من حيز واحد او في حيزين متباعدتين سواء كان في حيز واحد او في حيزين متباعدتين
 الاستحقاق في الحكم في الموضع على ما هو مقرر ايضاً في الويت من ان اللفظ قبل الاستحقاق
 فيهما واسطة بينهما فقد عرفت ان لزوم اختلاف الحكم في التقييم هذا الاشتراك لان هذا اللفظ
 باعتبار هذا المعنى الخارج من التقييم الحارج ودخوله في احد الاقسام ان بقية قطعاً فلو شرف
 هذا القسم لونه مستقلاً فيقبل الاستعمال لا يكون اختلافه مع الاقسام اصلاً لا عند المتكلمين
 ولا عند اهل الويت مع انه دخل في المقسم الذي هو اللفظ الموضوع **قوله** ولا يخفى ان المشترك
 ايضاً بحسب كلامه يكون في احد الاقسام ان بقية فان كلامه مشترك في حيز واحد او في حيزين متباعدتين
 فيكون هو من الاعلام المشتركة وان يكون كلياً من وجهي الصدق على افرادها فيكون هو
 من المتكليات المشتركة وان يكون متفادياً في الصدق عليها فيكون من المتكليات
 المشتركة فالمشترك بها هو مشترك اي من حيث انه مقبول المعاني متقدمة داخل في الاقسام
 السابقة فلا ينفق اخذ وحدة المعنى في كل واحد منها واخراج المشترك ومقابلته عن جميعها
 وكذا المنقول والحقيقة والحارج يكونان بحسب كلامه فيما في احد الاقسام السابقة كما لا يخفى فوجه تخصيصه

في حاشية التوجيه وهو ان زيادة الاعتقاد في الشيء لا يوجب له عدم شدة الاعتقاد بل يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد
 الى ان ان المشترك في الحقيقة او في المنة لا يوجب له عدم شدة الاعتقاد بل يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد
 المنفعة اليها لا يوجب له عدم شدة الاعتقاد بل يوجب له زيادة في شدة الاعتقاد
 في الحارج من حيز واحد او في حيزين متباعدتين سواء كان في حيز واحد او في حيزين متباعدتين
 الاستحقاق في الحكم في الموضع على ما هو مقرر ايضاً في الويت من ان اللفظ قبل الاستحقاق
 فيهما واسطة بينهما فقد عرفت ان لزوم اختلاف الحكم في التقييم هذا الاشتراك لان هذا اللفظ
 باعتبار هذا المعنى الخارج من التقييم الحارج ودخوله في احد الاقسام ان بقية قطعاً فلو شرف
 هذا القسم لونه مستقلاً فيقبل الاستعمال لا يكون اختلافه مع الاقسام اصلاً لا عند المتكلمين
 ولا عند اهل الويت مع انه دخل في المقسم الذي هو اللفظ الموضوع **قوله** ولا يخفى ان المشترك
 ايضاً بحسب كلامه يكون في احد الاقسام ان بقية فان كلامه مشترك في حيز واحد او في حيزين متباعدتين
 فيكون هو من الاعلام المشتركة وان يكون كلياً من وجهي الصدق على افرادها فيكون هو
 من المتكليات المشتركة وان يكون متفادياً في الصدق عليها فيكون من المتكليات
 المشتركة فالمشترك بها هو مشترك اي من حيث انه مقبول المعاني متقدمة داخل في الاقسام
 السابقة فلا ينفق اخذ وحدة المعنى في كل واحد منها واخراج المشترك ومقابلته عن جميعها
 وكذا المنقول والحقيقة والحارج يكونان بحسب كلامه فيما في احد الاقسام السابقة كما لا يخفى فوجه تخصيصه

اعلم

في حاشية التوجيه

المشترك بالادخال هو الالة الاستقلال دخول كل منهما بانفاده في سبب جعل التعيين المشترك
 وقيل تعين ساقا على ما يستفاد من قول فالاولى الجعل التعيين فلا يتصور ما قيل كما ان المشترك
 يدخل في احد الاقسام البقية كذا في القول والمفهوم والخاصة في تخصيصه مشترك بالادخال
قوله فالاولى ان يجعل التعيين المشترك وغيره تعين مشترك في الالاء بدو لا مشترك
 مع بلقاء في احد الاقسام البقية فليس هو في التعيين المشترك ان يعين او لا المفهوم العلم
 والمفهوم المشترك من غير ان يؤخذ فيه عدة المعنى ثم يعين كقولنا كذا فيكون المفهوم الواحد
 او متعدد ويعين المتعدد في الاقسام الثلاثة وانما قال فالاولى لم يقدر فالصواب كذا في الاجزاء
 ادخال الاعلام المشترك مثلا في احد معناه باعتبار رعايته الى كل واحد من معنيين على ما فصلنا
 عنه قوله يعني انه لا يكون له معنيان **قوله** ان استغنى ان يحكم العقل بعد تصوره في الشئ ان المراد
 بتصوره صدق على كثير من مصاديقه عليها بمعنى ان يحكم العقل بصدق عليها وقد بعد تصور
 اشارة الى البيان ما في ادخاله في المفهوم والمفهوم وهو ما حصل تصوره عند العقل في المقصود
 فان هذا التعيين ليس على مدخلية الفهم والتصور في ذلك الحكم وسبب ذلك ان لا يكون سببا
 الاشتغال في تصوراته وانما في لفظه المشترك ان هذا الاشتغال اذا لم يكن في تصوراته لم
 كان بانضمام امر آخر اليه كما ان ذلك المفهوم كلياً لا جزئياً لمفهوم واحد لوجوده فانما اذا تصدق
 اياه ولا حظنا معبراً بان التوحيد فانه يتبع العقل ان يحكم بصدق على كثير من مصاديقه وانما
 يجوز لتصوره فلا يتبع ذلك فيصدق على الكل عليه **قوله** فلا يراد ان فرض صدق الجزئي لا يعني
 اذا تقرر ان الفرض انما يجوز تعريفه الجزئي بمعنى الجزئ وهو حكم العقل بالجزء فلا يراد على توفيق
 انه لا يصدق على شئ من الجزئيات اذ من قول لا ولا يمكن فرض صدق على كثير من فانه يقع مقدم
 الشرطية التي بناها على فرض الصدق وتغيره كما في قوله ان كان زيد صادقا على كثير من لم يكن
 جزئياً ويعني ايضا ما لا تتكسر الشرطية كما في قوله ان لم يكن زيد جزئياً كان صادقا على كثير من
 ووجه عدم الوجود هو ان الفرض المأخوذ في تعريفه الجزئي ليس بمعنى الذي يكون في الشرطية بل بمعنى
 الجزئ وهو حكم العقل بالجزء كما مر ولما كان كذا في الفرض هذا المعنى فيمكن ان يثار في وقوعه
 ايده بقوله كان ان الفرض في قولهم يعني فرض الانعام في النقط ولذا في الجواهر الفردية يعني

ان هذا هو التعيين
 انما يكون في الشرطية
 انما يكون في الشرطية
 انما يكون في الشرطية

التعريف

مفهوم

بمعنى التعريف ايضا **قوله** وفيه في اشارة الى ضعف هذا الجواب وذكر لظهور كون تلك الشرطية المذكورة تعينة
 مستقلة صادقة كون طرفها غير صادق لا يتغير في ذلك كما في قوله ان كان زيد فارسا كان صادقا
قوله لا يقال الصورة الحياتية من البيضة المعينة الى ما حصل ان الصورة الحياتية من البيضة المعينة
 الصورة التي حصلت في جنين الطفل من اتم الصورة الى اتم خيال صغيرا ليس من الشئ المعين كل
 واحد منها صورة جزئية مفرقة كونها صور الامور الجزئية ومرة في القوة الحياتية فيجب ان يكون
 العقل صدق على شئ منها على كثير من وانما في ذلك بل العقل يجوز صدق على كل واحد منها على كثير من
 على التفصيل المذكور وحاصل الجواب منع جزئية العقل صدق على شئ من هذه الصور الحياتية على كثير من وبيان
 بطلان هذا التحيز في كل منها وانما من قال ان يخص السوال ان بعض الجزئيات يمكن حكم العقل بها رخصة
 على كثير من في ذلك الذي كذا في البيضة المعينة المشتركة ببضاعة كثيرة والشئ المركب من بعيد وحسب
 الطفل وتخص الجواب ان المراد صدق على كثير من مصاديقه عليها على سبيل الاجتماع على سبيل البديلية
 ومن البين ان يجوز الصدق على كثير من في الصور المذكورة انما هو على سبيل البديلية دون الاجتماع
 فلم يحرم كلام الحق العلامة من حيث انه توجه ان ما جعله الحق مادة النقط في السوال المذكور هو
 الصورة اعني البيضة المعينة المشتركة ببضاعة كثيرة والشئ المركب من بعيد وحسب الطفل وانما جعل
 مدار الجواب هو التوفيق بين الصدق على كثير من بدلا وبين الصدق عليها اجتماعا وكون المعبر في الكلية
 هو الثاني دون الاول مع ان كلام الحق في الموضوعين ينادي بخلافه فان قوله في السوال اول الصورة
 الحياتية من البيضة المعينة مثلا يطبق وتامنا في ان يكون هذه الصور كلية وكذا قوله في الجواب
 لا يجوز العقل ان تكون تلك البيضة الحياتية ببضاعات كثيرة في الخارج وقوله واما الطفل فلا يدرى الكلية
 اصلا فليس يجوز ترك الصورة الحياتية على الكثرة اصلا الا غير ذلك من ان يبطلان هذا النوع
 وايضا لم يعبر في شئ من الكليات المجترة وغيرها كونها كون الصدق على الكثرة على سبيل الاجتماع
 فكيف يقول الحق العلامة **قوله** وجعل ذلك احد قسمي كذا في المنشور والقسم هو الطبيعة الكلية
 المعينة بوجهة الكليات اسما، الاجساد عند جعلها موضوعا للمعينة بوجهة الاجزاء فلهذا
 لما قيل التردد في ان القسم الاخر هو ما ذكر **قوله** ثم يشبه عليه الامر من غير دفيها انما ان العقل لا يجوز

انما يكون في الشرطية

انما يكون في الشرطية

صدق البيضة الخالية الاعم بيضة واحدة فقط لكن يشبه الام وتبدو ان تلك البيضة المتحركة السبعة
 الخالية بعد هذه وغيره بالمثل **قوله** واما الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا وذكر لان ادراك الكثرة
 موقوف على ادراك واحد اتنا المتألف منها وحصول صورها المتعددة عند المدرك ليس عند الطفل الا
 صورة واحدة فكيف يتصور ان يكون تصورا تلك الصورة على الكثرة التي لم يدركها **قوله**
 واما يشبه صغيرا يعرف حال البيضة ان لا يكون العقل ان يكون ذلك استباها متكررة في الخارج كزبد
 وعمره بل يوجب بطلان ذلك لكن يشبه عليه الام وتبدو ان زبد ام عمره فذكر ان هذا التردد منه
 انما يتصور اذا كان مدركا لكثرة كما في صورة البيضة بخلاف حال الطفل الغير المدرك للكثرة
 انما يدرك بالاشياء وما قربنا فلان ما قيل ان حال الصورة التي ادركها الطفل حال الكثرة حال البيضة وهذا الامر على
 الاستبانه على الاشياء التي على الاستبانه **قوله** ومن بعض ما يقع ان حقيقة معنى ما ابلغ هذا الجواب
 وعدم لزوم كون تلك الصور كلية لعدم حصولها على الكثرة في الخارج فيقتضي ان حقيقة معنى الكلية
 والخارج ان المعنى الواحد في الذهن ان يجوز العقل كثره خارج الذهن فيكون هذا لا يتصور ان يكون
 كونه تصور لما يفهم الناس زيدا متسا كان صورة الموجود في الخارج مطابقا للصورة العقلية
 التي في اذنان الرائي فربما على حصول الاشياء بانفسها في الذهن على ما هو المدرك في الصور
 التي بقية من الجانيين فيلزم ان يكون زيدا كلياً وذكر لانه لما يزم هذا اذا كانت هذه الصورة
 من زبد معني واحد اذ هي مطابقة للكثرة من خارج الذهن فلو لم يكن كذلك **قوله** او يدخل
 في نفسه فيمكن افراده وهو داخل في نفسه واخره من اشياء اخرى وهذا قسم ما يمكن افراده وداخل في نفسه
 فيكون الواجب ان يكون داخل في الذات في الشئ داخلة في الذات فيكون ذلك لا يمكن حصوله في ذات
 برهان التوحيد لا يمكن تعدد افراد الواجب وكذا لا يمكن دخوله في واحد من فردية اشياء اخرى كما لا يفي
 اراد بالمكان الاول والحق ان يكون الاضافه بسيطة لطبيعة كماله في قوله لا يمكن كماله
 بسيطة لها اذ هو اذ بان كونه من الاشياء **قوله** وايضا الجوزي في نسبة الجوزي الى الجوزي في جملة المعنوية
 انما عين للكلين والجوزيين والكل والجوزي وان لم يقف خبرا بينهما كل نوع من الانواع الثلاثة كما في تعريف
 العلم الا انه لو قال الغنوم ان تعارفا كلياً الى التفرقة لم يأتوا مع جريان جميع تلك الاقسام الاربعه على

يظهر
يظهر

فيما وجدته

بجانب

واطر

في كل واحد من الانواع الثلاثة فليس يمكن ان يدركها بالاشياء الا ان يكون ذلك في الحقيقة
قوله ولا في الثاني الا بالاشياء وذلك ان المكنى الجوزي خبرا في تلك الاشياء كزبد ومعلوم ان المكنى بالاشياء
 وذكر اذا كان خبرا لسوا كان ذلك الكثرة في هذه الاشياء كزبد ومعلوم ان المكنى بالاشياء كزبد ومعلوم ان المكنى بالاشياء
 الا ان كان الكثر باهوا على مطلق من كل واحد من الاشياء وان كان المتحقق منها خبرا واحد او اعم
 كونه اعم من حيث انه خبر فلا تعدد في ذلك اذ هو بهذا الاعتبار خبر في مفهوم الذات من حيث انه خبر
 زبد فانه بهذا الاعتبار عين زبد لا كل صادق عليه وعلى غيره وبما قررنا فلا بد ان لا وجه لما قيل ان العلوب
 ان يمتد ولا في الثاني الا بالاشياء والتا والاعم المطلق لان الخبر والكل قد يكونان متساويين
 كالجوزي والكل المعني في مفهوم واجب الوجود وذاته المعنوية ومعلوم ان الشئ مفرد الموجود **قوله** فان
 يشمل الكلين المتعبرين بالذات والمتعبرين بالاعتبار فلو لم يكن التباين في الاعتبار كافيا لكانت
 مفهوم ما لم يكن شئ من اشياء الاربع متحققة في الكلين المتعبرين بالاعتبار فضرورة اقتضاء حقيقة الشئ
 في مفهوم واحد من الاشياء متحقق فانا نعرفه التوفيق التوفيق فيكون ذلك في مفهوم الذات والمتعبرين بالذات
 كما في قول القضاة الاسود في بيان ما في المتحقق من هذه الاشياء في دون الاول فان
 المتحقق من مفهوم هذا العنا حكمه مفهوم هذا الطول مفهوم هذا العرض وهذا هو ذات واحدة
 موجودة في الخارج مع ذات زيد لان هذا مفهوم الماهية النفس ما قد على الامور المتكثرة في الخارج
 والذات زيد لا يشترط الوجود في الخارج فيجب هو معنى حاصل في النفس والاصناف الكثرة في الخارج
 فلا ينبغي ان يتصور لزوم كونه كلياً بالمعنى المذكور **قوله** هذا اذا كان الاثارة في حال افرادها ان كانا
 هذا الصانع في هذا الكاتب خبرين متعبرين بالاعتبار وهذا قد بينا في امر واحد اذا كان الاثارة
 بها في فرد معين كزبد واما اذا كانت الى حصة من اشياء الاثارة بها في حكم الاثارة اذا بينت
 متعبرين في حصة كل منهما معايرة بالذات لجهة الاثارة في الحصة معايرة عن الكثرة المضاف الى فرد واحد
 داخل فيهما ومعلوم بالضرورة ان اضافة الكاتب الى زيد معايرة بالذات لجهة الاثارة في الحصة
 الحصة الى همدان اضافة في معايرة بالذات لجهة الحصة المضافة بالاضافة الا في نفس كون الحصة
 بالاشياء الا ذات واحدة في كل الذات المتغيرة وزيد كونه في حركات واحدة بعد جودها في
 حكم الاثارة الماذين لان الحصة لا دخول الاضافه فيها امر اعتباري فلا يكون الاثارة الحصة

تدبر على حال الدنيا كماله

الخاص هو

الانذوات كبره ويؤهل يكون في حكمها **قوله** لما قضيت احتواء على الحق في العلم انما دفع ما يقال ان
 كون الحق بين التحقيق من بين يقض صفة على كل منهما الا قد وقع صدق عليه من ان الحق في التحقيق
 ان كل على شي **قوله** لانه قد مر من الامم بطريق علوم الخبيرو هو ان يطلق اللفظ ويراد به القوة المشتركة بين
 الحق في التحقيق والحق في الحقيقة فصدق بالصدق الكلي الذي هو الحقيقة والحق في التحقيق الكلي الذي هو الحقيقة
 الجارية هو النصفان من جانب واحد الصدق الكلي ايم قران يكون من الجانبين او من جانب واحد كذا
 قوله من الجانبين اي من غير من غير الذي هو العموم المطلق المندرج تحت الصدق **قوله** ولذا ذكر انه لا جهل ان قصد
 بالصدق الكلي الصدق الكلي الاعم على قوله من الجانبين قوله بعد ذكره من جانب واحد ان لم يقصد
 بهذا المعنى الاعم لم يصح منه هذا العطف والسبب بان الصدق الكلي على المعطوف **قوله** يقضي ان لا يكون
 ان رانما لا يكون هذه القضية لازمة للقضية الاولى وذلك لكونها ليسا في صفة كون الجارية
 متعلقة كقضية وانما اجتمع الا هذا العكس يظهر به الخلف انه على القوة والحق في الحقيقة والصدق الكلي الذي هو
 كذا طلق ان **قوله** فربما كان يقضي المتساويين كالافردية في نفس الامر بعد ان تكون هذه القاعدة عام
 شاملة لجميعها في نفس الموضوعات شاملة كانت او غير شاملة ما هو مقتضى قولنا هذه القضية في بيان هذا الدليل
 في جميع موادها ليس كذلك لانه لا يتوقف جريانه على كون يقضي المتساويين والافردية في نفس الامر على ما ظهر
 ببيان الشكل لا يوجب في نفس الموضوعات ان قد فاد اذ اقبل بعض الاشياء ليس بالكلية يستلزم بعض الاشياء
 يمكن يرد الحق المذكور وما فرنا ما ظهر ان هذه الكلام بيان لعدم هذا الدليل في جميع موادها على
 فتوقع كونها ان رة لا تقضي جارية ان تقر به ان الدليل المذكور جارية في نفس الموضوعات انما هو
 غلط المدعى فيها اذ لا توافيقها لاسمها صدقها في جميع قطب ادوات رة الامم رقة بان توافيق
 المدعى الكلية المذكورة وهو ان يقضي المتساويين من جانب واحد لان الموضوعات انما هي متساوية
 وليس في بعضها متساوية قطعا فتوقع بعيد لا يخفى هذا الكلام **قوله** ولا يوجب بان القضية المذكورة
 وهو كون كل الان لا لا طلق ليس من معدولة الجمل لا يوجب سلب الجمل او علة اخرى ان
 الموجبة الالبته الجمل في قوة الالبته في عدم اقتضا وجود الموضوع فيصدق بان تنقاه
 الموضوع انهم كالبته فيكون الالبته الالبته الجمل التي هي قولنا بعض الان ليس بالطلق في
 قوة الموجبة اقتضا وجود الموضوع فيكون صدقها مستلزما لصدق الموجبة التي هو قولنا

جريان
 المتدعم من القوة

بعض الان في ما طلق فيه الدليل المذكور سلبا عن المنع المذكور فتقول في نفائض الموضوعات ان لم
 المتساوية انه يصدق الموجبة الكلية الالبته الجمل التي هي قولنا كل الاشياء لا يمكن وكلها يمكن الاشياء
 والاصدق يقضي الحق هو كالبته الالبته الجمل التي هي قولنا بعض الاشياء ليس بالكلية وهو يستلزم
 صدق بعض الاشياء يمكن وهذا ينحل ما قولنا بعض الاشياء لا يمكن وهذا العكس من في وما قد لا
 الصدق الذي هو كل يمكن شيه ويكون لصدق الالبته الالبته الجمل التي هي قولنا بعض الاشياء
 يمكن في الالعدم وجود موضوعها لا يفرنا ان هذا الصدق في ان لم من عدم صدق يقضي فيكون في
 موزيد لصدق الالبته الذي هو صدق في قوله **قوله** رة عليه مثل ما سبق من من استلزام الالبته
 المعدولة الجمل للموجبة الحقيقة ولزم عدم جريانه هذا الدليل في جميع مواد يقضي الاعم والافردية
 فانه اذا كان يقضي الاعم مطلقا على الافردية في نفس الامر كقضية الموضوعات انما طلق كالبته
 والامم يمكن فاذا قبل بعض الاشياء ليس بالكلية يستلزم بعض الاشياء جريانه على المنع المذكور في جواب
 اما بتفصيل الاعم في نفس الموضوعات انما طلق وان القضية المذكورة اعم قولنا كل الاشياء لا يمكن
 ليست معدولة الجمل بل هي الالبته الجمل او علة اخرى في قوة الالبته في عدم اقتضا وجود
 الموضوع فيكون يقضي وهو قولنا بعض الاشياء ليس بالكلية يستلزم بعض الاشياء في قوة الموجبة
 في اقتضا وجود الموضوع فيكون مستلزما لصدق بعض الاشياء جريانه فلا يرد على المنع المذكور
قوله فالتباين الجمل انما يحصل بحد الالبته في ادوات الجواريات يتوقف جريان كونها ثابتا
 من التباين في في استلزام كون التباين في اربعة فيحصل الجواب ان كونها متساوية لا يفرق
 في صدقها لانه هو لا انواع السبب في الاربعة التباين الجمل انما يحصل بحد الالبته في المنع المذكور
 لانه في هذا النوع فلا يبعد في كونها متساوية **قوله** وفي نظير ما مر من الادوات انما هو
 فتوان في الالبته في الالبته في عين واحد يصدق عليه يقضي فيكون ان يكون ذلك الموضوع
 الغير الصادق عليه عين واحد ما صدق عليه يقضي ايضا فان زيد المعدوم كما
 لا يصدق عليه انه قائم لا يصدق عليه ايضا لاقايم فاذا قبل في اذا كانا احد طرفي
 التباين في الموضوعات انما طلق كالبته الجمل التي هي قولنا بعض الان ليس بالكلية
 مستغنا ذكره ولكن ان ما ليس شيه فهو معدوم قطعا فكما لا يصدق عليه شيه لا يصدق عليه الاشياء

من الجوان
 بينهم
 من

ايضا والواجب ان يحصل المدعى بما بعد انقضاء الامور ان لم يكن قد صدق حين احد جانبي شيئا
 قطع لصدق تقييده عليه لوجود الموضوع واستثناء ارتفاع التقييد عند ايقاع ان المراد بالتقييد هو
 التقييد بغير السبب كما في سائر الاحوال لا بغير العود في سائر عدم صدق حين احد جانبي شيئا صدق بغير
 عليه كاللحق هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **قوله** فويل للرجل من غفل
 بامور النعمان نظر لان هذا المأثية لو صدق التباين لكان على العموم من وجه وليس كذلك **قوله**
 والقول بان الاجتماع خارج عنه وقيد له كيكال منصفين وذلك لانه لا يتأتى بدون التفارق لا يتأتى
 بدون الاجتماع بالعلم فلو كان من التفارق المقيد بالاجتماع دون علمه ترجع من غير وجه وان اذا
 كان عبارة عن مجموع التفارق والاجتماع فلا يلزم ذكر فهو الاصح والاولى بالتفريق وبما قررنا من علم
 انه لا وجه لما قيل ان قوله العقل بان الاجتماع خارج عنه وقيد له كيكال منصفين لانه لا يتأتى بدون
 العموم من وجه وهو التفارق في الجملة المعارن للاجتماع في الجملة المعارن لعدم الاجتماع مطلقا
قوله والواجب ان يقال الحق في هذا المقام انما هو المكمل في هذه النسبة لما ورد في النظر المذكور
 على الجواب المذكور من السؤال المصنوع على وجه الشك في الاجابة وابطل هذا الجواب به ان رايها بالواجب
 الحق من هذا الوجه هو ان يقال ان الجواب ان يوجب هذا الجواب كون الحق من المصنوع
 متصفا في هذا المقام وقوله في هذا المقام ان رايها ان جعل المقدم نقل النسبة كما فعل بعض اللاحقين
 في هذا المقصد لانه راجع اليها **قوله** وكون التباين في النسبة لا يقدح في الحق وذلك لان
 كون التفارق في الجملة من النسبة يفتقر عدم صدق النسبة او في جميع العموم من وجه وهو لا يستلزم
 عدم صدق التفارق فانه في الجملة على الاصح من وجه **قوله** بمنزلة ما مر من الدليل ليقال لما صدق
 كل من العيين بدون الاثر فتعطينا هذا كذا حيث لا يصدق عين امدها يصدق على نفسه
 وانما يتوقف ههنا على المذكور لان كون دليله مثل الدليل الاولى المقدمات يستلزم ان يكون
 المذكور ههنا ايضا فلا وجه للاستوفى له ولما عاين ان يقوم ههنا بالسؤال المذكور بان يقال
 لانه صدق احد المتباينين على ما يتبع بدون الاثر حتى يلزم صدق تقييد الآخر معطو لان لا يصدق
 احد المتباينين على ما يتبع لغير الاثر ولا بد منه لان رجوع التباين الى سائر التباين لا يقدح
 وصدقها لا يستلزم وجود الموضوع كما في انقضاء الامور ان لم يكن انه منبسطا

الاجتماع في جميع الجوانب
 في جميع الجوانب

انما هو التفريق
 كما ان مفهوم التباين هو
 التفارق في الجملة

انما هو التفريق

في الجملة

فترى الحق العادة المتعارفة المتعارفة قوله وهو ان لا يصدق واحد منها على الآخر
 فان هذا القول صريح في عدم صدق كل من المتباينين على افرادة التي فرض كونها كلياً باعتبارها وبغير
 ما ذكره السيد ريف قدس سره من ان الحق المتكامل والواجب ان لا يمكن بالامكان ان يكون ههنا وليس ههنا
 من هذه النسبة لانه عدم صدقها على كليهما على ما ذكره هذا القائل يلزم كونها متباينين ضرورة
 النعمان والالتزام بالحقين في وجه التباين فيهما مع كون تقييدها وهما الشك والمكن بالاجتماع
 مت وبيان **قوله** وليس بان تقييدها على كليهما من رفع الابطال الى اليسر من جميع تقييدها كليهما بتباين
 كل علم ما هو على مقتضى قواعد هذا الفن وكذا المراد انما بعدم قوله وهذا اليسر من تقييد الامر والاخص من وجه
قوله ان مطلقا لا مطلقا الى المراد بالاضطرار هو الاصل المطلق لا مطلق الاضطرار بل هو الاخص من وجه
 والالزام ان يكون كل من الامر والاخص من وجه جزئيا احصاه وليس كذلك **قوله** اذ قد علم ان الحق على
 ما يصح كونها التوقيف تعطينا تعطينا كونه اشهر ومعلوم ان العلم لا يعلم من بيان العموم والخصوص مطلقا
 ان الاخص من الشيء هو ان لا يكون صدق على ذلك الشيء كليا ولا يمكن ان الاخص بهذا المعنى يشمل الجزئيات الحقيقة
 فلا بد ما قيل ان المراد بالاضطرار ههنا ما يتبين من الجزئيات الحقيقة والذات العلم التي في ذلك النسبة ما يخص الجملة
 فارتبط به ليس على ما هو **قوله** فلا بد ان توقيفك شئ بقوله فلا بد ان توقيفك شئ بنفسه ليس مستحيل في التوقيف
 الحقيقية دون التوقيفات التلقائية بل هو على الاثر المراتبة كما في قولهم الغرض من الامر **قوله**
 وبعد التوقيف لا يكون الا ان من جزئيات ان الحق فيسئل بر دايضا ان هذا التوقيف بالصدق على فرد
 الحكم المحقق في النسبة اليه كذا ان النسبة بالنسبة الى مفهوم الواجب بالذات اذ ليس ههنا بل هو سائر
 له انتهى وانما خبر بان الحكم بما هو كالمعنى من كل واحد من جزئيات سائر كانت موجودة او موهومة وكونه متفردا
 في بعضها لا يقدح في هذا العموم كالاخص **قوله** وكذا امثال ذكره ان يكون الفصل في الحكم على سائر
 من جزئيات ذلك الشيء سواء كان جزئيا او نويا **قوله** نعم الحكم فانه يندرج في الموضوعات الكلية جميع الفصول
 والحق اصرار وتلك الموضوعات **قوله** ومنه من ان المراد من اجزاء المتباين فيكون الشئ من راجحت لقوان
 يكون اخص من غيره قد اجمعت وبين جزئيات الآخر من غير ان يفسر كذا في كل موضوع كلي ولا
 يحل علمه من المتباينين في احد المتباينين جزئيا للآخر **قوله** ويريد به ان يقع موضوعا له
 في قضية موجبة كلية لا يريد بالموضوع الحكم ان يقع ذلك الموضوع موضوعا له لا ذلك الحكم في قضية

العام

انما هو التفريق

انما هو التفريق

٢١
موجبة كلية كما في قولنا كان في مطلقنا في العلم كذا الكتاب وكذا الجمع أفرادا لأن وقوع هذه القضية
موضوعي حقيقي للمطلق الذي هو الجمل المحلي فيكون كل من جزئيه له مدة رجعة **قوله** لا في قضية مطلقا
اللا في قضية مطلقا لا في قضية موجبة أهم من أن يكون كية او جزئية والا كان الأمر من شدة جزئيه فإن
الجوانب في قولنا بعض المياني أن وقوع موضوعها دلالة في قبيل الأوامر أن يقال لا في قضية مطلقا والا كان
المبتدئين للبيان والأمر من جزئيه بل ولا في موجبة مطلقا والا كان الأمر من شدة جزئيه فغير أنه هذا العلم
أن يكون مراد من الموضوع الحكم الذي يفسر به المذهب حكمت الحكم لأن اندراج الموضوع تحت العلم لا يتصور إلا
في الموجبات دون السالبة فيقال يكون في المياني موضوعا للمبتدئين **قوله** يخرج مسمى وقد ذكرنا في السمع
من حيث أنه مسمى لا يتصور أنه جزئي لنفسه فيستقيم في كثير من المعنويات كالمنفرد والمفرد والمفرد
والوجود وفيه ذكر أقوال لا اتفاقا في شدة أنها لا تكون مفهوم للمفرد معلوما وفيها مسمى ليس من حيث ذاته
مسمى لفظي للمفرد بل من حيث ذاته عرض لم حقيقة من العلم وحدانية معلوما وأما المسمى من حيث هو فليس إلا نفس
حالة نظاره **قوله** ونظائر من كلامنا في مسمى وقد ذكرنا في الأول من داخل المسمى تخصيصه بكونه بالشيء
بل كان ينبغي أن يقال في قولنا من حيث ذاته مسمى وقد ذكرنا في الأول من داخل المسمى تخصيصه بكونه بالشيء
مسمى في بيان قيد الجوانب أو في مسمى مثلا فثبت على ما لا ينفك فغير أن هذا الجواز لا ينافي ما ادعاه المحقق
العلامة من أن الظهور على ما بيناه وأقم كونه مراديا في ما سبق من مراد البراءة ادعاء هذا التوفيق في قول
قوله وذكر الحكم واجب في التوفيق ثالثه يعني أن هذا التوفيق حرام اسمي لمفهوم الجنس والمراد من الماد
التي هي سواء كانت حقيقة أو سمية هو اللاحقة بالتميز فلا بد في ذكر الجنس هو الحكم لتجسيم اللاحقة بالتميز
الجنس فلا يكون شيئا سواه فغير أنه **قوله** وما يقال أن وجود اللاحقة أهم من مسمى الحكم هو المقتضى لا يثبت من بعضه
ولا فرقه بينهما إلا بالاجمال والتفصيل كما بين في اللاحقة والحيوان في المطلق فيكون المفرد على كثير من مقتضى
الحكم لغير أن المراد من المفرد على كثير من المفرد على كذا بالفعل أي مسمى الحكم بمعنى معنى القول على كثير من
بل كان أهم فلا يكون هو مقتضى عن ذكره ليس المراد به المقتضى بل مقتضى اللاحقة عن الجنس بل مقتضى اللاحقة
الحكميات التي ليست لها الفردية موجودة في الخارج ولا في الذهن إذا المقتضى على كثير من ما قد وقع توفيق
اللاحقة المسمى كلها بل المراد به العلم بالانفعال على كثير من سواء كان مقتضاه لا يقتضيه أو هو بمعنى
معنى الحكم **قوله** فاقترع قديس في كون معنى الحكم هو المقتضى على كثير من بعضه كذا لأن الحكم على ما قد وقع توفيق

انکار ہو الف

التأليف مؤلفه جمال الدين

۷۹۶

التي يزعمونها

12

المفهوم الكلي والجزئي هو الذي يمكن فرض مقولته على كثير من فصول المقول على كثير من فصولها
يمكن فرض مقولته على ما يقتضيه كونها واحداً بعينه لزوم كون الكليات الوضعية كشرطها الكلي
والكسب وجعلها في القوة اجناساً بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقولته على كل منها
عليها ولزم ان يقتضيه كون الكليات الكمبانية اجناساً بالنسبة الى ما يابها كاللات بالنسبة الى الكبر
والجار والدائم بطرفه ووافاقاً فاقيل ان لا يمكن بطلان دخول الكليات بالنسبة الى الامور الكمبانية
لها في التعريف بل يجوز ان يكون لكل جنس باعتبار مقولته فرضاً على كثير من فصولها في الحقيقة وجوب
ما هو على ما هو مقتضى التوفيق التقدير المذكور بل قد الكليات الخمس باعتبار تخلف فرضية
فصولها في الحقيقة والافاق **قوله** وما هو من الكليات لانها هي مع ما يمكن فرض مقولته على كثير من
فصولها كما نص الى الحقيقة عليها ونقص الامور لافاقاً دلالة المقول على كثير من فصولها الكليات ولزم ان لا
عليها كانت تلك الدلالة الشرعية والدلالة الانشائية مبنية في التوفيق فلا يكون المقول على كثير من
باعتبار هذه الدلالة معنية عن الكليات **قوله** ومن جهة تقديرها في اقسام هذه الجوانب وبما ان كونها
بالمقول الماخوذة في التوفيق باعتبار المقولتين بل فيكون الامر في ان الحجة الخمس هو الكليات التي لها
افراد في نفس الامر لا الكليات الوضعية وذكر عدم صدق المقول الماخوذة في توفيق اصنافها
على شيء منها **قوله** الادلة فصرح بانها هي الكليات التي اوصفها في الكليات لانه قصد صرحه ان فصل اول
الاي راد الى انشائه وفي ذكره في خلاف الدواير المسمى ان ما بين اذ شئت طبعها ذكر ثلاث تصورات فيها هذا الجوار
قوله وكذا الجوار على كل فرع جزمته في قضية جزمته في ان قيل مراد القائل بان الجوار الحق هو الجوار
شيء اصلاً فهو لا يشترط في كونه في ذاته شيئاً مع انه لا يلزم في جزمته حقيقة اصلاً في الاوجه المأزود
يجوز على الكليات قولاً في ان كونها في الدواير المسمى واما ان احدنا قولاً اصلاً وانما في قوله بل يقال
ويجوز عليه المعنويات فهو مقول عليه لا مقول **قوله** قد علم ان الجنس مقول في جواب ما هو على الكثرة في بيان
لا يصح ما يبين عليه هذا التفسير في كون الجنس جواباً عن الكمية وعن بعضها ركاباً في ادراكه في كل
انها لم يعلم لكن المعلوم بان كونها في الجنس مقول في جواب ما هو على الكثرة الخداف الحقيقة يستلزم
اذ لا شك ان الشيء اذ كان مقولاً في جواب ما هو على الاورد الكثرة الخداف الحقيقة وسيلها ما هو عن
حقيقة من تلك الحقائق وعن بعضها ركاباً في ذلك الشيء كان ذلك الشيء المسمى كدونها جواباً عنها

الحارثيون

التقارب

میر مولانا داؤد
فیاضیہ الشریعہ

مفتی

۱۵۷۲

الكتاب في معرفة

[illegible]

الحائز على الجائزة الأولى

انما ارجو الفقه

وفا

وعلّم من الحمية كلام المقهور واسمها هذه الأولاد السافرة الوضوء قد عرفت مراده **قوله** ربه
بما جعلها هذه الحمية بقوله ويمكن أن يراد بالحمة المصلحة **قوله** فإنما امرؤ إذا ثبت للعلم
الحاصل كان ثبوت العلم أوليا لمراد بالثبوت الاتي وبقرينة كون الكلام العول والجل إذا
قد شئ به العام والخاص كان الحما دعي العام ولادعي الخاص تباينها لمراد بالمراد هو صحتنا
مقدّم العمل لمرادنا ومقدّم العمل كيف والجزء من أن ما قلناه ضمن الحيوان والخاص وهو فلو كان
صيرورة أن ما بدون ذلك أيضا لما كان إلا أن جسم مرتب مرة في ضمن الحيوان ومرة بدونها
ظاهر البطلان وبما قرنا فلهذا لا وجه لما قيل إن هذه الحمية منظور فيها لما إذا كان يكون ثبوت
الامر الخاص أوليا للعلم بما إذا كان يكون ثبوت ذلك الامر حكما بما هو أصله تامة يكون
ثبوت ربه بما هو أصله ولا ما قيل إن هذه الحمية منظور فيها لأن العام والخاص موجودان
واحد فكيف يكون ثبوت شيء لأحد علم ثبوت الآخر **قوله** لكنه يخرج النوع السافل بالقياس إلى
الاجناس العالية **قوله** ليس قول شيء منها علمه أو لا بل هو أصله لجنس الأول الحمة من أن شيء
النوع ينوع الأنواع وتسمية الجنس العالي وهو الجنس الأول لا جنس فوقه جنس الاجناس يقتضي أن
يكون ذلك النوع السافل نوعا بالقياس إلى الجميع العول وذكر لأن تسمية بنوع الأولاد السافرة
إذا كانت نوعا بالقياس إلى الاجناس التي مع أنواعها فية أيضا وتسمية الجنس العالي بالاجناس
إنما يتأتى إذا كان جنس بالقياس إلى الاجناس التي فية فيكون جنس الأنواع بالترتيب الأول لا يفتقر
النوع السافل نوعا بالقياس إليه أيضا **قوله** والأول لا يقتضي فيه بأنه الأول في هذه المقام أن
يعتبر في مفهوم النوع بهذا المعنى كونه مقولاً في جواب ما هو بان يقال وهو الحمية المقولة في جواب
ما هو المقول عليها وعلى غيرها الجنوة في جواب ما هو فيخرج الصنف لعدم كونه مقولاً في جواب ما هو
ويخرج النوع السافل بالقياس إلى الاجناس السالية أيضا ضرورة مقولة كانهما علمه وعلى ما
ما يغاير في جواب ما هو **قوله** والأول قد شبهت بقوله يتم أي قد شبهت لمصلحة الذي اعتبر في
نوعية به صارت نوعا وهذا لا يتأتى لعدم انتسابها لمصلحة الذي اعتبر في هو تبه وخصيته
كان الشخص خلافاً هوية الشخص كما ذهب إليه بعض المحققين وأما ما عني كما ذهب إليه
الآخرون **قوله** وليس نوعاً حقيقة الأفراده محتمل بالحق يقال إن بالنظر الأولاد السافرة

الحمد لله رب العالمين

فیہ و علی علیہ السلام و علیہ السلام

٢٣
 بمقتضى ما لا نسب بينهما باعتبار الاول حقيقة دون الفصل الاعتبارية كان الحق سبحانه بالنسب
 الاربعة المذكورة كان ذلك فكون كل نوع حقيقة بالاعتبار المحصص لا يقع النسبة المذكورة
 وبما قرنا ظهر ان الوجود لا يقبل ان كل كل لا افراد في نفس الامر نوع حقيقة بالاعتبار المحصص فلا يتصور
 صدق النوع الاضافي بدون الحقيقة احد فالحق ان الحقيقة مطلقا من الافاضة لان كل اضافة
 حقيقة ولو بالاعتبار المحصص من غير تلك الحقيقة كانت ملزمة بل يعلم ان لا جبر لها عالميا وذلك
 لان المقول في الجنس العالم المطلق ليس ينبغي ان يعلم ان فرد في النسخة عن مقتضى الكيف انما هو
 عبارة عن الحقيقة من الكيف بانها عرض لا يقبل التقسيم واللازمة اقتضاها وادعى وانما هو يعتبر
 في عدم قبول اللازمة في ذاتها في غير ذلك فلا بد ان السالبة العقلية في ذلك كذا كونها
 من الافراد العقلية المتقدمة الوجود الخارجي كما ذكر المصنفات المركبة من الاجزاء من الفصل
 لجواز ان يكون نوع بسيط الجواز ان يوجد نوع بسيط لا يحسن له فقولنا يكون فعل تام وقوله لا
 جنس في تفسيره بسيط فيترجم فيه الحقيقة المركبة من الامم الملت وبيان اليف في بعد ان يكون
 مقتضى جواب ما هو مقتضى هذا لا يلزم كون شي من المفومات ان لم تكن كالتح والموجود والحق العالم
 جنس للجنس في ذلك بسيط ان يكون تمام الحقيقة يا وبعد ان النوع والجنس عن توفيق الفصل
 وان كان كل منهما مختصا بالشيء في ذاته عند غيره في الجملة **قوله** فطاهر عبارة المقصود ان اذا عرفت
 المذكور ومنهم من لا يوافق القس في ذلك ان طاهر عبارة المقصود جعل الفصل الموقوف على
 كما هو الظاهر في مفهوم كل واحد من القسمين كونه من غير اعتبار المثل ركائز في الجنس انما
 لا جنس له لا فصل له ولا يمكن هذا التقسيم فامر ان كان الفصل قسم فهو بالجنس في ذاته المثل
 في الوجود ولا في الجنس كما لو تركت مرتبة موجودة من غير اعتبار من حيثها وجوده بعد ان كل واحد
 منهما قد لا لها غير ما عن جميع ما عداها من المثل ركائز في الوجود وان يقولوا في ذلك
 جواز كون القسم الفصل الجنس عن المثل ركائز في الجنس دون المطلق الذي هو الموقوف في ذلك
 بان يكون المراد من الضمير متبوعا غير المعنى الموقوف على طريق الاتخدام هكذا ينبغي ان يور
 هذا الكلام **قوله** فالقول والبعد في هذا القسم وان كان ذلك باعتبار مرتبتين والاولى في ذلك
 في تقسيم الفصل المطلق الى القريب والبعيد بان يقال الفصل ان متبوعا الحقيقة من جميعها كما تم

القبول هو الحق

لا يجوز ان يكون
 الوجود كونه في ذاته

لا يجوز ان يكون
 الوجود كونه في ذاته

في الوجود

في الجنس القريب او في الوجود القريب ولا في تقسيم كل واحد من قسمي القريب والبعيد انما كان اعتبار
 القريب والبعيد بالاعتبار الماهية واحدة جاريا في الفصل الجنس عن المثل ركائز الجنس فلو قسم مطلق الفصل
 الى القريب والبعيد لم يكن ان يذهب الوجه الى ان اعتبارهما في ذاته جاز في الفصل الجنس عن المثل ركائز وجود
 ايضا فلهذا في ذلك الوجه حقا تقسيم الفصل الجنس عن المثل ركائز الجنس في ذاته جاز في الفصل الجنس عن المثل ركائز وجود
 على تقدير وقوعه لا يصح سببا لتقسيم هذا التقسيم الماهية لعدم قواعد الفقه كالاخلاق **قوله** في حقيقة
 الكلام ان الماهية في الماهية انما المستدل به في المشهور على احتياج تركب كماله من الماهية من حيثها وبيانها وادوم
 عليها وما هو الحق في ذلك انما كانت في غير الماهية انما الفصل الجنس عن الماهية من حيثها كماله من الماهية من حيثها
 عليها ومنه معلوم ان الماهية في الماهية انما كانت في غير الماهية انما الفصل الجنس عن الماهية من حيثها كماله من الماهية من حيثها
 بل يبين ان ما ليس به مقسم كما ان قوله بالتقسيم بيان ما ليس به مقسم **قوله** فانه يحصل ما يفهم ان
 ليس انما ان معنى كون الفصل كالتقسيم في الجنس كالجواز ليس الا فصل اياه في وجود واحد لا في نوعين
 انما يكون باعتبار وجوده وعدمه وان لم يكن النوع الخاص اعتبارا لفهم اياه من ابعاده ما هو مقتضى
 به الشئ في الاشياء **قوله** والا كما ان الجنس جزء الجواز الى ان لو كان كل واحد من اجزاء الكل جزءا بجزء كان مجموع
 الاجزاء كجست لا يشذ عنها شيء في ذلك لا كاجزاء ما هو ضرورة وجميع اجزاء الكل كجست لا يشذ عنها شيء في ذلك
 الكل فيكون الكل جزءا بجزءه وبما قرنا ظهر ان التوجه باقتل ان كون الشيء عن كل واحد من اجزاء الكل
 وهو الكل الا في ذلك لا يستلزم كون الشيء من حيث هو مجموع الذي هو الكل في مجموع وعين
 الكل جزءا في ذاته انتهى وذكرنا ان المراد بجميع الاجزاء هو الاجزاء كجست لا يشذ عنها شيء في ذلك
 الماخوذ فيه الحقيقة الاجتماعية انما يكون من استلزام جزءه ككل واحد من اجزاء الكل كجست لا يشذ عنها شيء في ذلك
 لا يشذ عنها شيئا من مجموع جميع الماهيات ضرورة كون كل واحد من اجزاء الكل كجست لا يشذ عنها شيء في ذلك
 كون جميع تلك الاجزاء جزءا في ذاته قد فوه بان الكلام في الشئ من المتعارفين على ما يشعرون
 العالم وان فلهذا عنوان الكل والجواز في ذلك ان كون كل واحد من اجزاء الكل كجست لا يشذ عنها شيء في ذلك
 يستلزم كون جميع تلك الاجزاء جزءا في ذاته لا في ذاته وفيه بيان كلام الجنس العلامة في ذاته
 ان جميع اجزاء الكل في ذاته ان في ذاته وبالعلم كان اسفل من العلم في ذاته من حيثها
 ما يحصل في ذلك في ذاته اسفل من العلم في ذاته وفيه بيان ان انطباق كلام الجنس العلامة

في

وان تحصل اياه في نوعين

القبول هو الحق

المقيد انما هو انما
 عليه اربعة والفقران احدهما

التعالي هو الغني

الافراد انتهى قوله الرتبة الاولى ان بداهة العقل حاكم بان ذلك المعنى الواحد بما هو معنى واحد
 لو كان محسوسا كان له وضع معين لما يتأتى ان يحس به والان يتجمل الا كذلك الوضع المعين فان ما كان
 يحس او يتجمل بعينه ذلك الوضع لم يكن هذا الحس بعينه قطعا عما انشأه الربيع بقوله ان كل محسوس
 يتجمل فانه يتجمل له اما لا يشع من هذا اللاحق الراجع الى الرتبة الثانية قد تقرر عندهم ان الحد
 الحس بما هو محسوس ليس الا الحس الى العقل على ما انشأه الربيع ايضا بقوله ان كل محسوس يتجمل
 فقولنا لا بد منه الخلف لان الحق في ذلك الوضع في الخارج اذا حصل في العقل كان صورته كلية منطقية
 على جميع الافراد ليس على ما ينبغي بما قرنا ظاهر ايضا انه لا وجه قبل ان فيه نظر لانه اغايم لاذ كان
 الا ان في محسوسا باعتبار صدقه على كثير من اوصافه غير لازم بل ان يكون محسوسا باعتبار وجوده في
 من كل واحد من هؤلاء المتشخصات حقيقة صادقا عليها باعتبار كونها مجردا عن تلك الشخصات
 انتهى وذكرا لان المفروض لو ان في حيث انه يقع واحد من حيث حقيقة الاصلية التي لا
 يختلف فيها الكثرة غير محسوس على ما مر **ثم** بل من حيث حقيقة الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة
 غير محسوس بل معقول صرف وذكرا لما عرفت ان كون محسوس من هذه الكلية بناء على كون معنى واحد
 غير مختلف فيه سواء كان كلية قبل هذا الكلام ثم شرونا بعدا كشر من الحكماء والافاضل بالقبول
 والى فيه بان ما حاصلنا من الحقيقة وجوده في الخارج هو الكلية لا بشرط بل لا الكلية لا بشرط الكلية
 وما هو معقول صرف ليس هو هذا ما هو الكلية لا بشرط بل لا الكلية لا بشرط فانها كما هو انما
 موجودة في الخارج هي انما هي من غير تفاوت بين الوجود والاحكام لا يجب في الخارج كقوله
 متحدة مع فرد الحس كوجوده في الخارج فكلما كان ذلك انما موجودة بوجوده كذا في انما هي
 باحس وكيف يكون انشأه الواحد محسوسا وغير محسوس والتفاوت بحسب كيفية انما هو على العقل
 لا في الخارج فكلما كان الحكم الخارجية متساوية كان انهم بعدا فاذ كان الحكم على انما يظهر
 بالرجوع اليه واقول لا يخفى ان كوننا لا بشرط فلا متحدة بالذات مع افراد الحس لا يقتضي
 الا كونه محسوسا ضمن تلك الافراد من حيث انهم تلك الافراد وذلك لا يستلزم ان يكون جميعهم
 حقيقة الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة محسوسا ويقال للحس حقيقة وجوده ذلك
 انشأه كثره وانما يتقوا فيه حتى يتأخر ذكر كونها صادقا عليها على ما ينبغي انشأه وكان

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا
وَلَكُمْ فِيهَا مَعَادٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَأَمَّا شَارِقٌ فَهُوَ عَصِيبٌ
مِّنْ دُونِ الْغَمَامِ
وَأَمَّا الْكَلْبُ فَهُوَ فِي لُجَّةِ الْغَمَامِ
خَافِيًا يَّجُودًا
وَأَمَّا الْبُرْجُ فَقَدْ بَنَّا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِيقِ
فَعَلَا فِي شَرْرِ الْمُلْكِ وَكَانَ فِي الْأُمَمِ
مِثْقَالُهُ الْمِثْقَالِ
وَأَمَّا الْمُنَارُ فَخُذْ حَرَابَ الْبُحْرِ
وَأَمَّا الْبُحْرَانِ فَهُمَا لُجَّةٌ بَارِقَةٌ
لِّفُلٍ عَاصِمٍ
وَأَمَّا الْوُجُوعُ فَهُوَ عَصِيبٌ
مِّنْ دُونِ الْغَمَامِ
وَأَمَّا الْكَلْبُ فَهُوَ فِي لُجَّةِ الْغَمَامِ
خَافِيًا يَّجُودًا
وَأَمَّا الْبُرْجُ فَقَدْ بَنَّا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِيقِ
فَعَلَا فِي شَرْرِ الْمُلْكِ وَكَانَ فِي الْأُمَمِ
مِثْقَالُهُ الْمِثْقَالِ
وَأَمَّا الْمُنَارُ فَخُذْ حَرَابَ الْبُحْرِ
وَأَمَّا الْبُحْرَانِ فَهُمَا لُجَّةٌ بَارِقَةٌ
لِّفُلٍ عَاصِمٍ

انما يريد انما هو على ان لا يكون له في النظر
على ما ليس عليه من الخصائص انما هو
يداء انما هو على ان لا يكون له في النظر
انما هو على ان لا يكون له في النظر

الافند

ح

كلامه في الحق المحسوس عند من تذكر الحقيقة فان حصل في دفع هذا النوع الغالب على ايام بعض الناس
 ان الحكم الطبيعي كالان في حيث حقيقة الاصلية التي لا تختلف فيها الكثرة موجودة وهو ليس
 حقيقة ان بعض الموجود ليس محسوسا فلهذا ان يكون محسوسا في صفات الافراد حيث ان بعضها حصل
 جزئيا بهذا الاعتبار لا ينافي ما ادعاه من كون الحكم اعم الان لا بشرط معقولا لا غير محسوس
 وفيه ان هذا التفاوت ليس لغا وتايل الحكم فقط كما نرى هذا الغايل بل هو لقانون كسب الجارح
 ايضا **قوله** وكذا الحال في كل شيء ان وكذا الحال في الوجود موجودا في الخارج ومعقولا لا غير محسوس
 في كل شيء يطبق ذلك لما في من الافراد الموجودة المحسوسة في الخارج سواء كان نوعا لها او
 او فصلا **قوله** فالوجود واحد والموجودات ثلثان اما الثاني فلهذا اما الاول فلانه لو كان وجود
 الحكم الطبيعي في الخارج غير الوجود استقام لا يكون علمه علميا صحيحا ويكون من قبيل علم
 البذر على السقف فيحصل القول به كونه ما لا يدركه كلام الشيخ محل نظر لانه ان كان كل واحد
 منهما موجودا عند الوجود يلزم قيام معنى واحد على اختلاف وان كان الموجود مجموعا في معنى فقط
 يلزم وجود الكل بدون جزئية وهذا الامر من غير العلم ان يقال ان الوجودات ثلثان في نظر
 العقول والوجود كما هو موجودا واحدة في الخارج انتم القول وهذا امر ووجه وجودها او
 فلان قول الشيخ معنى واحد موجود مع الحقيقة المطلقة بعد قوله فلم يلزم قولنا ان يكون
 مختلفين وهو قولهم ان معقول علمنا بعد العلم ذلك لا يخفى على ان مرادهم ليس من قولهم في الوجود
 واحد والموجودات ثلثان بل يجوز ان يكون حقيقة الحال وبينا ما هو الواقع لا ان هذا القول
 كلام الشيخ وانما ثانيا فلان لو كان كل واحد منهما موجودا عند الوجود اما يكون من قيام
 معنى واحد على اختلاف مستحيل اذا يكونا محسوسين بوجه واحد كونهما الان لا بشرط وان كان في
 لزم من كلامه وجوده معقولا مع من وجب ايضا وهذا هو معنى موجودين بوجه واحد على ان كون الوجود
 معقولا معقولا على كسب الامر الامور الاعتبارية الاشارة الى الصفة الخارجية عن معقولا الوجود
 الذي هو الموجود في الخارج عند اكثر من واحد فلان في كل واحد من الوجودات ثلثان
 انما انما في نظر العقل لا في الخارج على ما نرى بعض الناس من فيه ايضا فريضة عليه لا امرية كما لا يخفى على
 المراد في ذرية **قوله** والعيد الاخير لا يخرج الحكم الذي لا يكون في النقص منه افادة التصورية

التي لا بعد الفتح

قطعة

كلامه في هذا القول بالحق
 في كل واحد من الوجودات ثلثان
 في كل واحد من الوجودات ثلثان

يقع

الشيء ان الامور في قوله لا افادة لام الغرض على ما هو المتبادر وان الغرض من الحكم شيء لا شيء فلو كان
 افادة تصورية كذا الشيخ كلف الخطاب التصورية من اقسام المعقولات جواب ما هو وجوبه في غير
 وقد يكون افادة التصديق بشبهه في ذكر الشيخ الا ان كانا على طالب الحقيقة فتقول ما حال عليه
 الحكم لان كلامه وقوله لا افادة تصورية ان تصوره بحسب الحقيقة او بامر من الله تعالى عليه
 والرسوم يخرج الحركات التي ليس علمها لا افادة التصورية بل لا يخفى ان هذا التوفيق وان لم يكن
 المبين لعدم صحة قوله وحده على ما بينه لكنه تناول الامر والاضل لمفيد للتصور فما كان في
 كما بعد التوفيق بالاداء والاضل فوجوها عن بشرط الحكم واداة فتوفيق المحقق بهذا
 التوفيق عند من كونه في العلم الا ان لا ينافي ما لا بد له على الخارج سواء كان لا زما عقليا او عرفيا
 او لم يكن مع الشرح لكون الخارج لا زما عقليا او عرفيا وسبب في كلام الحق ما يدل على كون هذا
 التوفيق منسوبا للاطلاع والاضل في تصديق الخارج عن هذا التوفيق بالكتاب انكشاف البعد
 فتدبر عن المرام وغفل عن كثير من العبارات المذكورة في هذه المقام وعن فائدة اكثر
 المسألة الواضحة للحق من العلم فغلب الاشارة بآراء الكلام والمراد لا افادة ما هو مع
 المعقول لا ما هو معقولا بل في ان المتبادر من افادة التصور ان يكون مفيد مغاير بالذات
 المستفيدة فلو جعل الافادة المأمورة في هذا التوفيق منه لغايل يخرج المعقولات فيحصل الغايل
 لتفريق الغاية فزودة عدم كون الغايل مغاير للغايل بالذات فلا بد ان يتكلم ويراد بها ما هو
 اعني ما يكون المفيد مغاير للمستفيدة بالذات ليشمل هذه المعقولات اما اذا جعل صفه للمعقولات يعلم
 من غير تكلف فزودة كون المعقولات مغاير بالذات المستفيدة هذا او ينبغي ان يعلم ان الافادة
 صفه للغايل او المعقول حسب الخط والمعارف المشهورة وهو ان ادعاه فيكون صفه كماله
 الغايل حسب الحقيقة مع ما ذهب اليه المحققون لا ينافي ذلك وما قرنا نظرنا لا بد ما قيل في
 عليه ان حمل الافادة على ما هو صفه للغايل لغايل الى التكلف لو كان افادة اذ حقيقة
 حيث يلزم ان يكون الغايل علوا قابلا لافادته فلا بد من صفه الغايل للاعتبار كما في معالفة
 الطبيب نفسه وهو تكلف واما اذا كانت افادته بمعنى مدخلية في افادة الجبراء الغايل فلا يخفى
 الى تكلفه اذا لم يزد في كون الغايل مع بعض احواله وافعاله علمه حصول المعقول **قوله** ولا يلزم ذلك

ول

ط

قوله ان توفيق على الفتح وغيره

التي لا بعد الفتح

الحق يُرسلون الفتن

و تتبع الفصحى ما حدته

وان كان

[illegible]

القائمه

القائل محمد بن

القائِلُ عَصَوُ النِّجْمِ

قد سبب لا يفتقر ان اسم كل علم موضوع باراه مفهوم اجمالي شامل له فاذا فصل موضوعه في نفسه
 ذلك المفهوم نفسه كان هذا كالمركب سم وان يتبين لازمه كان رساما كجعله التعديل بين قوسين
 العلم عليه من غير غيره والما بعد الحقيقة فاما هو فهو من العلم بل يتصور التعديل في الحقيقة
 بما وليس بمر من مقدار الشئ في نفسه **قوله** ولم يذكر في الاصل اي شيء ذكره في اقسام التعديل
 ضرورة امتناع كون الشئ اخضر منه والالحاق الكل به وان بدله بالاطلاق **قوله**
 اخضر منه كالمعارض وهو لو لم يوافق لموافق وسأول كجعله في اقسام التعديل
 والاعذب ان يقال المراد بالاخضر محض ان في مقام نقض محض التوافق بالاخضر ان يكون اخضر عليه
 المتعارف وهو ان يكون للعلم الاقراو لا يكون الحاصل عن الطبيعة وقوله اعلم يصدق بما
 بيان للمنفرد هو الخوف الا هو كجعله في الحاصل المتعارف قال في معاشية الى انية ان يصدق والآخر
 الحاصل يمكن توجيه الجواب الاول كجعله في جعله في الشئ وتعلل وجهه ان يرد بما عارضه فيكون
 التبع الاقراو وهو نفس المفهوم الذي جعله في الخوف فانه وان كان ذاتا من الذات وفردا من
 المطلق فهو عارض في الشئ افراده واصداقته في اصل الجواب ان اخضرية متوقف الخوف انما هو
 بجعله في مفهوم الذي يكون الحاصل باعتباره غير متعارف واما كجعله في افراده التي يكون الحاصل
 باعتبارها متعارف فاقترنوا بالخوف المطلق والاحقية المنفية بينهما هو ما يكون كجعله في المتعارف
 وصدق على افراده لا ما هو كجعله في المفهوم والصدق غير المتعارف وما ذكرتم من اخضرية متوقف الخوف
 ان هو من قبل ان يكون الاول فلا تقدر في المساواة المعقولة بين الخوف والخوف **قوله**
 بطريق الخوف الطبيعية فانه جعل الحاصل نفس الطبيعة وسلبت عن افراد الموضوع لا بطريق
 متعارف هو سلب صدق الحاصل على الموضوع بل بطريق غير متعارف هو سلب صدق الحاصل على الموضوع
قوله اما ان يكون مساويا بالقوة لا يقع ان لا يقع في التوافق بل هو من حيث انما هو مساويا
 كما في المساواة بينهما المتعدي لا تعديلا كجعله في اوله بل في متوقف احد المتضادين بالآخر كالجعل
 قطعا بخلاف مثل توقف الزرافة بكونه شبيهة بجلده بجلده المتوقفان لا يقع كالموقوف الزرافة
 فانه توقف بالما وبغيره في يومه اذ هو اجل عنده **قوله** متوقف الشئ بالما كجعله في
 بالمتوقف فان النفس اخضر من الشئ ومن ثمة الحياء ايضا ولذا لا يعرفها الا كالمعلوم العارفين

بأنه لا

بأنه متوقف عليه الصلوة والصلوات من عرف نفسه فتعرف به وهو الشئ بين الشئ والنفس كونه
 جوهرين نورانيين **قوله** بأنها الخفيف المطلق وهذا الذي لا يكون الصفا بالخفيفية
 الامم احر بخلاف الخفيف المضاف ويتباينها التثقل المطلق والتثقل المضاف الى الحقيقة
 تعطف حركة بها الحاشية بتطبيق بسيط على متوقفها التثقل والتثقل بغيره تعطف حركة بها الحاشية
 بتطبيق مركزه على مركزها العالم **قوله** فليس في الحركة الثانية التي هي تحصيل صورة المركب بيان
 عليها مدار الفكر الفاعل عند الاكثري وان تحقق الحركة الاولى التي هي تحصيل المبادي والعلم ان
 الطلاق الحركة على الانتقالات المتشابهة الفكرية ليس في سبيل الحقيقة فالشئ العلم في مقام
 على حاشية المطلق ان الحركة هي ما حقق في موضع مستقر ان يكون الخوف في كل ان يكون في موضع
 زمان الحركة فموضع الخوف في الحركة لا يكون له في السابق ولا في اللاحق
 كان الزمان قابل للقسمة الغير المتساوية والآنات الموقوفة فيه غير متساوية كمثل الانات الموقوفة
 من هذه القدرة الخوف والصدق صورة الفكر ليست كمثل انية في زمان العلم الا العلم
 بمفهومين متساوية كجعله في الفصل والصدق والصدق **قوله** اذ في الحركة والفصل لا يجزئ
 الجنبين ان مدخلية الصناعات في المركبين الجنبين الفصل انما يكون اذا كان تقديم الجنب على الفصل
 في الحكم التام عليه ما جعله في عدة تحصيل صورة التوافق واجبا ويكون عدمه موقفا الى الخطأ
 في الحكم وليس كذلك اذ لو لم يكن يراعى تلك القواعد وقدم الفصل على الجنب كان ايضا موقفا الى الخطأ
 وصورة مطابقة له في ما هو في الشئ ويجوز ان يكون تقديم الجنب على الفصل دليلا على ما هو في
 به الشئ غير كاف في مدخلية الصناعات في كجعله في صنع الصناعات ورعايته فانه انما هو للصحة
 عن الخطأ في الملم يمكن عدمه موقفا الى الخطأ يمكن له ان يكون موقفا في قطعا ويجوز ان يكون موقفا في
 لما قبل ان يقدم الجنب على الفصل بغيره كجعله في الصور المركبين الجنبين الفصل كونه شئ
 وواجبا في وقوعه على الوجه اللاحق وهذا كاف في اعتبار هذا المركب ومدخلية الصناعات
قوله والاول ان يقال ليس للصناعة مدخلية تحصيل اجزاها الحاشية بخلاف الاقراو الحاشية
 وذلك لان تحصيل الاجزا الخارجية مخصوص بها وتبين بعض من بعض انما يكون من طرق الحاشية

فيه

من الجنبين

انما هو في الشئ
 يمكن ان يكون
 في حاشية المطلق

الاجزاء هي

س

التأويل هو التأويل

وإذ كانت غلبة لا بعد من منطقية كذا في الاجزاء العقلية فان تحصيلها وتبينها يكون بتوحيدها
الصحة فيقول برهان التوجيه الذي اخبره ان الافعال الخارجية ربما يكون نفعية مستتبعة من
التوحيدها في نفعها فيكون المنفعة من جهة تحصيلها كالا حادثة من الفعل بعينها اقول اذا كانت
تلك الافعال نفعية كان نفعها وحصولها في الذهن متوقفة على فعلها كما انها متوقفة على فعلها
انفع فلا يكون في هذه الحركة الثانية التي تحصيل صورة الكاسب كما ان نفعها في الذهن كان
كذلك فلا تغفل قال الله ولم يعبدوا بالوضوء العام وذلك لان الحق اما الاطلاع على الذاتيات او التوجه
الى غير الذاتيات ومنه لا يحصل بالوضوء العام واما من لم يعبد الامتياز التي لم تميز ولم يميز
كونه من غير التوجه في الرسوم لما قصته اذ يحصل به التميز في الحكم وفي بعض الذاتيات
قال الله وقد اجيز في التأويل ان يكون اعراضا بلفظ قد واجبه بلفظ الجواز فيصنف الجواز
ما ان رتبة الحكم في العلاقة سابقا بقوله والحكم سابقا في ذلك من الاقوال الضعيفة **قوله** وفي بعض
بعض الحكمين وهو السبق في تقديره حيث قال في حاشية التوجيه في بعض النسخ ان الحق لا ياتي
الاصورة حاصلة وتغيرها من بين الصور كما حصل بعد ان اللفظ المذكور متوقف على الصورة
المشار اليها في الحكم في التأويل والحكم بان هذا اللفظ متوقف على ما ذكره الحق فلهذا كان قابلا للتغير
فيما في التأويل من احدى اللفظين او الاصل في التأويل وانما جازية اذا كان الوضوء متوقفا على
اللفظين ان يكون من المطالب التصديقية الثانية في اذا كان الوضوء متوقفا على اللفظين ان يكون
لذلك الحق فلا شك ان الحكم من هو التصديقية بانه متوقف على ذلك الحق على ما حذر به بعض الحكمين
ولكن هو عند الاعتبار لا يصح ان يكون من المطالب بل ان يكون على هذا الوجه يكون في الغاية
مستقلا باصل اللفظ ووزار باب المطالب واما اذا كان الوضوء من تصور معنى اللفظين على ما يقتضيه
كونه متوقفا فليس كذلك فليس من المطالب التصديقية بل هو من المطالب التصديقية **قوله**
وكيف لا يكون من المطالب التصديقية اذا كان الوضوء من تصور معنى اللفظين
على القوم تقدم مطلب الاسمية اي ان رتبة لغة الاكرم على جميع المطالبين مطلب هل البنية
والركبة ومطلب الحقيقة بانه ما لم ينعلم معنى اللفظ لم يكن طلب التصديقية بوجوه فلا يميز
طلب حقيقة الذي هو مطلب الحقيقة ولا التصديقية بملية الركبة فان هذا الكلام في بيان

الطلب التصديقي هو الذي هو مطلب الحقيقة ولا التصديقية بملية الركبة فان هذا الكلام في بيان

التأويل

التأويل منهم فانه لو كان التأويل اللفظ الذي هو من تصور معنى اللفظ داخل في مطلبه اذ لو
لم يكن داخل في مطلبه لم يتم هذا الكلام منهم لولا ان يتصور معنى اللفظ ثم يطلب بهنية البنية
اخر المطالب من غير حاجة الى المطالب ان رتبة هذا طاهر المسترة به فلا وجه لما قيل ان ما ذكره
انما هو اذا لم يكن مطلب الاسمية صورة من تصور اللفظ وهو على ان رتبة ان التوحيدها الاسمية
داخل في مطلب الاسمية اتفاقا من بين ان يكون تقدم هذا المطلب على سائر المطالبات تقدم
التصور على المطالبات الاسمية سواء كان التأويل اللفظ من المطالب التصديقية او العينية
انتهى قال الشيخ العلامة في حاشية التوجيه في بيان مطلبين مطلبين وطلب به التصور ومطلب
هل وطلب به التصديقية والتصور على فحاشية التصور كطلب الكرم وهو فعل ان لا يعجز
منه من وقته نظير ان يطلبه على طبقه موجودة في الجارية وهذا التصور كطلب في الموجودات
قبل العلم بوجوده في الكرم والطلب به بالركبة لطلب الكرم وتاويلها تصديق الحقيقة
اي تصور ان رتبة وجوده والطالب به التصور والحقيقة ولا التصديقية يتقدم على التصديق
بشؤون التي في رتبة ولا التصديقية بثبوت لغيره والطالب الاول هل البنية والركبة
والاسمية في ان مطلب ان رتبة تقدم على مطلب هل البنية فان ان لم يتصور مفهوم
لم يكن طلب التصديقية بوجوه كان مطلب هل البنية تقدم على مطلب الحقيقة والحقيقة انما لم
يعم وجود الشيء لم يكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا ترتيبه في رتبة هذا الركبة
وما الحقيقة لكن تقدم الثانية انتهى **قوله** ولا التصديقية بملية الركبة قال الشيخ في بيان
الشيء مطلب هل هل من احد على بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود في الاول
لذا فيكون الوجود رتبة لا **قوله** وان حصل بعد التأويل لم يوفق معناه فحينئذ
يتصور الطلب يعني ان الطلب كايكون لا يحصل الصورة كذا يكون لا يختص به ايضا فان
صورة هذا اذا كانت مخوفة عند احد ولم يكن مستحضرها في ذلك على لفظ هذا فيقول هذا
حال فلا شك انه يصح منه بتصوريه ان يطلب معنى هذا، وبان رتبة ما بان يقول هذا في
بانه بعد مفهوم فلهذا الجواب توحيده لفظ هذا وان كان بمنزلة التصور ابتداء من حيث ان رتبة
فيه ايضا الى استحصاء صورة معنى هذا، لكنه متاخر له من حيث انه مبني بلفظ هذا الذي هو العلم

الطلب هو التأويل

وذلك اننا تصور التصديق على التصديق

على الاطلاق والا فمركب وهو مطلب هل

والنوع من هذا التصديق

ولم يخبر عنها بخصوصه عند التأمل بخلاف التصور ابتداءً إذ يدرك العلم اللفظ في فهم المعنى
 بخبر المدركة ولذا لا يعرف في الطلب عدة من المطالب وما قررنا وخلصنا به معنى كلامه
 بل بطلان ما قيل في بيان أن التوفيق اللفظ ليس من المطالب التصديقية قطعاً بآيتين
 الأولى لكن ليس من المطالب التصورية أيضاً بسبيل الحقيقة ضرورة أنه ليس فيه تحقيق صورة
 غير حاصل بل مجرد منها وعدة مطلباً تصورياً من مطلبين أحدهما وقع عليه ضرب من المباحث
 أحضار الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة لكون ذلك الاحضار مسبوقاً بلفظ
 لم يحصل احضار تصور معناه بخصوصه منه ويصدق عليه كونه صورة التحصيل والكلام في
 من المطالب التصورية أو التصديقية العلم منها حقيقة وتشبهها اشتراكه في أن يعلم أن التوفيق
 اللفظ سواء كان من المطالب التصورية أو التصديقية معاً بالتوفيق الحقيقي قال السرخسي
 قدس سره في حاشية بديهة التوفيق أو الاله الحقيقة واللفظ والاول الالف التوفيق الحقيقي
 سواء كان حراً أو سلباً والالتوفيق كسب الالف التوفيق كسب الالف من التوفيق الحقيقي الغيم
 لللفظ فلما اللفظ فاحص كسب الالف كالتوفيق بعض الحقيقة بغيره كتحصيل الصورة واللفظ لا
 يحصل بل بعينه اشتراكه في أنه لا يتصور أن احضار الصورة الحاصلة لا يتم كسب الالف
 يكون التوفيق اللفظ توفيقاً حقيقياً وانضمامه بالاحضار هو اللفظ المراد في الامتياز
 وهو مبين للمعنى ولفظ الاول فلا يتصور هنا كالتوفيق حقيقة أصلاً وفيه ضرب متفاوت
 إما في استحقاق الصورة الغير الحاصلة في الحاشية مراتب متفردة متناهية ووضعية كما
 ونقصاً ناقراً أو تركيباً **قوله** فالتوفيق اللفظ اختلاص المطالب التصورية إذا كان
 التوفيق من التوفيق اللفظ تصور الحق اللفظ في داخل المطالب التصورية وفي مطلبين
 وذلك لما ذكرنا من تحليل التوفيق من تفصيل مراتب التصور لما قاله الصدر الشيرازي من أن
 المعتاد به هو تصور الموضوع له من حيث أنه معنى اللفظ الذي قصد توقيفه وتعيين مدلوله
 وقوله وفيه التصور لم يلجأ ما صلباً بل ما يبرهن كونه هذا المقصود من التوفيق اللفظ
 ومما دللنا عليه غيره **قوله** بل التوفيق منه تصور بذاته أي بل التوفيق من التوفيق اللفظ تصور
 المعنى واحضاره في المدركة بذاته وتوقفه لا بوصفه الذي هو كونه معنى هذا اللفظ **قوله** إذ

العلم بالصدق

يكونه
المعنى مولداً

لا

نوعه كتحصيل هذا التصديق يعني أن تصور مدلول اللفظ الخلاء إنما هو لتوقفه على التصديق بثبوت
 الكمال له ومن البين أن هذا التصديق إنما يتوقف على تصور ذات هذا المدلول وتوقف العلم
 بتصور عنوانه ووصفه الذي هو كونه موضوعاً لهذا اللفظ وذكرنا أن هذا التصديق إنما
 الكمال له فلا يتوقف فيه قطعاً **قوله** ويشوعبارتهم كقولهم القول يطلق ما يرتفع على المفهوم
 ومارة على المعقول بأنه ليس شراً كما نحن يا والاعتقاد أو تصوير المعقول كونه الخلال
 في الحقيقة فاحصاً لربها من الاشتراك اللفظي والحقيقة والخيال والذات أو العلم ما تصور من أهل
 السوية **قوله** بالنظر إلى المفهوم الالف بالنظر إلى ما يفهم من القضية عن ثبوت شيء أو نفي شيء
 كما في المحليات أو ثبوت شيء على تقدير لفظي أو نفي شيء كونه في الشرطيات المتصلة أو ثبوت شيء في السبب
 اولاً تأنيهاً كما في المتصلة عما يفهم من قول ومنشأ ذلك اشتراكه في النسبة التي **قوله** في قطع
 التوفيق الواقع من المفهوميات كالتوفيق لكون الثبوت أو النفي بديهي الصدق أو الكذب
 وكذا حال الثاني **قوله** فأنشأنا الحكماء في حكاية المطالب بغير الواقع
 الذي هو الحكم بغيره أو عدم المطالب بغيره في حكاية الصدق والكذب الذي هو المطالب بغيره للواقع
 وعدمها بخلاف النسبة الثلاثية فأنشأنا حكاية حكاية عن شيء وكذا في الأمور المتصورة في حيث
 أنها متصورة فأنشأنا هذه الحكاية ليست حكاية عن شيء أصلاً بل حكاية عن شيء لا يحق **قوله** يحكي عن الاعتراض
 بعدم المطالب بغيره وذلك لأنه إذا قصد توقيفه بكونه حكاية عن شيء مثلاً كما كانه أو لم يكن
 مطابقاً لربنا في حكاية الاعتراض بآثار غير مطابق له وفي هذا الاعتراض على حكاية له قطعاً
 ولو أحوال الخيرة فيه **قوله** قال بعض المحققين من أهل السوية أن مدلول الخبر هو الصدق
 والكذب أصلاً (يعني هذا) والخطية هو النسبة إلى الخط في العلم القاسم خطاً وخطية وخطية
 قاله أخطأ ولا شك أن الاعتراض بعدم المطالب بغيره والحقيقة بالجزئية الانشائية
 وسائر المركبات التي قصدها عدم ادعاء قائلها المطالب بغيره شيء منها هكذا ينبغي أن يفهم هذا
 المقام **قوله** ولعلنا نعلم من هذا التفسير أن قول القائل كلامي لا يشير إلى ما أحاط به في
 موضع كسب الالف عن المعالطة المشهورة المسماة بجذر الالف وهو أن قول القائل
 كل كلامي في هذا اليوم كاذب لم يقل في هذا اليوم غير هذا الكلام ثم إن يكون ذلك الكلام

بغير القضايا

قوله في أن الالف التصورية عبارة
الاعتداء بغيره المقصد من ذلك

فيه ذلك الوجه

صداقا وكذا ما سألنا ان كان صادقا في نفس الامر لم يكن الخيال وهو كاذب صدقا بل
 موضوع وهو قول العالم كالكلام فيكون كلاما كاذبا وليس كلاما لا كلاما كاذب فيلزم ان يكون
 كاذبا وقد فرض ان صدق وان كان كاذبا في نفس الامر لزم ان لا يصدق هذا الخيال (على صفة
 انه صدق كالكلام فيلزم ان يكون هذا الكلام صادقا لو صدق تصادف الكلام الخيالي بالصدق
 او الكذب وانما في صدق كاذب مع انه قد فرض كاذبا والخيال عندنا على ما ذكرنا الخيال العلة في
 هذه الرسالة هو ان حقيقة الخبر الحياتي من الشبهة الواقعية لها على اليوم المطابق فيكون
 صادقا على اليوم الغير المطابق فيكون كاذبا فلعلنا ان يكونا حكايته عن الشبهة التي هي
 مضمونة وتوضح ذلك ما حقق في موضع من ان مرجع احتمال الخبر للصدق والكذب في الكلام
 اجتماع النسبة الذهنية به ثبوتها ولا يثبتها ولا شك ان اذا كانت حكايته عن خبرنا باعتبار
 وجوده في الذهن كما في قولنا هذا الكلام صادق او كاذب فيشعر ان هذا هو كاذب فيجب ان
 الواقع الحكمي فلا يكون اجتماعهما مع اتصافهما بضرورة اشتغال اجتماع الشيء مع عدمه ولقد افكر
 احد هذا الكلام صادقا في شئنا ان نفس هذا الكلام لا يكون خبر بل لا يكون له حقيقة فان النسبة
 التي هي مضمونة لا يتقدم اليها المطابق كات في الواقع بل تدور على نفسها وتعمل الشبهة وذكر ان التصديق
 هو الصورة الذهنية التي يقصد بها الحكاية في الواقع فلا يكون حكايته عن نفسه اذ
 هي كانت الشيء عن نفسه غير معقول ولا اجل ذلك صار احتمال المطابقة واللامطابقة من قولنا
 التصديقات فان الصورة ما لم يقصد في الحكايات عن امر واقعي فيها الخطية والتعليق
 التبرير **قوله** وفيه اننا في تصوراتنا مطابقة لما وما قيل لعل المراد من مطابقة الامر
 الذهني بغير نسبة المقام مطابقة النسبة الحقيقية ولا تعني بالتصورات فهو ما نذهب اليه
 في التعاريف كالخيالي واورده على كون التصورات مطابقة المراد بالمطابقة ان كان
 المطابقة مع المأخذ فلان ان التصورات لا يكون عدمها اذ قد يتوهم من شئ ان زهوه
 فترس وان كان المطابقة مع ما في تلك الصورة فالتصديقات كلها ايضا مطابقة فان
 الكواذب منها مطابقة لغير الصورة هاهنا ضرورة ان صورة الوقوع مطابق الوقوع في
 صورة الاقوى مطابق الاقوى واجاب عن الخلل العلة في بعض ما ذكرنا ان المراد بالمطابقة

لا يخفى
 انما هو العلة

في نفس الامر

مع ما في نفس الامر بان يكون في نفس الامر شئ مطابق تلك الصورة والتصورات لا يخفى على المطابق
 مع ما في نفس الامر لان كل تصور فهو موجود في نفس الامر ضرورة اتصافه فيها بمعلوم وقول
 واقله المفهومية فهو موجود فيها اذ الموصوف بالوجود موجود في طرف الاتصاف على
 ما شهد به بحث الوجود الذهني واما التصديقات فليس كذلك بل هي تحقق في نفس الامر قطعا
 بل ليس بتحقيق الا في شئ المصدق بها والدليل المستفيض في التصورات لا مجال لها فيها
 كما لا يخفى انتهى اقول ولعل ذلك لاجل ان المطابقة في التصديقات انما يكون بالنسبة الحقيقية
 مع الواقع ولا شك ان هذا لا يوجب مطابقة في الواقع بل تحقيق ذلك ان الوفاء لما
 كان في عدم استدام التوفيق التبرير **قوله** في الخبر بالصدق والموافق للصدق وخفاء
 حقيقة واثبات الوجه الحق لذلك الى اصل انه يجوز ان يعرف الخبر توفيقا تبيينا بالصدق والخبر
 بالخبر توفيقا لبيان ان اللزامة توقف حصول الخبر عند المذكر على حصول الصدق المتوقف
 على حصول الخبر ابتدا فالحقيقة في حصوله موقوف على حصول الصدق في حصوله في حصوله ابتدا
 موقوف على ما يكون موقوفا وموقوفا على ليس من جهة واحدة فلا دور وقولنا ان
 لتصوراتنا تصورات الشئ ان رة انما يصدق كونها هذا الامر موقوفا وقوله ان الوقوف
 في التصديق ابتدا لا يستلزم التوقف في الاتصاف على معنى بل ان حصول هذا التوقف في
 الامر الموقوف في توقف هذا الامر المحقق لهذا الوقوف وهو الصدق فيما نحن فيه في حصوله
 على حصول الخبر ابتدا لا يستلزم التوقف حصول الخبر على نفسه وهذا التحقيق مأخوذ مما
 اورده المحقق الطوسي في هذا المقام في شرحه للامثلاث **قوله** لا بد من وجوده وانما
 لشيء ولعل مقتضى النسبة بالحكمة الموجبة المقدسية لوجود الموضوع لاجل ان الية
 منها لا تتم بغير حقيقة وعرف أهل اللغة قالوا طويش في شرحه للامثلاث رات وما بعد
 الخلاف اعني ان الية تسمى ايضا حكما لان الاعداد قد تلحق بالمكلمات في بعض اصحابها
 وقيل شرح المطالع فعلا انما صاحب الكشف ان معنى حجية الخبر ثبوت شئ وموضوعية
 الموضوع ثبوت شئ وما ذكرنا طويش ان الية لا وسم لزيادة الوجود والخصيص
 باليات وكذا في صحة توجيه التسمية الخبر من الوجود ليس وجهها لا اختصاصها بل هو الحقيقة

توقف في الاتصاف والمطابقة على حصول
 الخبر مع يلزم في

الاول هو الخلل

القائده عائله بن محمد

قصیدہ

وفاذا ارادوا ان يوافقوا هذه النوازل
ان الله على كل شيء قدير
او انهم يستحقون ان يذكروا هذه النوازل

قصیدہ

الحقيد اسم دنا مولانا مهدي
جاني عليه الرحمة والوفاء
منه
طراوة

ان الصدق

أثر الموضوع في الحصة من حياطة
الأطباء وتمام البرهان يكون كماله والحمد لله
ويعلم أن هذه مذكرات لم يكتبها من الأوقات

على القولين انهما كونهما في جميع مواد تحققها على ما افاده نغفل كل دون شي من الأشخاص كبره وكم
فصلنا عن جميعها وكذا الحال اذا قلنا كل فرد من افراد الان حيوان فان الحيوان النفس ليس
الافهم النود وطبيعة دون الأشخاص المندرجة تحتها وبما قررنا ظاهره لا وجه ما قيل ان اذا قلنا كل
ان لا حيوانا فكل هو خطأ ونصوبه على الكل ام لا والى انما انتهت والاقول مقتضى الادراك الا فراد
ومتسلم لان يكون الحكم عليها كمالا انتهى **قوله** لا يفتقر الى نفس الامم واحد قد ظهر ما ذكرنا
انما معنى هذا الكلام وصحة فلا تغفل **قوله** فان بين كية الافراد كية الافراد بعضها بالخصوصية غير الاله
فان بين كية افراد الطبيعة الكية الفردية والبعضية الافروية اذ لو بين كية الطبيعة وبعضية
الطبيعة تكون كل زمان ما يكون وبعض الزمان ما يكون لا يسمي محصورة بل شخصية او مهمل انتقال
اقول قد تقرر ان كل الطبيعة ليسان كية الافراد كلاً والبعض ليسان كية الافراد بعضاً والكل
البعض الافراد ليسان كية الافراد والوقوف بين فرد الى فرد وجزءه اظهر ان مقتضى قول الحكم
حيث قال كية افراد دون كية افراد غير كية ان الزايد ليسان كية الافراد من حيث انها افراد دون
الافراد ولا حاجة الى هذا البيان ولا حاجة الى بيان من على خلاف احد البيانين بالافراد **قوله**
بالعلم الذي هو مصاحبة الحكم للطبيعة في جميع مواد تحققها او بعضها وانما قد ذكرنا
على جواز تطبيق كلام الحكم على ما هو الحقيقي من كون الحكم عليه في المحصورة والمهمل نفس الطبيعة
دون الافراد وعدم دلالة قوله فان بين كية افراد مع قول والاعا كون الافراد محكوما عليها
حقيقة في المحصورة والمهمل **قوله** لانه حيث يصدق الحكم على الطبيعة من حيث هو اياها لما كان معنى قول
الحكم وتلازم الجزئية انما مستلزمة لها لان بعض تلازم حقيقة البيان به ولم يتصور الاستدلال بالجزئية
المهمل فلا وجه لما قيل ان هذا الغاير على لزوم الجزئية للمهمل دون العكس مع ان الذي هو اللازم
التي هي اللزوم من الطرفين واورد على الاستدلال بالمهمل الجزئية انه قد يصدق الحكم على الطبيعة
من حيث هو ولا يصدق على بعض الافراد كما اذا كان الموضوع كلياً في فردا ما خارجا
كقولنا الشمس طالعة او مطلقا كقولنا الواجب بالذات موجود فان الاول (يصدق) مهمل خارجية
ولا يصدق جزئية خارجية والثاني يصدق مهمل باحد الاعتبارين الشمس ولا يصدق جزئية اصلها
وذلك لان الحكم على البعض يستلزم تقدير افراد المصنف **قوله** لان الحكم في المثالين المذكورين اذا

اعتبارا للكل

ان يكون

ان يكون

بأنه لا يصدق على البعض

كان على

اشترطوا

ان على نفس الطبيعة من حيث هو ان لا يغير قيد معها كان صدق المهمل مستلزما لصدق الجزئية
على نحو ان ضرورة عدم اختصاص المصنوع وتقيده من المصنوع والخصاوصها الواقعة في فرد
لا يقدح في ذلك لا يخفى وان كان الحكم عليها مع اشتراط كونها منصفة في فردا على النود الذي هو
الطبيعة الكلية فيكون الصادق في قضية شخصية وخصوصية للمهمل والجزئية وعلى التقديرين
فالحكم في المثالين المذكورين بصدق المهمل دون الجزئية غير صحيح **قوله** قد ذكرنا في سابقه ان
اعضاد ورواد النظر المذكور فيها عتبه من كون الحكم على المهمل على الطبيعة دون الافراد على
ما عتبه لان في ذلك لا يرد على خلاف والمعلوم فليس هو ما عتبه في المأذون المتأخرين واعتبه
من كون الحكم في المهمل على الافراد دون الطبيعة حتى لا يلزم ورود النظر المذكور فان المهمل في مستلزمة
الجزئية قطعي **قوله** قلنا ان الحكم ليس بالذات الميريد ان ما عتبه انما لا يصح الرجوع عنه وذكر
للامر من احد الزوم كون الحكم عليه غير متصور مع انه لا بد من تصور ما لا بد منها لزوم عدم
العقضية الجزئية في الاربعه وان ذلك لان الحكم في المهمل لو كان على النود بيق قضية اخرى سواء
ما يكون الحكم في نفس الطبيعة من حيث هو بحيث على صدقها بصدق كلاً واحداً من الطبيعة
والجزئية فان الطبيعة من حيث هو اي بلا زيادة بشرط انما قد قدرت بشرط الوحدة الجزئية
كل في الطبيعة ومنها اذا اخذت من ضمن بعض افرادها كما في الجزئية فمذه العقضية ليست
لعدم كونها فيها على الافراد ولا على طبيعة ولا جزئية لكونها صدقاً من كل واحد منهما وقولنا
ليست شخصية فيكون قسماً خاصاً للعقضية الجزئية مع ان المنطقيين قالوا طبيعة محكوما بالكلية
في الافراد الاربعه فاذا وجبا عتبه كون الحكم في المهمل على نفس الطبيعة من حيث هو في تقدير
فيها تلك العقضية ولا يخجل من الاربعه **قوله** ولما ان المهمل مستلزم للجزئية انما كان ما حقيقة
من كون المصنوع في المهمل نفس الطبيعة مذهب القدماء القائلين باستدلال المهمل للجزئية
وكان النظر المذكور وارد على ظاهره ما ذهب اليه صنف القدماء مع وجه ظاهري حقيقي هذا الكلام
وعدم توجه النظر المذكور على ما ذهب اليه الامم وبما قررنا ظاهره لا وجه لما قيل ان القدماء هم حكماء
المهمل تلازم الجزئية ام لا فان لم يكن فلا استلزام اصلاً وان حكموا به فمذاول ليس على انه قد
المهمل على وجه احسن ما افاده الاستدلال انتهى **قوله** او الاعتبارية التي خصوصها بالاعتبار

(١٥)

الحكم

القول على ان لا يكون

وجه الطبيب المأخوذة بشرط الوحدة الذهنية فكل الطبيب المخصوص يكون موضوعه الجزئية
 اذا اخذت من حيث انها مندرج تحت الطبيعة المطلقة وبعض من مواد حقيقها وموضوعه للطبيعة
 اذ لم تؤخذ كذا لكونها حقيقة ظاهرة لا وجه لها في الجزئية قسم المخصوصة الجمانية للطبيعة فكيف يمكن
 شأنا لها **قوله** اذا انشأنا الجاهل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار كبريائه في الذهن بحيث يصح له الاعتدال
 الشكره بقوله ان الانسان لا يجرى على طبيعة الحيوان من حيث **قوله** وبما شرطه حتى يصح تقدير حكمه الذي هو الجزئية
 اما افرادها التي من جملتها الانان بل انما يجرى عليها بشرط تعيينها بقية هذا اعتبار كبريائه
 في الذهن واخذها من حيث انها كلية وعامة صالحة لا ينافي شراكم الكمايات المختلفة فيها وفي
 ان الحكم عليها بهذا الاعتبار لا يتعدى الى اشياء من افرادها قال صاحب الحاشيات نقلا عن الشيخ في انفا
 ان الحكم بالكلية والنوعية انما هو على الكلية من حيث هو معنى عام وهو من هذه الكلية كشرا واحد
 معين انتهي ومنه ظهر انهم صحت ما ادعاه البعض من انهم من اشعار كلام الشيخ على كون الطبيعة
 شخصية **قوله** ان الطرق الاكبر على بعض الاوسط الذي لا يجرى على الاوسط او الطرق الاكبر
 انه هو الجاهل على بعض الحيوان وهو الحيوان المعتبر جردا الى ما هو من حيث ان عام وصالحا
 لا ينافي شراكم الكمايات المختلفة فيه والحيوان المخصوص المأخوذة على هذه الوجهة لا يجرى على الاوسط
 الذي هو الانسان من فردة عدم كونها صالحة لا ينافي شراكم الكمايات المختلفة فيه **قوله** وبما شرطه
 انما هو الانسان من فردة عدم كونها صالحة لا ينافي شراكم الكمايات المختلفة فيه **قوله** وبما شرطه
 على ما روي **قوله** فقد خرج بان هذه القضية تصدق جزئية وذكر لان قوله ان الطرق الاكبر على
 على بعض الاوسط جري على ان الحيوان في قولنا الحيوان جنس بعض الحيوان المطلق فيكون الحكم
 عليه حكما على البعض في الواقع في تصدق هذه القضية جزئية بان يقال بعض الحيوان جنس في ان
 لم يكن جزئية جاس لم يذكر لفظ البعض بما قرنا ظاهره لا وجه له في قوله انه لا يصدق في كلام الشيخ
 بان هذه القضية تصدق جزئية بل فيه مجردة وان رة يلغى تمام التوجيه **قوله** وعلمت
 ان الجزئية انما هي ان يكون الحكم فيها بالوضع الجاهل وذكر لان قوله لا يجرى على هذا الوجه فيها اعتبار
 اخفى من اعتبار الحيوان باه جردا ان فقط مع قوله ان الطرق الاكبر على بعض الاوسط بل انما
 هذا كما يظهر عند اذنا بل وقوله بالوضع الجاهل ان رة المأخوذة بان يكون الموضوع في قوله

انما يجرى على
 بقية من حيث
 انما يجرى على
 انما يجرى على

انما هو الفاعل

انما يجرى على

الحيوان

تخصيص المخصوص

الحيوان جنس فردا من الحيوان المطلق وتصديق هذه القضية جزئية بانه ما اعتبره من كون الموضوع في
 الجزئية نفس الطبيعة دون الفرد ووجه الدفع **قوله** لان صدق الموجبة ان راجع لمقتضى الصدق
 الى ما هو مناط الوقوف بين الموجبة والالبته في اقتضا وجود الموضوع وعدمه وهو ان صدق التوجه
 يقتضي وجود موضوعه دون صدق البتة فان صدقها قد يكون بانها موضوعها وان كان لا يقتضي
 مفهوم كونهما مقتضيا لوجود الموضوع في الذهن حال الحكم ضرورة كون الحكم عليه امر حاصل
 في الذهن وليس بتخصيص **قوله** فان ما ليس بوجوده اليك شيئا من الاشياء بل هو لا يشيخص فيلزم يتصور
 بثبوت تنقله والى ما روي **قوله** على انه يصديق سلبه في نفسه وهذا لا ينافي كون صدق الشئ على نفسه فردا
 وسلبه عن نفسه جنسا ولا ينافي ايضا لما تقرر عند من ان الكمية من حيث هي ليست الا على مستوى
 عنها جميع الاشياء الا الذات والذاتيات لان هذه الغايات اذا كان الموضوع شيئا ومهمة في عدم
 المطلق لا يشيخص فلا يتصور كونه شيئا ومهمة اصلا لا في الواقع ولا في اعتبار العقل وبما روي
 يتبين انه لا وجه لتخصيص صدق سلبه في نفسه باه جردا على الامم كما فعل البعض في النظر في دفع التناقض
 المذكور **قوله** فيكون قولنا كل ج ب كل ج ب موجود في الخارج فان قلت انهم قد روي بان
 مثل قولنا زيد في قضية خارجية ونظم ان العلم امر عددي لا وجود له في الخارج اصلا فلا يتصور قيامه
 بزيادة في الخارج فكيف يصح كون زيد في الخارج وكونه متصف به فيقولون ان زيد متصف
 بالخارج في الخارج لا يتحقق ان يكون العلم موجودا في الخارج وان يكون في كماله في غير بل يتحقق ان يكون
 انصافه في الخارج على ان يكون الخارج طرفا لنفس الانصاف والوجوده ومصدق ذلك
 ان يكون زيد كج في وجوده في الخارج على كونه في اقتضاء العلم وتوصيفه به وقد روي بان
 الحق العلاقة في هذا الشيء بل هو **قوله** وبما اقتضايا لا يمتنع فيها الى ان من العقاب المستقلة
 في العلوم العقاب الى لا يمتنع بل يمتنع فيها الوجود الموضوع في الخارج اصلا بل الحكم فيها على
 جميع افراد الموضوع من غير ان يمتنع الوجود او معدومة ممتنة او ممتنة تقول الممتنة
 كل مثلث فان زواياها الثلثة مساوية لثلاثين فان الحكم فيه يرجع على جميع افراد الثلث حتى
 المثلث الذي اصلا اعظم من قطر القطار اعظم مع ان هذا المثلث متصف بالوجود على ما روي
 عليه في موضع ما قيل من ان مثل هذه القضية كجزا ان يكون من العقاب المستقلة في العلوم

وجوب

معدوم في الحقيقة

انما يجرى على

فمنه ما نرى من عدم الاطلاع بعلم الهندسة وما يملكه **قوله** لا يقال افراد الموضوع كيف ما كانت اسما كانت
 هي التفت الى وجودها الى برج تحقيقا او تقدير او كانت مما يلتفت اليه يصدق عليها انها لو وجدت
 في الخارج كانت لان كونها شيئا لا يتغير لا يستلزم ان يكون مواد التغير كائنا وقدر نظيره
 فيدخل الافراد التي لم يثبتت الوجود في الافراد المقدرة فلا يلزم كون موضوع الحقيقة يتغير
 الحد كغيره من اقسام الموضوع **قوله** وهذا القيد يخرج ما ذكره القيد مكان وجوده الافراد يخرج ما
 ذكره الافراد المستقرة الوجود التي حكم عليها في المتأخرين المذكورين ان لا يمكن دخولها في الافراد المقدرة
قوله اخذ احكام صدق الموضوع على الافراد بحسب ظاهره وان الافراد المستقرة للموضوع لا يمكن
 صدق عليها بحسب ظاهر **قوله** فهو يجب هذا الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية او مفهوم
 القضية الحقيقية الى اعتبار هذه الاعيان وهو قد احكام وجود الافراد جزئي بالنسبة الى مفهوم
 القضية الكلية ومفهوم موضوع القضية الحقيقية بحسب هذا الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم موضوع
 القضية الكلية **قوله** تصديق حقيقة من تحتها تفق بغيره لو كانت الافراد موضوع الحقيقة الكلية
 مخصوصة بالافراد المستقرة الوجود في الخارج او بالتي يمكن صدق العنوان عليها لكان كل واحد مطلقا
 يتحقق الحكم عليه شيئا لا على التساقط وذلك لان افراد موضوع هذه القضية على هذه التغير بحيث ان لا يكون
 معلوما بوجوبها اصلا ولم يكن صدق هذا العنوان عليها محكما ضرورة امتناع كون المعلوم
 بوجوبها مطلقا فنقد ان كونه متغيرا معلوما بوجوبها وكونها محكوما عليها باعتبار الحكم عليها يستلزم
 صدق قولنا بعض الحكم مطلقا لا يتحقق الحكم عليه وانه متحقق لقولنا كل واحد مطلقا يتحقق الحكم عليه
 واما اذا لم يتحقق الافراد بالممكنة او بالتي يمكن صدق العنوان عليها فلا يلزم هذا التساقط لان
 نقول ان افراد موضوع هذه القضية معلومة بوجوبها ويتحقق صدق العنوان عليها لكن متغيرا
 الحقيقة ان تلك الافراد مستقرة الحكم عليها مع تقدير كونها محكوما عليها مطلقا ونقد ان الحكم عليها بهذا الوجه يستلزم
 نبوت الامتناع لها في الواقع على ما عرفت في نظائره **قوله** وبذلك يخرج الافراد التي ذكرها الحكم
 الوجود وعدم اعتبار احكام الافراد الالاه وجودها في الخارج ولا يصح صدق العنوان عليها في
 الابرار والذوات كغيرها من الحقيقة متغايرة وهو عدم شمولها لغير الحقيقة بل هي الافراد المستقرة لغير
 كثره كذا وكل مثل كذا او بوجه الاتفاق على انه لم يوفق في هذه التفسير فبذلك احكام الافراد والافيد

قوله

احكام صدق

احكام صدق العنوان عليها في موضوعه القبول المذكورين الكثرة والمثلث المختص الوجودية
قوله وعدم صدق الحقيقة الكلية بهذا المعنى في وضعه لا يقال ان اخذ الوجود لغيره الى برج التحقيق
 مع ما ينضم من كلام بعضهم بغير ان لا يصدق الحقيقة الكلية في شئ من كل ان ما شاع يكون الى خارج
 المعارض الى رغبة ضرورة عدم القبول في الموجودات الذاتية بالمعارض الى رغبة وجه الفرض ان عدم صدق
 الحقيقة الكلية بهذا المعنى في شئ من هذه القول لا يضر بكون هذا المعنى معنى الحقيقة الكلية اذ كونه معناه لا يضر
 صدق مثل هذه القول لانه ان يكون هذا المعنى متحققا بغيره من هذه القول ويكون هذا القول او ان
 قصدا بخارجية الحقيقة واما ذكرنا من وجه عدم صدق الحقيقة في مثل القول المذكور لانه لا يشوبه ما قبل
 ان عدم صدق حقيقة بالمعنى المذكور في كل واحد ان يكون كل شئ بحيث لو كان ما شاع في كل واحد
 استلزام الخلق لا ان شئ من هذه التغير لا يكون وجوده عدم الصدق وهو الافراد المستقرة للموضوع
 ليس في الاعيان ما عرفت **قوله** كما ان عدم صدق الكلية بالمعنى المذكور في شئ لا يشوبه ما قبل
 فيه وجه عدم صدق بالمعنى المنسوب اليه بغيره من موضوعه على هذا المعنى لا يصدق عليه الحكم بالفعل
 اذ كان صدق عليه محكما بحسب ظاهر الامر او من البين ان لا يكون جسيما بالفعل لا يكون حقيقة بالافراد
 باقرنا وجه عدم الصدق في كل من القولين اعني قولنا لكان ما شاع في كل واحد بغيره بالفعل في التناقض
 بينهما من غير ان وجه عدم صدق القول الثاني بعد بغيره وجه عدم صدق القول الاول لانه معقول الموضوع
 فيها لافراد الذاتية وكون الخلق في غير من المعارض الى رغبة المنوط بوجوب الموضوع في الثاني
 ناشكرا عليه التناقض بين القولين فقد غفل عن فائدة اللفظ بالفعل في القول الثاني كالاخف **قوله**
 وانت تعلم ان المعنى الذي نعلمه وهو اخذ الوجود لغيره من الترفع والحارج وعدم تخصيص الافراد
 بالممكنة او التي يمكن صدق العنوان عليها **قوله** ولا شك ان اعتبار هذه المعنى المذكور اعتبار صحيح
 عقلا ببيان ما يصح اعتباره بهذا المعنى كما ان قوله وهو ما خوفه بعض العقلاء بانه قد وهو اشمل
 ما اخذ من سائر الاعتبارات بيان لما يتحقق اعتبار **قوله** على انها في نفسها ووجودها بوجوبها
 المحل هذه الشرا لافراد الحقيقة الوجودية في ان كان قوله بانه انما اذا وجدت وجدها في الخلق
 وقوله لو كانت موجودة ووجهه في ذلك ان لكان لافراد المقدرة الوجودية في الخارج
 انهم ان يكون ممكنة او مستقرة على ما يشترطه المثال المذكور في الخلاصة متمتع الوجودية الخارج كما تبين

انها الحقيقة الكلية

الاراع حال التبرع

موضوع

قول ما مراد بالوجود المحض كون الموضوع بحيث لو وجد كان قد ابلغ فيكون الموضوع محققا بالوجود
 تقدير الوجود فائدة متباعدة على الوجود المقدار اعتبارا فكونه امرا لا محققا عدم ترتب الفائدة
 على اعتبار اصله **قول** ان صدق السلب لا يقتضي وجود الموضوع كذا لصدق ثبوت السلب فيكون
 السلب يقتضي صدق ثبوت السلب وذلك لانه اذا صدق سلبت عن وجوده فليس له ان يصدق عليه انه متحقق
 والصدق يقتضي انه ليس بمتحقق عنه بصدق الالبته وهو خلاف الموضوع **قول** والقول بان العقل
 يستلزم الالبته لا يعني انه لا فرق بين محمولي هاتين القضيةين لان كلاهما عدم وسلب ثبوت الشيء
 فكذلك العقل بالثبوت ثبوت محمول الموضوع وجوده موضوعه ولا يستلزم كذا لكونه باقضا وثبوت
 محمول الالبته المحض وجوده موضوعه من غير فرق بالقول بان العقل يستلزم الالبته دون الاول وعلم
 بالحققة اليه **قول** لا يقال للمعدول بعد ما ذكر للاستعداد يعني ان المعدول المحض ليس له استعداد
 وعدم ما غير محاربا للوجود والاصل المحض الالبته لا يمكن ان يكون العقل باستلزام احداهما دون الآخر بل
 المحض في عدم معارن لوجوده استعداد موضوع ذكر عدمه سلبا عدمه عن مقتضى الوجود
 الموضوع انما هو استعداد به لانه سلب عنه فان الاستعداد امر وجودي لا يمكن ان يقتضي
 المعدول المطلق والنفي المحض لا ثبوت له **قول** وصغره موجبة معدولة ام عند المتقدمين اما لو بنا
 موجبة فموجبها بالضرورة في الشكل الاول للامتناع واما كونها معدولة فعدم قولها بالسلب المحض
 وكون القضية التي هي لها سلبا عدم داخل في المعدولة عندهم قال الحق الطوسي في نقد التنزيل
 اذا تأخر السلب عن الربط فهو علة العدول سواء كان لفظا ليس مولف فيه مع غيره واللفظ لا امر
 بغيره لا في جميع ذلك المألوف والركب يكون بمنزلة مؤدجكم به وحيث في كلامه شيء ايضا ما يدرك
قول مع عدم استعداد الموضوع المحض ضرورة اقتضاه كون الوجود مستعدا للموضوعية كبقية متباعدة
 في الحقيقة العالية ولاشك في بطلانها في ذاتي من الذاتيات اصلا **قول** ان الفرق بين قولنا كذا
 يوجد غير كذا الى لفظ الوجود في الذات ليس رابطا زمانية جبرها في الاول لمرتب السلب في الثاني
 لتسلب به فالاول موجب معدولة والثاني سلبا بسيطة **قول** فتخصص كلامه انه لم يفرق بين ما
 سمعه سلبا المحض والمعدولة وذكر لانه عتبر عن قولنا كذا يوجد غير كذا وهو ما ربط فيه السلب
 بغيره بالمعدولة **قول** لان انصاف الموضوع بسلب المحض عتبه افعاله الذهني وذكر لانه لو كان

مقتضى عدم

في الخارج

في الخارج لكان لوجوده الموضوع في الخارج مدخل في اشتراط هذا السلب عنه وكان لا يقتضي اشتراطه
 لو لم يكن موجودا في الخارج كذا زيد اعلم ما تريبنا به وليس كذلك ضرورة صحة اشتراط سلب القيام
 عن زيد المحدث في الخارج اذا كان موجودا في الذهن وتوضيحه بما قيل انه لا يرد عليه ان نفس السلب
 وان كان امر اعتبارا ذهني لكن يجوز ان يكون الانصاف في موضوع الخارج انما هو الانصاف في الخارج
 لا في موضوع وجوده في الخارج بل في موضوع وجوده الموضوع فيه كانه الانصاف في موضوعه من جنس
 فالانصاف في الخارج لا يقتضي ما لا يقتضي **قول** وجميع المعنويات الذهنية متباعدة في الالبته
 موجودة في نفس الامر او عليه ان هذا لا يستلزم ان يكون شريكا برب واجتماع النقيضين ونظائرها
 موجودة في نفس الامر وانما هي اجاب عن هذا الالزام المحض العلاقة في حاشية الجيدة التي يرب بانها
 موجودة في نفس الامر فانما هي في ذاتها موجودة في نفس الامر في نفس الامر في نفس الامر
 من باب اشتباه المعنويات بصدق فانما هي في ذاتها موجودة في نفس الامر في نفس الامر في نفس الامر
 ذكره معقول شريك الباطن كجسود في نفس الامر في نفس الامر في نفس الامر في نفس الامر
 له وكذا المنهج هو ما يصدق عليه النقيض في الحقيقة لا في الوجود بل في مفهومه في الذهن
 لا في حقيقة في نفس الامر وبعد القول في ثبوت المحض في الوجود كونه موضوعا في السلب في حقيقة
 موجودا في نفس الامر في ثبوت المحض في الوجود كونه موضوعا في السلب في حقيقة في الوجود
 الالبته لتحقيق حقيقة صدق هذه الموجبة وهو كون موضوعا موجودا في الذهن والوجود في الوجود
 بينهما عدم اقتضا صدق الالبته الى رتبة كون موضوعا موجودا في الذهن كالحق فكل ما يقتضي
 ان يتم هذا المقام **قول** فان الفرق بين العكس عندهم ان الموجبة الالبته المحض وجوده
 الموضوع كالبسطة وان الالبته الالبته المحض وجوده الموضوع كالبسطة **قول** ان
 القضية المشتملة على ذكر الجاهل او ناقلا ذكره في التبريد فانها كلام المصنفين في الالبته
 ووجه تسميتها معدولة انها مشتملة على ما لا يرد عن موضوعه الاصل لان حرف السلب لا اصل وضع السلب
 لكم ورفعها فاجعل موضوعا او مع الجاهل مع كذا بمنزلة شيء واحد فقد عدل عن موضوعه
 الاصل ولان الالبته التبريد عن الاطراف مع الامور البتوتية لان الوجود هو الالبته والسلب في
 الالبته في التبريد عن طريق القضية بالسلب على الاصل **قول** اراد به ما تبين في الصورة المعقولة لم يتل
 هذا تبينا للصورة المعقولة انما ان تناواليا في هذا على ما مر في هذا ايضا بقوله على ما هو

الحق كانه النقيض

بالانصاف في الخارج

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is written in a cursive style and is located in the upper right portion of the page. It appears to be a list or a series of entries, possibly related to a calendar or a record of events.

84

معجانات مجتبه

علاج درد دندان
علاج دماغ
علاج مویکس
علاج قرحه بانه کبره
سرکه کلاه کرمه

کوبه نموده آن نموده

سرکه کلاه کرمه و کرمه

به هم زده تا عاب آرد و بکوبد

علاج آفتاب و دریا

کرفس و روزه و عسل شیراز بانه
بجود کردن در صبح و شام و کله شام

علاج کرمه

علاج کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه
سرکه کلاه کرمه و کرمه

اجزاء حیاتیه و انبیه و انبیه و انبیه
محمد صلی الله علیه و آله
سوره ۱۱



سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه

سرکه کلاه کرمه و کرمه



بسم الله الرحمن الرحيم - حامد النفاض الحكيم - شاكر الوهاب القديم
قوله النفاض الوهاب **قوله** لا يدركه العقل على ما ذكره في عبارة الشارح على وجهين أحدهما
 وجه الاستحالة السبعية بان شبيهة بشبهة لا، التي وزعت على الوهاب في عبارة الشارح على وجهين أحدهما
 النفاض الموضوع له النفاض استعارة اصلية ثم اشتق منه النفاض بمعنى الوهاب فكان الاستعارة في المشتق استعارة مجازية
 كما مرشداً لا ذلك لتوافق البانية والى هذا المعنى أشار بقوله فكان الوهاب زاد تعريفاً بالنسبة للنفاض الواقع في شبيه
 المشتق من معنى ان ذلك تشبيه يستلزم ان يشبه بالما، المتجوز في معنى الوهاب اي احدق عليه هذا المعنى او تشبيه
 المفهومات الكلية في نظائرها التي يكون بهذا الاعتبار كان الماء المذكور يفرق كثيرة الى الارباب بوجه تفوق البنية
 الى رتبة العقلية لا قبول الملكات من تلك الحفرة ولا استحالته في كون وجه الشبه جليلاً في كلا الطرفين او احدهما كما كان
 في الاستحالة السبعية ولا يخفى ان نقل النفاض عما نقل منه الوهاب على ما ذكرنا يكون بغير واسطة ولا يفرض
 بهذا النقل باعاً لنقل النفاض عن معناه الا على ما في الوهاب في قعدة بالنقل بغير واسطة وان كان ذلك اعتبار آخر في
 النقل بواسطة من وجه آخر وهو ان سوا الشهور وهو ان شبيه الهبة بكثرة الماء المذكور كثره في حقيقة غير حسن
 بل اللابيق ان شبيه الهبة بالافاضة وهو واضح غاية الوضوح والعقول بان النفاض هو ما يعني الافاضة في ذاتها
 لا هو قول من فاض الى ما هو تغريب فلهذا كان الوهاب وجوب بعض القعدة في ذلك بان وجود المواعيد النسبية
 اليها في نفس الامر لا يمدى الافاضة كلام لا يعرف الآمن جهة النفاض في قدرته فانما تبين غير قدرة العقل النظري
 وان شئت ان ينقل لفظ النفاض الى الوهاب في عبارة الشارح او النفاض العام ثم ينقل الى معنى الوهاب بعلاقة السببية فيكون
 لفظ النفاض في رتبة سلاسل معنى الوهاب مرتباً على ما رآه في آخر فيكون النقل بواسطة - فلهذا يكون معنى قوله وهو
 وصف له بعبارة مواهب اي اطلاق النفاض الوهاب الوهاب وصف له تعالى بما كان نقلاً لمواهبه او لا اذ ليس في النفاض
 حال اطلاقه على الوهاب وصف لمواهبه ومع الوهاب فيكون رتبة الوهاب وصف له بعبارة مواهبه بعبارة مواهبه
 الوهاب باعتبار ما يتضمنه من اطلاق النفاض عليه بعلاقة التشبيه يعني ان اجزاء النفاض على الله اما بعلاقة
 التشبيه او بعلاقة النسبية بين الوهاب ومواهبه التي كان النفاض وصفها بعلاقة التشبيه ويكون مجوزاً للمعنى
 والمعطوف عليه في خبر الفاء ولا يخفى ان الحاشية المتقولة منه قد سره اي قوله اي النفاض منقول الى معنى الوهاب
 ما بغير واسطة على ما قلنا في توجيه عبارة متعلقة بمجوز المعطوف والمعطوف عليه وان كان وصفاً بغير واسطة
 الوهاب على تقدير ان ينقل من الوهاب ليس وصفه بما كان نقلاً لمواهبه اذ النفاض قبل النقل الى معنى الوهاب يستعمل

في المواهب

خط

المواهب لا ينفك هو وصف لها بل ليس ذلك الاطلاق اسم السببية على السبب فلا ولا ان يقال في بيان الوجه
 الشارح اذ هو وصف له الوهاب وصف له الوهاب بعد ان يشبه كثره الوهاب بجميع النفاض بكثرة
 الى الخ وزعم الخ في لفظ النفاض الموضوع له الاكثره الوهاب ثم اشتق منه النفاض ولا شك في ان النفاض
 هو التقدير بان يكون وصفه تعالى بالنفاض وصفاً بما كان نقلاً لمواهبه او لا اذ ليس اطلاق النفاض على الوهاب
 الاكثر ذلك التقدير قد يفسر بان النفاض المشتق من كثره الوهاب وصفه الوهاب بل هو وصفه تعالى ولا يخفى
 ان النفاض اذا اشتق من كثره الوهاب ما خذوة مع الافاضة كانت الحال على ما ذكرنا واذا اشتق من كثره الاكثره التي
 مع معنى الوهاب في نفس الامر فيسبب في بيان الوجه الشارح ما هو معنى الوهاب كثره كانت او غير ذلك
 ما ذكرنا في لفظ النفاض المذكور وجعل الحاشية المذكورة متعلقة بالمعطوف عليه فقط بان نقلاً من قصد نقلها
 كون النفاض منقولاً الى معنى الوهاب من المعنى الاصلي للمعنى الوهاب في عبارة الشارح على الوجه الذي قررنا في اصله
 او منقولاً الى ذات الوهاب بوجه جليل بان يوجه كونه في اصله يشبه في الموجودات الا كما كانت الحاشية في العقل
 كما يشبه الحياكة المتكثرة في الماء المذكور بعدد النفاض والوهاب من قبل الاسباب لا من قبل الهبة ثم ينقل
 منها الى معنى الوهاب لتحقيق المناسبة بينهما او بالعكس بعد نقل النفاض من معنى النفاض الاصلي الى معنى الوهاب وذلك فيكون
 النقل على احد هذه الوجوه لسا ما رآه في لفظ النفاض في عبارة الشارح بواسطة خبر كثره الوهاب فكان الوهاب
 اذ يستعمل في ذلك كون النقل الاجزاء ما ارى في النفاض بعلاقة التشبيه ليس كذلك في تقدير ما ذكرنا ان بعض ذكر
 ان يكون النقل في ذلك الوهاب بغير واسطة الى ما اصنف اليه واجزاءه الى ما اجري عليه فانهما
 لم يصب الا بعد اشتغال النفاض على التشبيه وكونه بمعنى الوهاب او ما بعده سعيه او ما قبله هو وصف له وكثره في غير
 صحيح الا على ذلك التقدير مع ان المبدأ في معنى الوهاب في الحاشية اي معنى الوهاب الاحتمال على النسبة وذلك غير متحقق في تقدير
 ان يستعمل النفاض في ذات الوهاب وفي كل من الوجهين المتخمين بالنفاض المذكور في شبيهة اما في الاول فلان النفاض
 وان استعمل في ذات النفاض الوهاب الى انه لا يلاحظ فيه مفهوم الوهاب وبذلك رجوع اضافة الى ما اصنف اليه
 على ما اجري عليه كما لا بأس في ان يعلق به لفظ على وان استعمل في معناه الحقيقي بعبارة رطبة الاخرى
 والصدرة فيه قد يفرق بينهما بان الاسد حين اطلاقه وان كان مستقلاً في معناه الحقيقي فيكون مثلاً في الوهاب
 بخلاف مفهوم الوهاب حين استعمل النفاض في ذات الوهاب في غير مفهوم منه واما في الوجه الثاني فلان الوهاب
 اذا استعمل في ذات الوهاب يكون ذات معناه وحمل اللفظ على معناه الغير المتبداً في كثير من النفاض على

فوضعت على

ما حققنا من ذات الوجود ومع الوجود الى من المشتمل على النسبة ثم اذا وقع ذات الوجود في من يدعى الوجود
 معنى الوجود ما لا يشتمل ذات الوجود وما يدعى تعلق كاشية المنقولة بالمعروف عقب فقط كونه مكتوبة في النسبة المبررة عليه
 قدس سره بقوله وهو وصف بخت مواهب قد يقال ان تعلق تلك الكاشية بالمعروف عليه فقط بان يتعلق الفاعل
 ذات الوجود بخت بخت من النسبة واستحقاقها في الذات فقط فيكون الاستقارة في اصلية والتعلق غير واسطوي
 الفاعل الى معنى الوجود باعتبار تشبيه التعلق منه فيكون الاستقارة متبعية والتعلق في واسطوي ولا شك ان معنى التعلق
 يتتبع في تعلقها بالمعروف عليه فقط على ما قرر قد سمعنا بان يجب نحو اصنافه الفاعل الى ما اضيف اليه واجبر الوجود
 ما جبر عليه اذا استعمل الفاعل في ذات الوجود وعلى ما يتتبع ذلك في معنى ذات الوجود من في هذا المضاف
 هذا الوجود في ذلك يستعمل في نقل الفاعل من معنى المشتمل على النسبة الى معنى الوجود ومن البين ان ذلك يقتضي التعلق
 النسبة واعلم ان الفاعل المتبادر من قوله قدس سره وهو وصف له بخت مواهب ان يعلق على ما قبله بملاحظة نفسه الحكم
 بان الفاعل في معنى ما وصف له في النسبة واما ان الفاعل في ما وصف له في النسبة وذلك اذا استعمل في معنى الوجود وما
 وصف له في النسبة وذلك اذا استعمل الفاعل في معنى يقيقه صفة له بعلاقة فيه وبين المعنى الاصلي للقول لا جابر
 انفسهم هذا المعنى من العبارة تبادرا ما لا يبعد عنهم وشيخ علي من احسن غيره وانما حكمه يكون متبادرا من
 العبارة المذكورة ادفع مشايخه في بيان وصفه التي في التعلق كقولنا جاني على الملوحة لا في قصد منها على ما
 وان لم يكن ربيته في العبارة مع ان الدلالة بالاختيار ذلكا في سائر التوازي ان في قوله عليهم حق في المعنى
 قرينة الدلالة ان لا يفسر ان يراد بقوله في حق وارف العوارف ما يتبادر من تلك العبارة لقوة الملازمة بين التوازي
 اذا صفة الفاعل الى ما اضيف اليه على ذلك التعديل ايضا في التعلق بخلاف الاضافة في سائر التوازي وقد علمنا
 انه كسب في النسبة التعدي او انه من قبيل هذه جايته الشرح ما اطلع على عدم كونه ملائما لسائر التوازي
 عنه الى ما يبرر والمكتسب في النسبة عدم الفاعل عن رعاية الملازمة بين الابدان في موضعها لرعاية وايضا ان
 قوله ثم انه اشار الى اربعة الاستعمال حقق بالذكر لا بالعام ولا يقتضي في العبارة المذكورة اذا لمع ان
 قوله عليهم حق في المعارف من باب تخصيص بعد التعميم ولا شك ان ذلك لا يقتضي اذا اراد بقوله في وارف
 العوارف في صفت جميع الوجودات او بقوله عليهم حق في المعارف في صفة العلوم الحقيقية التي هي
 بعضها وذلك ان يحقق اذا استعمل الفاعل في معنى الوجود بالان في استدعية تلك العبارة وتوقع ان في النسبة
 المنقولة منه قدس سره في هذا المقام كانت مكتوبة في النسبة المبررة عليه بقوله او وصف له بخت مواهب ذلك

خلى

بني

بعد اتحاده بنية ان ليس من قوله وهو وصف له بخت مواهب ما يبرر عليه ظاهره من الفاعل وصف له في النسبة
 وذلك ان يكلف وتوجيه عبارة التعلق مع قطع النظر عن قلنا في توجيه عبارة قدس سره باحد وجوده بنية ملائمة
 في ذات عبارة قدس سره وهو ان يتقلب الفاعل من معنى الوجود الى ذات الوجود الى معنى الوجود ومنه الى
 الوجود ومن معنى الوجود الى ذات الوجود وينقل من معنى المعنى الى المواهب ومنها الى معنى الوجود ايضا
 ذات الوجود ومن المواهب الى معنى الوجود ومن معنى الوجود الى ذات الوجود ومن المواهب الى ذات الوجود
 ومن ذات الوجود الى معنى الوجود او يكون صفة تعلقا وصفه في النسبة وان كان كذلك في غير ملائمة لسائر التوازي
 او يكون اضافة الفاعل الى ما اضيف اليه من قبيل اضافته في الما او يكون في في وارف العوارف كناية
 عن معنى الوجود باو ذات الوجود وعلى الاستقارة في هذه الشكليات بالاعتماد يستفاد في انشاء ملائمة في ذلك
 انه اشار في هذه الشكليات بعيدة عن درجة الاعتراف وان كانت في المقامات الخطية كغيره في ارجحها على ما تبادر باطراف
 الكلام وشيخ يعق الاذن في وجهها ما حث آخر ما سمعنا من اى علم الفاعل في النسبة على ما كتب في هذا المقام
 وما ينبغي على انظر الى ان في موضعها في هذا الاطلاق بقوله والفيض في الاصطلاح ان يطلق على فاعل في فعل
 انش من الابدان المتعلقة بالمعانيات الممكنة بحسب شرط الظاهر واستعدادها اذ لا واردة في الفيض لازم لذات
 الفاعل لذلك نوعا بل في ذلك ان في فعل لا في نوع الاثر لا في جانب الفاعل ولا في جانب المستعمل بل في انهم في انهم
 المذكور لا يشك في حقيقة الابدان واشي هذا الجملة اذ لكل اثر تأثير خاصه واما الابدان المستعمل في من الابدان
 فانه واما ذلك فتمت اربعة تلك الابدان وانما رايهم ان في على الشوق باعتبار نفس حقيقة المطلقة المشتركة وعلى الجذر
 باعتبار الاختلاف بينهما ولا مشبهة فان كلامنا في الواجب يستلزم الآخر اذا تحقق الاثنى من بدون تحقيق الحقيقة
 المشتركة فتمت وكذا ينبغي ان يتحقق حقيقة بدون تحقق الاخر اذ يل تحقيق اضافته ليس لها ولا يذهب عليه
 تعريف الفيض على كل واحد من ان ذلك الفاعل على انهم حكموا بل في عدم كل اثر فيك الاثر من الاستقارة
 به الا اذا كانا لم يرد ذلك لزوم لزوم نوع الفيض كما اشترى اليه قوله العوض ولا عوض اي لا يكون الاثر صاد
 بلا ملاحظة ان يستحق شيئا ما ولا بملاحظة عوض اي لا يكون عنده اثرا بل على كونه موجودا في كونه عوض
 اتم مطلقا من العوض الى ان العوض الذي كان الفعل لا احد قوله ومنه قوله المبدء والفيض اي من الفيض بالفيض
 الاصطلاح الحكم في قوله المبدء ومن حكم بان الحكم الوصف بالفيض لا بالفيض الاصطلاح في تعدد غيره اقل
 في قصده قدس سره كذا في من المعنى الاصطلاح في جرحه من احد هما ان يكون المراد ان الفاعل في صفة شق

من ذلك المعنى المستعمل في تأنيدها انما هو اشتقاق الفعل من جاز قوله تعالى في حرف بعد نقل الى المتعلق
في هذا المعنى ان قوله وان اطلق الفاعل اصطلاحا انما هو الفصل الفاعل ودوله فالعين هي عينها على ان
ما قرأ وان اطلق على الفعل نفسه فهو النسبة التي ما نقل ولا خلاف ان المراد من قوله ما عرفت في توجيه عبارة الاشتقاق
المتعلق بغير واسطه والتعليل بواسطه واما التعليل بغير واسطه على تقدير ان لا يكون المراد من كون العين الواقع
في قولهم من العقيق الاصطلاح اشتقاق من ذلك المعنى لا لتعلقه فلا نقطه في قوله في ذلك القول شي من انفسه
بمعنى الاصل بعد تعلق من المعنى الذي اليه بعلاقة التبيين بها واما التعليل بواسطه على ذلك التقدير فان بعد نقل
اشتقاق منه بعد تعلقه من الفعل الذي هو الاشتقاق ما تصف اليه الاتصال بعلاقة التبيين ثم من ذلك المعنى انما
الاتصال المذكور بعلاقة التعلق وعلى ان تقدير كون العين الواقع في قولهم معنى المتعلق الفعل واما التعليل بغير
واسطه على تقدير ان يراد من قوله ومنه قولهم المبدء الفرض على العين من المعنى الاصطلاحى فبان ان بعد نقل
العين من ذلك المعنى الى الفعل معنى المصدر لا لعلاقة التبيين ثم اشتقاق من العقيق واما التعليل بواسطه على ذلك
التقدير فبان لا خلاف لتعلقه بالاسم المعنى الاصطلاحى الى الفعل بمعنى الاشتقاق بعلاقة التبيين ثم نقل من المعنى
المصدر الى الفعل بعلاقة التبيين ثم اشتقاق الفرض منه وعلى كل من هذين الوجهين يكون الفرض معنى التعليل
الفعل المتصل والاشتقاق معنى وصفى سليمة ان الاول من الوجهين المذكورين في توجيهه وهو ذكره
بعد ان يكون المراد منه ان الفرض في قولهم المبدء الفرض من المعنى الاصطلاحى للمعنى اولى او نقله
العين بالمعنى الاصطلاحى الى الفعل بالمعنى المصدر بالذات او بواسطه نقله الى الفعل بمعنى الاشتقاق
وايضاً ان ان المعنى من حيث المنقول ان العقيق اذا كان بمعنى الاتصال صرح من الاشتقاق بخلاف اذا كان
بمعنى الاشتقاق لا يصح منه الاشتقاق اذ على تقدير الاول يكون العقيق مصدر او يجوز منه الاشتقاق وعلى تقدير
الثاني يكون جاسد او لا يجوز منه الاشتقاق فيكون العقيق للمعنى كالواحد والابن ولا شك ان ذلك المعنى انما
ينطق اذا كان الاشتقاق منه لا التعليل اذ كون المنقول من المعنى لا اشتقاق لا يلزم ان يكون اليه كدلالة
يتم ما قصدت بذلك كما ان المنقول من المعنى لا اشتقاق لا يفتقر الى ما يفتقر اليه على علم من المعنى
ان المعنى من قوله على عين ما عرفت الاشارة الى المشابهة بين توجيهه استعمال الفرض في عبارة الاشتقاق
توجيه استعمال الفرض في قوله على عين ما عرفت الاشارة الى المشابهة بين توجيهه استعمال الفرض في عبارة الاشتقاق
مع استعمال الفرض في الموضوعين في معنى الواحدة كما توهم ومن جاز قوله او هو وصف لم يمتنع مواهبه على ما يقتضيه

21

فصل فی علم

فانه على الوجه الذي سبق جعل قوله على قيس ما عرفت اشارة الى ان الفاعل في قوله ما منقول الى ما عرفت
فيه اما غير واسطة او بواسطة وهو وصف الجهد بحال سفلته كما في انا الفاعل في عبارة انك قد كذبت واعلم
المراد بالجهد الفاعل العقل الفاعل الذي هو عبارة عن العقل لشدة الجهد الذي لا يخطئ اثره الا لا بد ان
الجهد العالي ليس كذلك كما رايت وجعله عبارة عن الجهد الاول جلي ذكره وان كان ما يدر عنه تخلف والمعلوم ان
العلم العقل الاول على قاعدتهم بناء على ان الالف الفاعلة غير المتأهية عن جعله الصفة ذهنية تكلف
وقد نقل عن بعض المحققين معنى ان الحكم انشبه العقل وسبيل ما يشره في قول المالكات لانها مستوا في
في الحقيقة فيها كما هو المشهور بين الجمهور وعلى هذا يكون الجهد الفاعل هو المأهية وهو في الشيء اثره الاول
ان الحكم المستفاد من قوله انا يطلق في تعريف الفاعل ليس بصح في ما عليه ما نقله قدس سره في هذه المقام على قوله ان
الحكم الفاعل اصطلاحا والاشارة ان عبارة قدس سره في اصل المأهية لا يصح لما فصله في حاشية الآية اذ قال في الآية
صريح في انشبه الفاعل في الالف والاشارة ان قوله على قيس يكون متوقفا على ما ليس المذكور في اصل الآية كما بينه
ما نقله عنه وذكره كجهدا والاشارة ان الفعل المذكور في تعريف الفاعل ليس بصح ان يكونا جهدا واحدا بل بالمتعدد
اعني الاثر كما هو المشهور فيها بينهم فلم يجعل الحكم الواحد مستند الاكثر منها والاشارة ان الحكم بان الفاعل
من الفاعل بمعنى الاصطلاح الحكم لا من غيره كما هو متوقف السوق على ما لا بد من ضرورة ودلالة وقد اجاب
عن اشكال الحكم بقوله قدس سره ان اطلاق الحكم اصطلاحا ابد لما حكاه انا يطلق اذ يكون انما يفاعل
الواقع في تعريف الفاعل نفس الاثر الذي لا يصح ان يشق منه وايضا الفعل الذي يجوز ان يسببه وليس له في
نقلنا عن الفاعل في الاصطلاح عين بل ليس الا احد من بين العيني واللفظي انما لا بد على تقديره
خروج منه جوابا عن الثاني والثالث وقد يجب على اشكال الفاعل في اطلاق لا يحقق حقيقة ان الفاعل يطلق
على افعال العقل ودواء ايضا وهو ان الفاعل في الاصطلاح لا يطلق على فعل فاعل سوى على وجوده
لانه لا يطلق على شيء آخر اصلا حتى يردنا ذكره ومنه من قال ان لفظ انا في قوله انا يطلق لتأكيده لا لانه
تعلم ان ذلك تكلف لا يفتق اليه ومنه انا فاعل ما اجاب عن الجواب الثالث بان اطلاق الفاعل عن افعال
العقل محظوظ نعم الكلام لكن ترك التعرض لبيان اعتمادا على ما في الوجود الاول على العلم الذي ترك التعرض لذكره
يد على قوله وان اطلق الفاعل اصطلاحا انا في حاشية الكتاب في هذا المقام ونظيره اذ لا يتم ان اطلاق الفاعل
على افعال العقل ودواء مستفاد فيها بينهم والاشارة ان الحكم المذكور في الكتاب على ما ليس المذكور فيه بل كغيره

فقولهم

بسم الله الرحمن الرحيم

151141

خطی

يقدر اذا كان كائن الموهبة الحية ورفع الدرجة مستلزما لهما جميعا بقا المعارف استلزاما عقليا مع انه
موجبة الحية الاستلزام المذكور مضاعفا على ان يكون عقليا ورفع الدرجة المذكورة وان استلزم الالهام بالجميع
الحق استلزام الحب ليسبغ نفع الامم كمن مقدار كونه عقليا وذكر مستقلا ان يقال ان تعقل رفع درجته
العالي يستلزم تعقل ان ذكر الرفع يعلمه ذلك يستلزم تعقل ان ذاك العلم حقيقة سليمة من المبدأ وقد بين ان
موجبة الحية وان لم يستلزم الالهام المذكور لكن ذكر الالهام يستلزمها ولكم بتقدير موجبة الحية الالهام
المذكور انما هو باختيار يعلم من الالهام وانما ان ذكر الالهام يعقل الخارج فقط وربما يقال ان الحق ان الله نشأ
مقدور بمرتبة تفرق عن الثانية حقيقة انما هو للراعية في ذكره لا يوجد عدم صحة تعقل ان الله فقط في الثانية في
يطلق في عبارة قد سره قد يشك في هذا الكلام كان رفع درجته العالي يستلزم الالهام حقيقة المعارف
وبذلك بعد كونه رفعها يستلزم موجبة الحية وبذلك يحصل تقدير اياها فلا ان يترك العطف بينهما والاعلم
ان موجبة الحية مستندة على الالهام في نفع الامم للملأيم ان يعكس السرتيب لكن ترك رعاية السجى
الفلسفة الاولى التي هي الالهام وهما من حيث ان العلم الالهي يعرف بان علم بحيث في عين الاله والحوادث
فيهم ان يكون موضوعا لحوادث الوجود مطلقا من حيث الوجود والاشياء ان موضوعا اذا كان الوجود مطلقا
من حيث الوجود وقد حققنا ان المراد به ان العلم الالهي باي شيء في عين الاله والحوادث من حيث الوجود
علم ان مطلقا من حيث الالهام لا يغير له لزم ان يكون كل مسألة يكون في علمها عارضا لها ضرورة شرط الوجود والحق
او الوجود مسألة للعلم الالهي وان ذلك ليس كذلك والجواب عن الاول على تقدير ان المراد بالعلم الالهي مطلقا العلم
الالهي ان شاء الله تعالى ان العلم الالهي عينا بحيث في عين الاله والحوادث الملاقاة اسم المعرفة للامر
وبسبب الملاقاة ذلك على ما بين في عين الاله والحوادث على سبيل الحقيقة حتى يرد ما ذكرنا في الشبهة التي كانت بعد ما قال
الفلسفة الالهي من العلم بالحوادث الموجودة في الجنة من حيث الوجود ولا يقال العلم الالهي بالحق في عين الاله
الموجودات فقط بل في عين الوجودات من حيث الوجود فكيف يخصص بالحوادث الموجودة في الجنة
بما هو الحق الاصل من العلم الالهي واعلم يا باه وافرغها واذ اسم باسم الكمال واما بالامور العاتية فكالمقدمة
والمجتمعة بالعرض والشيء لا يتولد على اشتهاه في عين الاحباب واما الجواب عن البحث الاول على تقدير
ان يكون المراد بالعلم الالهي مطلقا العلم الالهي ان شاء الله تعالى فجميع الاقوام هموا بالمراد بانه عين الاله والحوادث
البحث عن الاله لا يفتقر الى المادة شاملا لبحث الامور العاتية والحوادث اما الشبهة الثانية فقد

٧٩

[illegible]

12

الرحم

3

5

ر
 مائة
 من ارضه
 في
 ر
 م

من المعنى المذكور وانما يريد ذلك اذا اراد بالماهية في عبارة الشارح معنى هذا المتعارف وليس كذلك بل يريد بها
المعنى المجازي لها بان شبه المعنى الحقيقي الوصف لكل لفظ للحد والاشكال للاقامة الشبيهة للزوم على اشبه اليها بما هيته
واستعمل اللفظ الماهية فيكون المراد بماهية لفظ الحد وان كان معناه الحقيقة فلا بد من هذا التقدير للحد وال
الذي رتب على الشئ الثاني من الترتيب المذكور في الاعتراض ولا يشبه عليك بان ما ذكره من كونه على الوجه الذي
فصلنا به لا يتوهم من عبارة الشئ **قوله** والمعنى المجازي لا يشبه المعنى المجازي للفظ بالماضي المتعارف للشئ في
المعارضة والمعنى الحقيقي لم يماهيته الشئ في الزوم باعتبار ان المعنى المجازي لا يتوهم من اللفظ انما ما يتوهم
الا فقليل من الاحيان بخلاف معنى الحقيقة للفظ فانه يتوهم ذلك الاتهام حين اطلاق ذلك اللفظ وهو قوة
الزوم فالزوم الذي هو وجه الشبه بين المعنى الحقيقي وماهيته الشئ اعم مما هو وادنى فيما بينهم **قوله** يسئل عن
المجاز فيه ما فيه وجوب جعل المشبه للمعنى الحقيقي هو الغنى ماهية الشئ والمثبه للمعنى المجازي مما اغنى
الحوادث المتعارفة للشئ **قوله** ان المعنى الحقيقي باعتبار وضع واحد لا يكون الا واحدا بخلاف المعنى
المجازي فانه باعتبار وضع واحد قد يكون اكثر من واحد مما لا يمتنع ولا يتوهم من جوع وقد يقال يجوز ان
يراد بالحد وان كان معناه الحقيقي ان العرفان لا يعينها اللغويان ويضاف اليها الماهية بان يكون
بالمصنف اليه والمضاف معنى واحد لكن اعتبر باعتبار ما يقال ماهية الا ان لمعان الناطق ومن
ابين ان ليس المراد بالان لفظ بل معنى الاجازي وهذا الجواب دابر على من هو لغير الواقع في الترتيب
والا فانه في ان المراد بماهية الحد مثلا اذا كان للمعنى الوصف للفظ الحد كان الاول ان يعتبر به عبارة تارة
بخصوصه اذا دلالة في تلك العبارة على خصوصية المعنى العرفي بل يجوز ان يعتبر عن معنى اللغوي بماهية
الحد ويصحب معنى كمال شئ الديق ان يقول واعلم ان الحكم يكون للفظ مجازا ومعنى اللغوي عند
احل العرفي ما ينافي قوله لان المجاز لا يتحقق بدون النقل وانتفاءه عن كمال الامر بالحد والحد القول
بان من اراد ذلك على ان اللفظ حقيقة في معنى العرف عند احل العرف فاذا استعمل في معنى المجازي فلا يتوهم
ذلك الا باعتبار نقله اليه وان كان وضع اللفظ بازا معنى اللغوي سابع على وضعه بازا معنى
العرفي مما ينافي تكلفه ما ينافي ان يراى في هذا المعنى ان لفظ الحقيقة في قول الشئ وتوهم لهما
على ما حققناه كلامه عليه ليس على ما ينبغي اذ لا وجه لعدديان المعنى العرفي حقيقة وقد يقال اطلاق اللفظ
على ذلك البيان باعتبار نقصه لنفي ما ذهب اليه الاوهام العامة **قوله** ان سبب ايهما هو الحقيقة

هذا المعنى المجازي هو الذي
يكون في اللفظ الماهية

هذا المعنى المجازي هو الذي
يكون في اللفظ الماهية

ما حقق

على

على ما حققه في سورة قد يقال كلام سعدان يتوهم من قول الشارح عدم صدق الحد في ذلك القول مع ان ذلك خلاف الواقع وقيل ان
لا يستخرج من معنى العرف قوله الشارح بقوله ما هيته ذلك القول دفعه ذلك الحد ويرى ان ذلك لا يكون المراد
بذلك الغرض تحقيق ما هو الحق من كلام الشارح لا دفعه عن يورده عليه **قوله** حقيقة أي قوله واعلم ان قوله في ذلك
حقصص ما يدور عليه كون مثل هذا القول محمدا وقيل ذلك ان رة لا قوله واعلم ان القول المخصوص ليس هذا المخصوص
ولا شبهة اولية الوجه الاول ورجا ان كان لا بد ان يقال لخصا ايسر ماهية هذا القول ولا القول المطلق
الدار على تعظيم الاعتقاد كما صرح به في سورة بيان معنى الشئ وقد يوقع ذلك ان كان مدار التحقيق الاول على ان
العرف هو الشئ العرفي لم يعد ان يكون ان الشئ العرفي ايضا قد يوقع ذلك التوهم بقوله ولا القول المطلق الذي
على تعظيم الله في تحقيق المعنى العرفي للحد بخلاف الحد العرفي فانه لا يتوهم فيه مثل ذلك التوهم فلم يترشح في تحقيق الحد
المطلق الذي على تعظيم الله في تحقيق المعنى العرفي للحد بخلاف الحد العرفي فانه لا يتوهم فيه مثل ذلك التوهم فلم يترشح في تحقيق الحد
لعدم اختصاصه به وقد يقال ان المراد بالحد العرفي الاشارة الى ان الحد ما ذكره قد يوقع في ذلك على الدليل على العرفي
الا انه لا يكتفي في الاعتذار بل يجب ان يحل قوله الشارح الحد في ما ذكره وفيه بعد **قوله** وذكر الفعل
ما فعل العرفي على الاعتقاد ولا يخفى في دلالة هذه العبارة على ان الحد العرفي الا ان قوله في ذلك التوهم
مع ان اقل شذوذا في سبوع ما فصلنا في سابقه في بيان ذلك الحد في كون العرفي على مطلق من الفكر الحد
العرفي على ما يسمي به وقد يقال ما ذكره الشارح في تفصيل الحد العرفي لا يقتضي نفع الحد وهو بعيدا شئ الكلام
المذكور على الادب الباقية فلا اعتدالة الاختصاص ودفعه ذلك بان ذلك كذلك لو كان مدار انحصار المعنى
المذكور على اجزاء التحقيق بين اجزاء المنفصلة على اجزاء الصدق والحال مع ان المعنى هو الشئ
الا الاول والاشك في استلزام اجتماع المنفصلة المذكورة على الصدق في كل **قوله** الشئ في سائر ادبيات
الشئ صفة الجلال لكن المعنى غير شئ على العطف واعلم ان الضمير في قوله ما يقتضي رجوعه الى المعنى الاول
في التعريف لا الى الواجب تعالى كما يشوبه ظاهر العبارة وعلى هذا الاسفات بين ما يستلزمه هذا
المعنى وبين ما سيذكره في سورة من الوجه الذي في النزول بين الشئ والحد العرفي من ان الشئ مخصوص
بالواجب تعالى والحد يشمله وغيره **قوله** كما بينا في قوله في خلاف الموردين الا فري اذا لا يكون في ذلك
قوله لانه اذا عرفت على بقية الاعتقاد والاول اوجه ولا يخفى في ان دلالة العبارة على الاعتقاد على اعتبار
تكميلها لا يتلزم على كون الاعتقاد شرط لكون فعل الشئ ان هذا وكذا الحال في قوله وكذا الحال اذا اراد

هذا المعنى المجازي هو الذي
يكون في اللفظ الماهية

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

یسو لاکھ
مع ان دکان و قریبی

مع ان ذكركم وقد جاء في التفسير المرفوع في الخبرين في ان الشكر المرفوع

10

خطی

تفسيره
الانجيلي
منه

کتاب

نصير

استدل بما قيل في الجواب الاول على ما استدل به في ثلاث فاقه ومنه من قال من قبله هو قول احد متقدمي دسقلقة انه واحد
بالمركب متقدم وحسب التعلق الخارج عنه فلا ياتي ما ذكره ثانيا فاعلم ان مدار الجواب الاول على امرين احدهما على
قولنا فعل على الوحدة النوعية لوماتي عليها والثاني على قولنا في الجميع على انه واحد لا متعدد وان كان متعلقا بغير
وهو اعتبار الوحدة في الفرق المذكور لمتي الجواب الاول على ما ذكره ايضا قوله بعد متعلقا بشيئين حرف الجميع ليس
بمتقدم وذلك ما لا يفتقر فيه **قوله** بالوحدة الحقيقية للوحدة الحقيقية معناه الاول والاولى بالاعتبارية والثاني
كون الشئ بحيث لا يتقدم احداهما والاول من الثاني والمراد ههنا هو المعنى الاول وان كان الجواب الثاني فيشكل على ما
من كلامه قد سكره في بحث اقسام العلم اعني قولنا من الامور المعنوية بالضرورة ان الامور المتعددة لا تتشعب شيئا واحدا لم
يعتبر بها هيئته وحدانية وجودها صورته بالمركب فان ذلك يفيد ان لا يصدق الفعل على حرف الجميع في قوله **قوله**
والنسبة بين الطرفين لا يتشعب عليك ان بيان النسبة بين الطرفين وبين الشئ في ما يحل على اعتقاد ذلك في الدين انكر التفرع
والله اعلم بما لا يتصور الا على ما ذكرنا في هذا من النسبة بين الطرفين وبين الشئ في قوله **قوله** وكذا بين الشئ والوحدة
بين الطرفين وكذا بين النسبة بين الطرفين وبين النسبة بين الشئ في قوله **قوله** وكذا بين الشئ والوحدة
والله اعلم بما لا يتصور الا على ما ذكرنا في هذا من النسبة بين الطرفين وبين الشئ في قوله **قوله** وكذا بين الشئ والوحدة
لا الوجود والخصوص المطلق **قوله** وقد يكلف في دفعه ان قوله ان الشئ لا النسبة بين الطرفين لا النسبة بين الشئ وبين
على ما يقتضيه ظاهر العبارة ولا يخفى فان ذكره خلاف نظم الكلام بدفع قوله وبين الطرفين وبين الشئ في قوله **قوله**
ايضا ويرى ان لا يكون ذلك القول انما يكون دافعا لما ذكرنا في جعل قوله وكذا الشئ لا النسبة بين الطرفين فقط
واما اذا جعل الشئ لا مجموع الاولين بان يكون اول اثنين ناطق الاولين وثانيهما ناطق الثاني
الاولين فلا وقد يتخلل في دفعه اصل الاشكال بان المراد بالبيان في الاطراف ثمانية الضمير عبارة عن اشارة
او كناية او غير ذلك وان وجد ولا شك ان وفاء قد التزم تحقيق حرف الجميع بحيث يكون شاملا لفعل الشئ
فيكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق محقوقة ويرى ان لا يقال ان مجرد ذكر قد التزم الشئ والسبب
مجرد ان لا يتحقق ما فيه من الشك **قوله** يجب الوجود فيكون الشئ مستلزما له قوله وكذا في إطلاق عليه العموم
والخصوص ان في نظر العموم والخصوص انما يطلق على العموم والخصوص بحسب المبدأ والعموم والخصوص بحسب الوجود
على سبيل الاستشراك للفظ لا الاستشراك المعنوي **قوله** وانما قد استدل في بيان ان هذا الكلام قد سكره للاعتراض
جاءت ان روي قيل عليه من ان القول لم يفتقر على الإطلاق كلف الجواب وانكر على المتبين المذكورين وانما تعلم

٢٢

اعتبار
العبارة

بوجه
١٥٨

لم يتحقق

فانما قد استدل في بيان ان هذا الكلام قد سكره للاعتراض
١٥٨

انما

ان ما ذكره انما يصح معذرة لولف في ذلك وانما ثبت المعنى الواضح لها وذكر ما لا يفتقر فيه مجال **قوله** وقيل
الظاهر ان ذلك بناء على ان الشئ كبريا في القوى ليس بقليل وقد يقال ان يكون المراد ان الشئ كبريا في القوى
بالعلم باعتبار الجارية المستفادة من ضعفه كشكوة المصنوعة لها وايضا يجوز ان يكون ذلك باعتبار
للاخلاص الذي يدور عليه الاعتقاد بالاعمال على ان الحكم بان الآلة الكبرية انما وردت على ذلك المعنى
يتوقف على العلم بوجوده وذلك الاصطلاح في نزولها وذكر غير متيقن **قوله** ونقص بعد ان يتوقف الهداية
بما ذكره ليس بما هو لعدم شمول الهداية للمعقولة في قوله ولا ثم وقد يفتقر في قوله يتوقف فاستجواب
العمل الهداية لو كان الهداية بذلك المعنى لما كان لقوله يتوقف فاستجواب العمل وجه وهو قد نقص ايضا التوقف
المريض لها عند قد سكره بقوله تعالى لا اله الا الله فاجبت فانه لا وجه لنقص الهداية بمعنى الدلالة على ما يصل
المعنى من النبي صلى الله عليه وسلم اذ هداه فانه بذلك المعنى فلا يصدق الهداية على الهداية المنفية عنه عليه السلام
تجلا في ما اذا كان الهداية بمعنى الدلالة الموصلة الى المعنى فانه غير متوقف على الهداية المنفية اذ لا قدرة له على
على الدلالة الموصلة الى المعنى وكما يجوز ان يدفع النقض على التوقف المرض لها بتاويل غير ذلك كما يجوز ان يدفع
التوقف على التوقف الغير المرضي بذلك انما يدل وجهين ابحاث او اوضح منها لعدم زيادة في ما يستلزمها
المعنى الاصل في هذا الموقع **قوله** مستدركا في السؤال الهداية بمعنى الدلالة الموصلة بقض السؤال عن رفع جميع
التي عنها الفتوة والقولية قد يقال فيهم من سبق كلامه قد سكره ان في قوله تأييدا لما سبق من ان ذلك ليس كذلك
اذ وقع الاستدراك في كلام المصنف على تقدير ان يكون المراد بالهداية الواقعة في الهداية بمعنى الدلالة الموصلة
لا يراد دلالته على ان الحق انما لا يفيد الهداية بل الدلالة الموصلة ويحتمل ان لا وجه التأييد ان لزوم الاستدراك
على تقدير ان يكون المراد بالهداية الواقعة في عبارة بذلك المعنى فتبين ان المعنى لم يرد بها ذلك بل المعنى
الذي ذكره الشرح لعدم لزوم الاستدراك على ذلك التقدير والظاهر ان المصنف من غير زعم ان هذا قد ورد
وربما يقال ان نظرية ما يلزم في عبارة المصنف على تقدير المذكور مما يجتزعه في الخطيب انما يكون انما لا يصدق
بذلك بعد ما يلزم عليه على ذلك التقدير المباهلة في السؤال عما هو مانع في حصول صدقه فلا يمس واختاره
وان كان موديا ان الشك ارفق على المراد بهداية الهداية المطالب التي وقع الهداية اليها دينية او
دينية عاجلة او آجلة صورته واعتلته وجعلها لا حافة بيانية باعتبار ان كل هداية هداية هداية هداية
تختلف وما يتعلق بهذا المصنف ان يعلم ان قوله لا يصدق عليه كونه كراما احبا راواثا على ما قد

هذا هو الجواب الثاني على ما استدل به في ثلاث فاقه ومنه من قال من قبله هو قول احد متقدمي دسقلقة انه واحد
بالمركب متقدم وحسب التعلق الخارج عنه فلا ياتي ما ذكره ثانيا فاعلم ان مدار الجواب الاول على امرين احدهما على
قولنا فعل على الوحدة النوعية لوماتي عليها والثاني على قولنا في الجميع على انه واحد لا متعدد وان كان متعلقا بغير
وهو اعتبار الوحدة في الفرق المذكور لمتي الجواب الاول على ما ذكره ايضا قوله بعد متعلقا بشيئين حرف الجميع ليس
بمتقدم وذلك ما لا يفتقر فيه **قوله** بالوحدة الحقيقية للوحدة الحقيقية معناه الاول والاولى بالاعتبارية والثاني
كون الشئ بحيث لا يتقدم احداهما والاول من الثاني والمراد ههنا هو المعنى الاول وان كان الجواب الثاني فيشكل على ما
من كلامه قد سكره في بحث اقسام العلم اعني قولنا من الامور المعنوية بالضرورة ان الامور المتعددة لا تتشعب شيئا واحدا لم
يعتبر بها هيئته وحدانية وجودها صورته بالمركب فان ذلك يفيد ان لا يصدق الفعل على حرف الجميع في قوله **قوله**
والنسبة بين الطرفين لا يتشعب عليك ان بيان النسبة بين الطرفين وبين الشئ في ما يحل على اعتقاد ذلك في الدين انكر التفرع
والله اعلم بما لا يتصور الا على ما ذكرنا في هذا من النسبة بين الطرفين وبين الشئ في قوله **قوله** وكذا بين الشئ والوحدة
بين الطرفين وكذا بين النسبة بين الطرفين وبين النسبة بين الشئ في قوله **قوله** وكذا بين الشئ والوحدة
والله اعلم بما لا يتصور الا على ما ذكرنا في هذا من النسبة بين الطرفين وبين الشئ في قوله **قوله** وكذا بين الشئ والوحدة
لا الوجود والخصوص المطلق **قوله** وقد يكلف في دفعه ان قوله ان الشئ لا النسبة بين الطرفين لا النسبة بين الشئ وبين
على ما يقتضيه ظاهر العبارة ولا يخفى فان ذكره خلاف نظم الكلام بدفع قوله وبين الطرفين وبين الشئ في قوله **قوله**
ايضا ويرى ان لا يكون ذلك القول انما يكون دافعا لما ذكرنا في جعل قوله وكذا الشئ لا النسبة بين الطرفين فقط
واما اذا جعل الشئ لا مجموع الاولين بان يكون اول اثنين ناطق الاولين وثانيهما ناطق الثاني
الاولين فلا وقد يتخلل في دفعه اصل الاشكال بان المراد بالبيان في الاطراف ثمانية الضمير عبارة عن اشارة
او كناية او غير ذلك وان وجد ولا شك ان وفاء قد التزم تحقيق حرف الجميع بحيث يكون شاملا لفعل الشئ
فيكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق محقوقة ويرى ان لا يقال ان مجرد ذكر قد التزم الشئ والسبب
مجرد ان لا يتحقق ما فيه من الشك **قوله** يجب الوجود فيكون الشئ مستلزما له قوله وكذا في إطلاق عليه العموم
والخصوص ان في نظر العموم والخصوص انما يطلق على العموم والخصوص بحسب المبدأ والعموم والخصوص بحسب الوجود
على سبيل الاستشراك للفظ لا الاستشراك المعنوي **قوله** وانما قد استدل في بيان ان هذا الكلام قد سكره للاعتراض
جاءت ان روي قيل عليه من ان القول لم يفتقر على الإطلاق كلف الجواب وانكر على المتبين المذكورين وانما تعلم

لا اعتبار

وقت

وكان

انما

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الشهادة

خفی

وہ ہذا کے بیان سے معلوم
ہو افاقہ آئے اور اس کے بعد
میں نے منشاءات اور
کیرنٹوں کی طرف توجہ دے کر
ایک نیا عملی نظام پیش کیا ہے

البريد اليه من موقوفه الملك والملك في الملك

الصوره

علي

شیراز
الکتابخانه و خط و کتابخانه
لافاکتور

أوقات الغنى والعسرة

قيا ميبا بها وحلها في علم كونها محكوما عليها وبما انما هي هو باعتبار كونها معلوما لا باعتبار كونها
 واما على رأي من قال بالشيء والمثل من القائلين بالوجود الذهني فتدبر في ذلك الاشكال لا يتكفينا بعد
 واما كون تلك الامور الكلية محكوما عليها من الحكم فيمكن في ليس الا على ما صدق عليه تلك الامور باعتبار
 كونها عنوانات الحكم عليها وكثيرا ما يعجز عن الحكم عليه حقيقة بال عنوان الذي لا يلاحظ ذلك كما في
 قوله فقد حصل ان المراد بها حين استعرت النفس فيض ان الصور الكلية المذكورة عليها من
 المبدء الفع من فقد حصل الصور الكلية من البين ان حصول التصورات والتصورات والتصورات البدينية
 التي هي من العلوم الكلية ليست زما في ذلك الاستعداد انما هو استعدادها واستعدادها في ذلك
 له فلا يكون زما واما ان يفي الكلام على المحال في قوله في المراد بذلك الاستعداد هو الاستعداد وانما
 الذي يلزم الفرض من المبدء الفع فيكون زما في حصول ذلك الاستعداد وزمان حصول تلك العلوم واحدا
 وفيه منع لا يكفي ويحتاج الى المراد من قوله فقد حصل وحين فيض ان تلك الصورة الكلية فلا يفر
 على هذا التقدير ولا خلاف فان ذلك خلاف ما يقتضيه ما في الكلام السابق **قوله** استعدادا لكل واحد
 بهذا الاستعداد لكل اثنين الاستعداد ولا خلاف فان النفس لها طمعة بهذا الاستعداد والاستعداد والامر
 من الاستعداد والاطمعة لا يفي انما استعدادا وفيض ان الصور الكلية البدينية وان كان بين الاستعداد
 تفاوت في الاشياء من الحيوان لا يظهر مما يريه ان لا يوجد استعدادا لكل من الحيوان لا في قبل ذلك
 الاستعداد **قوله** يتكسرها ان هذه الكلمات لا تفرق ما قيل في هذا ان الملكة في قوله ان ملكة الاستعداد
 ما يعاين العلم لا ما يتايل العلم الكيفية التي هي في الاشياء التي هي في الاشياء التي هي في الاشياء
 غيرها صلي في ان حصول الصور الكلية البدينية كغيرها من صورته ووجه الدفع ان ملكة الشيء قد تكون بمعنى ملكة
 معتد بها على الشيء كما تكون بمعنى ملكة حاصل من تكرار ذلك الشيء وقوله ملكة الاستعداد بمعنى ملكة تقديرها على الاشياء
 بمعنى الملكة المعنوية من تكرار ذلك الاستعداد الى مشوار في فهمها كما لا يخفى على المتبحر **قوله** الامم جعل الاضام في بيان
 ما يقتضيه انما هو اولى تلك الاضام في ان تكون بيانية مع كون الملكة هي القوه ومعنى الموجود اذ لا يصح جعل الملكة
 بمعنى الوجود على الاستعداد صوابا ولا بد من ذلك في الاضام في البيانية ولا يخفى عليك لنجوز ان يكون تلك الاضام
 من قبيل اضم في جرد قطعية بعد ان كانت تلك الملكة بمعنى الموجود كما في قولهم حصول صورة الشيء في العقل لا يتصور
 لا يتصور بعد انما ان الخبر تلك الاضام في بيانها ولا يخفى من قبيل اضم في الضم للموصوف في ذلك كما في ما سبق الكلام

خطی

[illegible]

لا

الاختصاص وحالة هذه المرتبة بواسطة تكرار الشاهد على ما جعل الخوض في دائرة عليه فيجوز ان يكون المراد بملكه
الاختصاص ملكة تحصل من تكرار الاختصاص على ما هو احد استحقاق لفظ ملكة الشيء لا يمكن ان يباعى الاختصاص على ما هو
استحقاق الآخر لفظ ملكة الشيء على كس في ملكة الاستحقاق لفظه فيكون ان كان المراد من قوله ملكة الاختصاص ان كان
كانت لا تتم حصارا بملكه وليس كذلك بل المراد ان النظر بملك كانت احوالها صارت بالملك ملكة فيكون معنى الاختصاص
في ملكة الاختصاص مثل معنى الاختصاص في قوله ملكة الاستحقاق لفظه ان يكون الملكة فيه باعيا بل لفظ **قوله** من العقل
ويجوز ان يكون التسمية بهذا الاسم باعتبار فعلية الشاهد هذه الماهية كما اعتبر في خصوصية فعلية الشاهد المستفاد
والا بعد ان يكون مدارها على فعلية الملكة في النفي وقد يكون المراد بالعقل بالعقل في العقل
متشابه للعقل الذي هو الترتيب قد يكون ايضا في تسمية بهذا الاسم ان اطلاق العقل على النفي لفظه
ان يكون سبب نسبة بين ما هو العقل الى المحيط بغيره وبين النفي في كانت تلك الملكة في هذه المرتبة
اقول مما كان في قبله فكانت العقل بالعقل واعتاد ان مدار التسمية بالعقل بالعقل اذا كان على ما ذكره قد يكون
كان تسمية ما يسمى بالعقل المستفاد بالعقل والعقل واما تسمية ما يسمى بالعقل بالعقل **قوله** كالاستعداد والاداء
ان يقال كالاستعداد بتدبيره في **قوله** ملكة الحيوانات فيكون ان يكون في هذه الملكة ركن الحيوانات كونه في
معقولة تحت تشبيهه وان يكون كونه في هذه الملكة ركن الحيوانات التي هي ملكة الحيوانات التي هي ملكة الحيوانات
حاصلة في الحواس البديهييات ومنها ما هو غير حاصلة في البديهييات الكلية والبيديهييات المتعلقة
بالحيوانات التي لا تكون محسوسة **قوله** انه لا حاجته الى ذلك التعيين بما عدا ان المراد من الحيوانات هي
في هذه النوع من الادراك فانها يخرجها عن كونها كالاستعداد وان تعلم ان ما ذكره قد يكون مفيد ان
لا يكون العلوم الى ان ياتى بعقودا تعسفية عن شوايب الشكوك والاهواء كالاعتقاد بكونها حاصلة في
البديهيية مع ان ذلك ليس كذلك وسبب ذلك ان كلام ما يدل على ترجيح العلوم الى الصلة بالقوة العقلية على العلوم
بالبقوة النظرية **قوله** المعتدلة فيمكن ان يكون صنف للكمال والجد والاول هو الاول ولا شك ان للنفس انما هي
الانانية سوى الادراكات كالات تعتمد بها شواشيخا واهل الشيعة وغيره وكذلك كل الكمال والادراكات
النظرية اذ هي رافعة الى الحقيقة الى انظر فوق جميع الكالات المعتدلة **قوله** الاستعداد بهذا الكمال فيكون
عد نفس الكمال من مراتب الاستعداد ان يظهر فيه الحقيقة اذ انظر ان مرتبة الاستعداد له في حصر
الكمال ولا مدنية للنفس في حصره فلهذا ان يراى بمرتبة الاستعداد ان يراى من ذلك حيث يكون الكمال بمرتبة منه

ان طقم
ان طقم

وذلك في

الاختصاص وحالة هذه المرتبة بواسطة تكرار الشاهد على ما جعل الخوض في دائرة عليه فيجوز ان يكون المراد بملكه
الاختصاص ملكة تحصل من تكرار الاختصاص على ما هو احد استحقاق لفظ ملكة الشيء لا يمكن ان يباعى الاختصاص على ما هو
استحقاق الآخر لفظ ملكة الشيء على كس في ملكة الاستحقاق لفظه فيكون ان كان المراد من قوله ملكة الاختصاص ان كان
كانت لا تتم حصارا بملكه وليس كذلك بل المراد ان النظر بملك كانت احوالها صارت بالملك ملكة فيكون معنى الاختصاص
في ملكة الاختصاص مثل معنى الاختصاص في قوله ملكة الاستحقاق لفظه ان يكون الملكة فيه باعيا بل لفظ **قوله** من العقل
ويجوز ان يكون التسمية بهذا الاسم باعتبار فعلية الشاهد هذه الماهية كما اعتبر في خصوصية فعلية الشاهد المستفاد
والا بعد ان يكون مدارها على فعلية الملكة في النفي وقد يكون المراد بالعقل بالعقل في العقل
متشابه للعقل الذي هو الترتيب قد يكون ايضا في تسمية بهذا الاسم ان اطلاق العقل على النفي لفظه
ان يكون سبب نسبة بين ما هو العقل الى المحيط بغيره وبين النفي في كانت تلك الملكة في هذه المرتبة
اقول مما كان في قبله فكانت العقل بالعقل واعتاد ان مدار التسمية بالعقل بالعقل اذا كان على ما ذكره قد يكون
كان تسمية ما يسمى بالعقل المستفاد بالعقل والعقل واما تسمية ما يسمى بالعقل بالعقل **قوله** كالاستعداد والاداء
ان يقال كالاستعداد بتدبيره في **قوله** ملكة الحيوانات فيكون ان يكون في هذه الملكة ركن الحيوانات كونه في
معقولة تحت تشبيهه وان يكون كونه في هذه الملكة ركن الحيوانات التي هي ملكة الحيوانات التي هي ملكة الحيوانات
حاصلة في الحواس البديهييات ومنها ما هو غير حاصلة في البديهييات الكلية والبيديهييات المتعلقة
بالحيوانات التي لا تكون محسوسة **قوله** انه لا حاجته الى ذلك التعيين بما عدا ان المراد من الحيوانات هي
في هذه النوع من الادراك فانها يخرجها عن كونها كالاستعداد وان تعلم ان ما ذكره قد يكون مفيد ان
لا يكون العلوم الى ان ياتى بعقودا تعسفية عن شوايب الشكوك والاهواء كالاعتقاد بكونها حاصلة في
البديهيية مع ان ذلك ليس كذلك وسبب ذلك ان كلام ما يدل على ترجيح العلوم الى الصلة بالقوة العقلية على العلوم
بالبقوة النظرية **قوله** المعتدلة فيمكن ان يكون صنف للكمال والجد والاول هو الاول ولا شك ان للنفس انما هي
الانانية سوى الادراكات كالات تعتمد بها شواشيخا واهل الشيعة وغيره وكذلك كل الكمال والادراكات
النظرية اذ هي رافعة الى الحقيقة الى انظر فوق جميع الكالات المعتدلة **قوله** الاستعداد بهذا الكمال فيكون
عد نفس الكمال من مراتب الاستعداد ان يظهر فيه الحقيقة اذ انظر ان مرتبة الاستعداد له في حصر
الكمال ولا مدنية للنفس في حصره فلهذا ان يراى بمرتبة الاستعداد ان يراى من ذلك حيث يكون الكمال بمرتبة منه

الاختصاص وحالة هذه المرتبة بواسطة تكرار الشاهد على ما جعل الخوض في دائرة عليه فيجوز ان يكون المراد بملكه
الاختصاص ملكة تحصل من تكرار الاختصاص على ما هو احد استحقاق لفظ ملكة الشيء لا يمكن ان يباعى الاختصاص على ما هو
استحقاق الآخر لفظ ملكة الشيء على كس في ملكة الاستحقاق لفظه فيكون ان كان المراد من قوله ملكة الاختصاص ان كان
كانت لا تتم حصارا بملكه وليس كذلك بل المراد ان النظر بملك كانت احوالها صارت بالملك ملكة فيكون معنى الاختصاص
في ملكة الاختصاص مثل معنى الاختصاص في قوله ملكة الاستحقاق لفظه ان يكون الملكة فيه باعيا بل لفظ **قوله** من العقل
ويجوز ان يكون التسمية بهذا الاسم باعتبار فعلية الشاهد هذه الماهية كما اعتبر في خصوصية فعلية الشاهد المستفاد
والا بعد ان يكون مدارها على فعلية الملكة في النفي وقد يكون المراد بالعقل بالعقل في العقل
متشابه للعقل الذي هو الترتيب قد يكون ايضا في تسمية بهذا الاسم ان اطلاق العقل على النفي لفظه
ان يكون سبب نسبة بين ما هو العقل الى المحيط بغيره وبين النفي في كانت تلك الملكة في هذه المرتبة
اقول مما كان في قبله فكانت العقل بالعقل واعتاد ان مدار التسمية بالعقل بالعقل اذا كان على ما ذكره قد يكون
كان تسمية ما يسمى بالعقل المستفاد بالعقل والعقل واما تسمية ما يسمى بالعقل بالعقل **قوله** كالاستعداد والاداء
ان يقال كالاستعداد بتدبيره في **قوله** ملكة الحيوانات فيكون ان يكون في هذه الملكة ركن الحيوانات كونه في
معقولة تحت تشبيهه وان يكون كونه في هذه الملكة ركن الحيوانات التي هي ملكة الحيوانات التي هي ملكة الحيوانات
حاصلة في الحواس البديهييات ومنها ما هو غير حاصلة في البديهييات الكلية والبيديهييات المتعلقة
بالحيوانات التي لا تكون محسوسة **قوله** انه لا حاجته الى ذلك التعيين بما عدا ان المراد من الحيوانات هي
في هذه النوع من الادراك فانها يخرجها عن كونها كالاستعداد وان تعلم ان ما ذكره قد يكون مفيد ان
لا يكون العلوم الى ان ياتى بعقودا تعسفية عن شوايب الشكوك والاهواء كالاعتقاد بكونها حاصلة في
البديهيية مع ان ذلك ليس كذلك وسبب ذلك ان كلام ما يدل على ترجيح العلوم الى الصلة بالقوة العقلية على العلوم
بالبقوة النظرية **قوله** المعتدلة فيمكن ان يكون صنف للكمال والجد والاول هو الاول ولا شك ان للنفس انما هي
الانانية سوى الادراكات كالات تعتمد بها شواشيخا واهل الشيعة وغيره وكذلك كل الكمال والادراكات
النظرية اذ هي رافعة الى الحقيقة الى انظر فوق جميع الكالات المعتدلة **قوله** الاستعداد بهذا الكمال فيكون
عد نفس الكمال من مراتب الاستعداد ان يظهر فيه الحقيقة اذ انظر ان مرتبة الاستعداد له في حصر
الكمال ولا مدنية للنفس في حصره فلهذا ان يراى بمرتبة الاستعداد ان يراى من ذلك حيث يكون الكمال بمرتبة منه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على

العقل المستفاد لم يحصل العقل بالصفحة
 المقدر بالاعتبار للصحة لا بالما لم يربط
 إلى القول بغيره أن لا يوجد
 على تقدير احتياجه
 ليوالي

[illegible]

الحمد لله

بکڑا حیا ہے

الحمد لله

تحت الارض ان يكون تحت الارض في بعض الاماكن
والاراضي التي هي ارضه في بعض الاماكن
في بعض الاماكن في بعض الاماكن

[illegible]

لؤلؤ

شمار

منه الى شيخه ورفيقه الى شيخه
الذكيورين ابراهيم

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتوقف
على ما هو لا يتوقف على
ما هو لا يتوقف على ما هو

في انما قد بدت في قوله انما يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو
لو كانت ايرادا لمبدأ في قوله انما يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو
على وجه يشهد للمعلم وانما اذا كان المراد به المبدأ في قوله انما يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو
فان على ما يقتضيه المبدأ انما المتعلم على ان في هذا المقام من وجه اولي كما لا بد من لارة وهذا المبدأ
على تقدير حصول المبدأ بحيث يكون متنازلا ولا دقة بالقياس لما يحدث بها شريطة الايراد على ما علمت
في المعلم **قوله** انما الغلب فثبت بذلك لا بد من ان لا يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو
انما استبان من تلك الحجة بوسط فثبت بذلك انما لا يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو
ذكر المتوسط لوجوده لا يتوقف على هذا المقام بل انما لا يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو
لتفصيل الكالات في النفي لان في المتقابلة ذلك الانحياز بوسط عدم المكتسبات في تلك الحجة وبين النفي
لان انما المذكورة بناء على ما ذكره الشرح ومن البين ان ليس كذلك في المتوسط بوسط صير او قلما
تلك الكالات مع ان عبارة الشرح انما ان يقصد ان ذلك المتوسط سبب حصول المكتسبات منها وبين
تلك الحجة بوسط تبرز عليها الكالات العلمية والعلمية من تلك الحجة ولا شك ان قولنا ان رتبة قبول
القبول من المتناهي في ذلك انما في المتوسط فاعلم ان الكالات لا سبب حصول المكتسبات من تلك الحجة
وربما يقال بناء على ما ذكره على التيسيل على التحقيق وفيما في البحث انما ان ما تقتضيه تلك القضية الضرورية
المستقلة العلوم الحقيقية بوسائل المبدأ مع ما ذكره الشرح في النفي لان في المتقابلة هو الاصل في
المتوسط بوسط ما ذكره المحققين ولا يلزم منه كونها بوجوه ان يكون غير البين سره صواب فلا يحصل
ما سبق الكلام لاجله واما الكلام على ان المراد ما ذكره الشرح في بيان الحجة انما لا يتوقف العلم على ما هو
بما ذكره بحيث يبرز في البين وغيره وعلى ما يتوقف في ذلك في قوله انما يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو
ان في البحث ان الاصل في ذلك انما في تلك الكالات من تلك الحجة ليس الا لاجل قرب النفي لان في المتقابلة
منها وذلك لا يلزم بان يكون المتوسط انما لا يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو
تلك المكتسبات التي تقتضيه بها تلك الكالات علمها منها بسبب وضع العوائق المتقدمة لتفصيل تلك المكتسبات التي
ياخذها النفي لان في المتقابلة وتعمل بمقتضاها ويمكن ان يتكلم في دفعه والحق ان الراي ان ظهور وجه

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتوقف
على ما هو لا يتوقف على
ما هو لا يتوقف على ما هو

ان المراد بوسط العلم ان يكون
لوا بالوسط والوسط لا يتوقف
على ما هو لا يتوقف على ما هو

الصلوة على

الصلوة على الصلوة والسلام عقلا ما ذكره ان في انما لا يتوقف العلم على ما هو لا يتوقف على ما هو
مع ما ذكره ان في ههنا التوسل به على ما لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو
كونه واجهين في التوسل به على ما لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو لا يتوقف على ما هو
التي هي في الطرف الاسفل الذي هو النفي لان في المتقابلة العلوية البدينية ولا يخفى ان لها ثمة
تتوقف على وجه يتعلق على ذلك لا يحفظ قوله باعتبار **قوله** العلمية والعلمية في ان ذلك لا يتوقف على ما هو
على تقدير حصول العوائق على القوة النظرية على تقدير حصولها على مراتب القوة العلمية وهو واضح بان في
القوات انما علمها على كل واحد منها وقد يقال على تقدير حصولها على مراتب القوة النظرية لا يكون تلك القوائين
عن الاشارة الى الكالات العلمية التي استغيدت من تلك القوائين على تقدير حصولها على مراتب القوة العلمية
وكذا على تقدير حصولها على مراتب القوة العلمية لا يكون عن الاشارة الى الكالات العلمية التي كانت مستغيدة
من تلك القوائين على تقدير حصولها على مراتب القوة النظرية في فهم واعلم ان في قوله في ذلك انما
انما ان المراد بها المبدأ يتوقف على المبدأ اعني المطالب العلمية والعلمية لا تقدم من الاشارة الى ذلك
قوله للتوسل به بين تلك المتوسط وبين النفي لان في المتقابلة الانحياز من المذكور ان تلك المكتسبات منها
انما يحصل بوسط تبرز عليها البدن وما هو ضروري في ذلك الحجة في ذلك انما في المكتسبات منها
على ما لا يخفى في ان ذلك انما في غير المبدأ كما ان ما ذكره في الجواب عند التحقيق المكتسبات بين ذلك المتوسط
وبين تلك النفوس المنفصلة المستغيدة تلك الكالات لان تلك الحجة في ذلك انما في المكتسبات منها
ان يحمل العلوم الحقيقية في عبارة الكتاب على العلوم الحقيقية التي وصفت فيما سبق بانها التي لا يخفى
بتغيير الملل الادباني ويكون قوله المعارف الاصلية من قبل عطفها الى صحتها العام وهذا غير نقل
عنه قد سكره في الحاشية على ما سبغ ذلك ولا يخفى ان العلوم الحقيقية الموصوفة بما ينبغي تغييره بتغير
الملل الادباني يشهد للمنظر فلا يكون انما في المنطق العلوم الحقيقية بانها علمها على ما ذكرنا في المل
قوله او المصدق باحوالها فيكون انما في المركبات لا بد من ملازمة الاصلية الادراك الى المذكور
كذلك الحاشية انما في الادراك الى البين لا يظفر ذلك بان في القات واعلم ان من بين ما ذكره في ذلك
يكون على ان المراد من قوله العلم ادراك المركبات والمعرفة ادراك البس لا يكون منها وانما في ذلك

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتوقف
على ما هو لا يتوقف على
ما هو لا يتوقف على ما هو

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتوقف
على ما هو لا يتوقف على
ما هو لا يتوقف على ما هو

الادراك الى

فيكون
المعروف بالانسان

بواسطة القوة العقلية اقرب من المعارف الى الله بواسطة القوة النظرية وان المعارف الى الله بواسطة القوة النظرية
والعلمية متفرعة على الاعمال اما القوة العقلية فقط واما القوة النظرية فلان المعارف المتعلقة بها هي كالمعارف
المعارف النظرية وهي لا تحصل الا بالنظر والاعتبار الى شيء على ما في الباب انما ليست بالمعارف الجارية كقوة
العقلية الاغلب والعقلية حيث هو على ما كان على الجوارح او على النفس كقوة واحدة **قوله** الجمل البسيط لفظ الجمل
يطلق على حين واحد مما هو في الصورة الى الصلة العقلية على ما في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية
تعالى لعدم ذلك وتيقيد الجمل بذلك المعنى اخرا من الجمل المعنى الاخر وتعيين ما هو المراد من الملاحقة فيكون
بذلك كقيد الذي ياتي رتبة الملاحقة من غير ما ينعين به من الاطلاق وتعيين الاعطاء والارزاق
الذي لا يطاق في الواقع وتقسيم من العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية على ما في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية
فيكون ذلك كالمعنى في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية على ما في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية
ايه مطابق للواقع فكذا لا يطاق ان الواقع **قوله** والاعطاء من غير ان لا يغيره طبيعة العلم المطابق
بذلك التفسير انما هو في جزمية ذلك فيكون غير ما ينعين به من الاطلاق وتعيين الاعطاء والارزاق
التي هي الجمل البسيط انما هو بواسطة غير الصورة الى الصلة العقلية فكذا ان الصورة العقلية فكذا ان
عن الصورة العقلية كذا كعدم الصورة العقلية فيكون عدم الصورة العقلية فيكون عدم الصورة العقلية
بالصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة الثانية كذا كعدم الصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة
الثانية وكذا كعدم الصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة الثانية كذا كعدم الصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة
قوله والاعطاء من غير ان لا يغيره طبيعة العلم المطابق
عن النسبة التي كانت في جملة الحقيقة في الجمل البسيط والنق والاشياء في الحقيقة هي الصورة العقلية
بيان ما يجب فيها ولا يفي على النق والاشياء على ما هو المحقق ومنه على تقدير كون لفظ من بيان ما يجب
فيها فيكون كعدمه على تقدير ان يكون قول من نق والاشياء لتفصيل التصديق بما يجب فيها فاما **قوله** كان
ادرك التصديق والنظر ان لفظ اذ في الموضوعين جميعا كذا في المعنى بيان التوحيديين للشيء في الصورة الجمل
التصديق ولا يتصور ذلك الا بعد الحكمة ولا يشك في عدم الخطأ بقية التصديق المذكورين في نفس الامر
لان امر واحد قد يكون مجزوا في تصور واحد ولا تصديقاً ويمكن ان يدعى ذلك بان المراد تفسير الجمل
التصور في من حيث هو مجزوا في تصور واحد ولا تصديقاً ويمكن ان يدعى ذلك بان المراد تفسير الجمل

جعل

فيكون
المعروف بالانسان

على

بواسطة القوة العقلية اقرب من المعارف الى الله بواسطة القوة النظرية وان المعارف الى الله بواسطة القوة النظرية
والعلمية متفرعة على الاعمال اما القوة العقلية فقط واما القوة النظرية فلان المعارف المتعلقة بها هي كالمعارف
المعارف النظرية وهي لا تحصل الا بالنظر والاعتبار الى شيء على ما في الباب انما ليست بالمعارف الجارية كقوة
العقلية الاغلب والعقلية حيث هو على ما كان على الجوارح او على النفس كقوة واحدة **قوله** الجمل البسيط لفظ الجمل
يطلق على حين واحد مما هو في الصورة الى الصلة العقلية على ما في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية
تعالى لعدم ذلك وتيقيد الجمل بذلك المعنى اخرا من الجمل المعنى الاخر وتعيين ما هو المراد من الملاحقة فيكون
بذلك كقيد الذي ياتي رتبة الملاحقة من غير ما ينعين به من الاطلاق وتعيين الاعطاء والارزاق
الذي لا يطاق في الواقع وتقسيم من العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية على ما في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية
فيكون ذلك كالمعنى في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية على ما في العلم بغير الصورة الى الصلة العقلية
ايه مطابق للواقع فكذا لا يطاق ان الواقع **قوله** والاعطاء من غير ان لا يغيره طبيعة العلم المطابق
بذلك التفسير انما هو في جزمية ذلك فيكون غير ما ينعين به من الاطلاق وتعيين الاعطاء والارزاق
التي هي الجمل البسيط انما هو بواسطة غير الصورة الى الصلة العقلية فكذا ان الصورة العقلية فكذا ان
عن الصورة العقلية كذا كعدم الصورة العقلية فيكون عدم الصورة العقلية فيكون عدم الصورة العقلية
بالصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة الثانية كذا كعدم الصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة
الثانية وكذا كعدم الصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة الثانية كذا كعدم الصورة الاولى على ما في العلوم بالصورة
قوله والاعطاء من غير ان لا يغيره طبيعة العلم المطابق
عن النسبة التي كانت في جملة الحقيقة في الجمل البسيط والنق والاشياء في الحقيقة هي الصورة العقلية
بيان ما يجب فيها ولا يفي على النق والاشياء على ما هو المحقق ومنه على تقدير كون لفظ من بيان ما يجب
فيها فيكون كعدمه على تقدير ان يكون قول من نق والاشياء لتفصيل التصديق بما يجب فيها فاما **قوله** كان
ادرك التصديق والنظر ان لفظ اذ في الموضوعين جميعا كذا في المعنى بيان التوحيديين للشيء في الصورة الجمل
التصديق ولا يتصور ذلك الا بعد الحكمة ولا يشك في عدم الخطأ بقية التصديق المذكورين في نفس الامر
لان امر واحد قد يكون مجزوا في تصور واحد ولا تصديقاً ويمكن ان يدعى ذلك بان المراد تفسير الجمل
التصور في من حيث هو مجزوا في تصور واحد ولا تصديقاً ويمكن ان يدعى ذلك بان المراد تفسير الجمل

فيكون
المعروف بالانسان

على

المذكورة لا تشمل مواد الادلة اذ هي مما يتوقف عليه صحة الدليل لا صحة ولكن لا ينتهي العقل من ان
 يجعلها على ما يشاء بواسطة ان صحة الدليل تنوقف على الدليل المتوقف على مواد فتوقف عليها بالواسطة
 لم يخرج من فكره بالاعتية والتوقف عليه ان السابق على المعنى الثاني احد المعنيين المذكورين ولا فائدة ان
 المعنى الثاني الذي ذكره عليه ذلك الحكم غير متحقق بالقياس الى احداهما فتوقف على ما ذكره من ان السابق في عبارته
 احداهما مطلقا وانما قدس في حاله في حاشية شرح الرسالة في بيان فائدة تقييد قولنا ان يتوقف عليها
 ان المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزءا في سابق وهي قوله تطلق ويراد به ما يتوقف
 عليه الدليل ثم فرع عليه بقوله فينا ولقد كانت الادلة وشرايطها قد جزم بها كباقي المعنى الثاني في
 عن المعنى السابق ولم يخرج عنها وانما ان ذكره في المعنى الثاني على لفظ صحة الدليل هو صحة
 اشتغال المعنى الثاني بصحة الدليل **قوله** والادلة ان يرمي الدور لان العلم بذلك هو الذي فرضناه مقدمة يتوقف
 الشرع فيه وليس الشرع فيه الا الشرع في العلم والخبر وان الشرع في العلم يتوقف على المقدمة في العلم
 بما يقع فرضه على انها جزء العلم فتوقف على العلم بالمقدمة والعلوم بالمقدمة يتوقف على
 الشرع فيه بناء على ما ذكره لا خفا في ان ما ذكره على تقدير ان يكون المقدمة المعلومة لا العلم به
 فيجعل المقدمة نفس العلم لا المعلوم ويمكن ان يقال انه غير متوقف على نفسه لان العلم على التقدير المذكور
 بالدور بناء على انه لا ريب في ان الضروري انما هو المراد به في الواجب لثبوت الشرع الذي هو العمل بالاحتياط
 وتجدد الضروري في عبارة معنى البديهي انما يصح لو كان توقف الشرع على تصور العلم بوجه ما على التصديق
 بنائده ما بد ببيان وعلم تقدير انفس الاول لان العلم الثاني وايضا على تقدير ان يكون المراد بالضروري
 البديهي لا يلزم قوله وانما تصوره برسمه ما قبله مثل الاتمام مع علم تقدير ان يكون الضروري بمعنى
 الواجب وهو ضروري ولا يخفى عليك ان صحة العبارة ان يقول بدل قوله توقف تصور العلم بوجه ما
 والتصديق بنائده لا يترتب عليه اذ لا يصح الحمل بينه وبين الضروري الا بتجمل في الجملة فانه لا خفا
 في صحة ثم انه لا سببية في جعل الشرع فعلا اختياريا بالعلم ان يكون تصوره بوجه ما والتصديق بنائده
 مقدمة لا يتوقف لا تصور العلم بوجه ما والتصديق بنائده يترتب عليه اذ هو من مبادي الاعمال الاختيارية
 الا انه لم يوافق بين تصور الشرع الذي هو فعل اختياريا بوجه ما والتصديق بنائده يترتب عليه وتصور
 العلم بوجه ما والتصديق بنائده يترتب عليه وايضا لو كان الشرع في نفسه فعلا اختياريا لا يترتب عدم

على ما يشاء

على ما يستلزم سياق كلامه لزم ترتيب مقدمات وشروط غير متساوية في اولها تحقيق جعل الشيء مقدر
 بدون الشرع على ما اشار اليه في سبق وانما علم ان مبرها مقدمات متساوية في انما اجتماعها ان الشرع
 انما العلم لا يتوقف على تصوره بوجه ما احد ان تصور مسئلة بوجه من علم لا يستلزم ان يكون تصور
 لذلك العلم لا يستلزم حتى يكون ذلك العلم متصورا بذلك الوجه وكيف قد يكون وجه مسئلة من علم انما هو صادق على ذلك
 العلم ولا يتصور تصور شيئا بالابصار عليه وانما يدعي ان الشرع في مسئلة علم عين الشرع في ذلك العلم فاذ
 تصور مسئلة من علم بوجه غير حاسق عليه شرع فيها تحقق الشرع في ذلك العلم مع ان لم يتصور قبل الشرع في بوجه
 من الوجه والاشكال ان الشرع في مسئلة من علم انما يكون شرعا في ذلك اذا كان الشرع في تلك المسئلة لتفصيل
 ذلك العلم في ذلك لا يتصور بدون تصور العلم الذي كانت تلك المسئلة مسئلة من فدا تحقيق الشرع في العلم بوجه
 تصور بوجه ما على ان قضية في ذلك وفيما يدعي ان يشار اليه في هذا العلم ان يمكن ان يجعل كل مسئلة مع مسئلة
 بوجه من علم على نفس تلك المسئلة من غير قصد تفصيل ذلك العلم فاذ حصل كل واحدة من مسائلك المتصور بوجه ما
 القضية المذكورة واحدة منها بمسئلة تفصيل ذلك العلم بدون تصوره بوجه ما وهذا لا يرد لا يتوقف على الشرع
 في ان عين الشرع في ذلك العلم ولكن ان يتحقق من هذا الاشكال بوجهين بعد التامل الصادق والتدبر اللائق
قوله وكذلك مباحث الاتقان لا خفا في ان الاستفاضة والافادة انما يحصلان بالعلم بالاتقان الذي وقع بهما
 التي طلب العلم المقصودة وكونها مستوفى فيها ولا دخل لما هو مذكور في الكتب المنطقية من المباحث المتعلقة
 بالاتقان في ذلك الحصول فانه دخل في حصول الاستفاضة المسائل المنطقية واداءها انما هو العلم بغير الحكم
 والبرهان والذاتي والوضعي والجنسي والفصل والحد والرسوم والقضية والشرطية والحالية والقياس والاستقواء
 والتحليل وغير ذلك من المصطلحات المتعلقة بالعلم ما تاتى تصوراته والتصديقات العلم بمباحث الاتقان
 المذكورة في مباحث الكتب المنطانية **قوله** فتوقف متفرع على قوله وانما تصوره برسمه انما يظهر ان الامور الاربع
 المذكورة في هذا الكتاب منع ظهور ملاحظه تقديره **قوله** فان هذه الامور الظاهرة انما دليله لارادة الملاحظة
 مع ان ما يتفرع عليه قد تم فتوقفه مع ما ذكرنا ان كافي لتلك الارادة على ان يكون الامور الاربع موجهة
 للبصيرة غير موجهة لتلك الارادة وانما يكون موجهة لها وانما ان البصيرة لا يتحقق بدون تلك الايات
 الاربعة والاياب لا يوجب ذلك ولا شك في ان هذه المن قضاها بر وقع تقديره ان يكون ذلك دليله لتوقف
 الشرع على وجه البصيرة على الامور الاربع ايضا مع ان ذلك خلاف ما يتقضي سياق الكلام ولا يرد

هذا جواب ما اوردده المحقق التفتا زاني في شرحه بمرساة التسمية على ان ر حيث تحرف المقدمة بما يتوقف عليه
الشرع من انه ان اردت توقف الشرع عليه لانه لا يمكن الشرع بدونه فهو بين البطلان اذ كثيرا ما يحصل العلم
بدون الامور المذكورة وان اردت توقف الشرع على سبيل البصيرة بمعنى انه لا يمكن الشرع على وجه البصيرة بدونه
فبشرعية ان البصيرة ليست مع محضها مضبوطا بيقينها لا بخلافه في ذكره من المقدمة بل هو معنى يمكن ان
يحصل بغيره ما ذكره وتفصيل الجواب في هذا المعام على وجه تبيينه المرام انما الخار الشئ من الترتيب المذكور
على ما اشار اليه بعد نقوله ما يتوقف عليه الشرع في الآلة لا ندعي ان المقدمة متضمنة في تلك الامور بالبرهان
ولا ان البصيرة متضمنة في مرتبة ولا مضبوطة بحيث لا يخرج عنها شئ بالبرهان حتى لا يغير ما قاله بالامور
المذكورة بل الحق ما ذكره ان توجب ما ذكره في اول الكتب الخيرية والظاهر فائدة ما لا يظهر فائدة
من الامور الثلاثة كما ذكره الكاتب او الامور الاربع كما ذكره صاحب الخط الذي جعل مباحث الاقوال
داخلية في المقدمة بخلاف الكاتب فانه لم يعد منها على وجه المطابقة الحافضة في امثاله هذه المقدمة التي
ليس الحق منها انها مستندة على بل ليس النور الايمان فائدة ما يظهر فائدة فلا يدع عليه ما ذكره
المحقق ولا يخفى عليك ان ما ذكره في حاشية ما اوردده المحقق على الشارح انما يدعي انما يعرف
الشرع المقدمة بما يوجب بصيرة في الشرع لا بما يتوقف الشرع على وجه البصيرة وهو ما يتأصل
الصدوق وما يقال الحق من قوله ولا برهان انما لم يقصد بتوقيف المقدمة بما يتوقف عليه الشرع
على وجه البصيرة مفهوم الصريح المتبادر منه اذ يستلزم ذلك الخيارات المذكورين على وجه القطع
مع انه لا برهان لنا عليه مما مع انتفاء كونها معلوما بالضرورة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء
المقدم على قصد به ما يوجب واجاب الامور الثلاثة والاربع البصيرة لانه في اجاب غيرهما ايا ما بناء
على انه لم يثبت شئ منها لا بالبرهان ولا بالضرورة ولا تشبيهه فان ذلك الجواب وان كان دافعا لما
اوردده المحقق على الشارح الا ان ذلك ليس هائلا في العقل اليه ما اعتبره الشارح ولا خفاة ان المراد
بقوله ولا برهان انما اذا كان ما ذكره غير بعض اوردده على قوله فان هذه الامور موجبة لها **قوله** ان
يتبادر منه ان لم يطل اصبحت حاسن يوجب اذ داخ البصيرة وذكر ما يفتش فيه على تقدير وقوعها كما سئله
رؤسا ثمانية **قوله** ان المراد بما ذكره ان توقيف المقدمة ليس ما هو متبادر منه بل امر اخر ما يرد
عليه شئ على مخلصه فكن على بصيرة ولا تكن من الخاطئين خبط مشوا بحال ذلك التوقيف على غير

مألو

مألو

هذا جواب ما اوردده المحقق التفتا زاني في شرحه بمرساة التسمية على ان ر حيث تحرف المقدمة بما يتوقف عليه

ما هو الحق من ذلك التوقيف ما ذكرنا **قوله** توقف القسم الثاني في العبارة يفيد ان توقف القسم الثاني على كل
من المقدمات والقسم الاول لما يشترط فيه القسم الاول المقدمات وليس كذلك بل هو ان المقدمات والقسم الاول يشترط
في توقف القسم الثاني بمعنى ان كل واحد منهما موقوف على القسم الثاني وهذا المعنى لا يستفاد من تلك العبارة ما لا يتأويل
ر كيك على ما ارتكبه بعضهم **قوله** يتوقف التصديق على التصور وما كان ذلك التصور الذي يتوقف عليه التصديق
نظريا فيتوقف التصديق على بيان احوال المعلومات التصورية التي تبين في القسم الاول ولا شك في احتمال
القسم الثاني على تصديق كذلك فيكون توقف القسم الثاني على القسم الاول بواسطة هذا الوجه وهذا غير قابل في
وجه تعدد مباحث القول الشارح على مباحث الجمل على سبيل ما كان توقف القسم الثاني على المقدمات
غيره على ما انا البين ان يتوقف **قوله** **قال** **القدم** ان نظرية فائدة هذا القسم سطر من قوله يتوقف قيو متباينة
او متخلفة لا لطبيعة القسم الذي هو ذلك الحال يحصل بواسطة انما كل منها اليه قسم هو الجمل في الكتب منها لا
من قسم الكل الذي هو تفصيله وحلله بالاجزاء فالاول ان يقال ان النظرية في الاصل على تقسيم الكل الى اجزاء
يحتاج الى تفصيل بعيد وقد يقال اذ حال الالف واللام في الجمل يبطل الحق الجمعية فيه جميع ما ذكره ان الحق
العلم ان نظرية ما ولا تشبيه عليك ان تقسيم الكل الى اجزاء لا يققه تحقق معنى مشترك بينهما وذلك ليس بطريق
فيما نحن فيه اذ ليس العلم المذكور المطلق الذي يقصد بهما تقسيم اقسامية مع كل بحث بغيره في جميع العلوم
المحدونة وان الحق المتبادر وما يقال في هذا المعام تحقيق واسطة بين القسمين بان يكون بعض
معلومات على نظرية بالمعنى الحق بعضها وبعض معلومة على علمية بالمعنى الذي يقصد بهما كالكلام على ان
من قال ان المنهج منصف فانه ليس شيئا من القسمين المذكورين لتركب منهما وكما حكمه على تقدير ان لا توجد في
توزيعها الايمان اذ المنهج على هذا التقدير جزء منها وهو انما على ما سائر اجزائها ليس كذلك و
لا يبعد دفع ثبات يجعل احد القسمين دفع الى اكل للمعنى الاخير **قوله** يتبينها بحيث ان يكون ذلك الشيء
اعترضا على من اعنفه كون القسمين المذكورين متقاربين لا وان يكون حقيقة على
تقدير اعتقاد عدم التقارب بينهما **قوله** لا بد ان يكون تخفيفه على المتناقض اذ يجوز
ان يكون علم في هذه اداة التحقير غير من غير ان يكون كيفية ذلك التحقير معلومة منه بل
لا يكون المعلوم الانفس كتحقير غيره بدون الكيفية الا ان يقال ليس لها علم يعلم منه تحقير
الغير بدون معلومية كتحقير **قوله** انما دفعه الظاهر ان المراد ما هو الذي مصلح يكون الدهن متعللا

في حصوله ولا يكون له وجود في الخارج بل هو في ذاته ما يكون له وجود في حصوله وليس له وجود في الخارج
 العمل الموجود في الوجود من الخارج وبالعقل الخارجي ما وجد فيه **بشيء** ليس له وجود في ذاته ما قد نشأ فيه بان
 وجوده لا يكون الاعمال وجودها العقل لا هو بقدرتنا واختيارنا اذ لا يتصلها ونشأ كاعتقادها
 لو كان المراد بالوجود المعبر عنه في الحكمة الوجود الخارجي لم يزد كذا في تعريف الحكيم بانها لا يتصل في عين
 الموجودات التي لم يكن وجودها بقدرتنا واختيارنا بل لا يتصل بها في عينها يكون الوجود خارجي ولكن
 لا يكون وجوده مدورا في عينه ان يكون المطلقا بغيره في الحكمة النظرية اذا حذر فيه الاعيان في عين
 الحكيم على ما سبق **بشيء** ليس له وجود في ذاته ما وجد فيه **بشيء** ليس له وجود في ذاته ما قد نشأ فيه بان
 الاشكال في وجوده اقل من **بشيء** ومنه **بشيء** جواب لا على ما يتصور ما سبق من ان البحث في اذ كان في المعقولات
 الثانية لم يكن **بشيء** بل يتعلق بكنية عينها على ان ذكر بكنية موضوع العمل المعقولات الثانية ولا يترك
 في ان لا بد من ملاحظة مقدمة البحث في ذلك ان يكون موضوع العمل المعقولات الثانية في نظر الحكيم
 حتى يتبين قولا لا يترك في عينها **بشيء** كما في الحكمة العملية يحتمل ان يكون مثالا للنفق المنقذ في الاول يكون المنقذ ولا يجب
 العمل من تلقى علم بكنية ان يكون موضوع العمل كان الامر في الحكمة العملية كذلك في عينه بكنية العمل مع ان موضوعه
 الان في عينه ليس بعلمنا على ان موضوع العمل في طرفة عين حيث انها تصدق بها الافعال والاخلاق المروعة والمذكورة
 لا لا يعمل في عينه الثاني يكون المعاني بكنية فعله بكنية ان يكون موضوع العمل كان في الحال في الحكمة العملية
 العمل كذلك في موضوع العمل وقدما لبعض الان في ان المراد من الاول المطابق كلامه على ما حققه المحققون من ان
 موضوع الحكمة العملية النفس التي طرفة الان في عينه من الحقيقة المذكورة الان ما اختاره قدس سره في تعريف الحكمة العملية
 انها التي تحت فيها يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا بغير ان الحاشية عند موضوع العمل لا النفس التي طرفة
 بناء على ان موضوع الحكمة العملية اذ كان النفس التي طرفة على ما علمه المحققون لم يكن تعريفها بانها التي
 تحت فيها يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا ووجه قد يقال كذلك ان كان لفظ ما في قوله عبارة
 عن الموضوع على ما هو المضاف الشاي بعد البحث الداخلي لفظ عين واما اذا كان عبارة عن العمل لفظا **بشيء**
 في هذا الحكم كلمات شتى ليس في تعريفها الا لفظ **بشيء** كاللغة اعم من ان يكون **بشيء** في عينه عن المقدم
 هو الحكيم اذ لا يتصل فيه عن الاعيان بل عن المعقولات الثانية التي ليست باعيان ولا خفا في ان اعتبار
 ذكر القيد في تعريف الحكيم كما المنطوق منها كغيره من الافاق مما ان علم الحاشية **بشيء** في عينه عن العدة

٨٣

قد علم
 مع ان ذلك

لا فائدة في

الذي

قد علم ان وجوده لا يكون له وجود في الخارج بل هو في ذاته ما يكون له وجود في حصوله وليس له وجود في الخارج
 العمل الموجود في الوجود من الخارج وبالعقل الخارجي ما وجد فيه **بشيء** ليس له وجود في ذاته ما قد نشأ فيه بان
 وجوده لا يكون الاعمال وجودها العقل لا هو بقدرتنا واختيارنا اذ لا يتصلها ونشأ كاعتقادها
 لو كان المراد بالوجود المعبر عنه في الحكمة الوجود الخارجي لم يزد كذا في تعريف الحكيم بانها لا يتصل في عين
 الموجودات التي لم يكن وجودها بقدرتنا واختيارنا بل لا يتصل بها في عينها يكون الوجود خارجي ولكن
 لا يكون وجوده مدورا في عينه ان يكون المطلقا بغيره في الحكمة النظرية اذا حذر فيه الاعيان في عين
 الحكيم على ما سبق **بشيء** ليس له وجود في ذاته ما وجد فيه **بشيء** ليس له وجود في ذاته ما قد نشأ فيه بان
 الاشكال في وجوده اقل من **بشيء** ومنه **بشيء** جواب لا على ما يتصور ما سبق من ان البحث في اذ كان في المعقولات
 الثانية لم يكن **بشيء** بل يتعلق بكنية عينها على ان ذكر بكنية موضوع العمل المعقولات الثانية ولا يترك
 في ان لا بد من ملاحظة مقدمة البحث في ذلك ان يكون موضوع العمل المعقولات الثانية في نظر الحكيم
 حتى يتبين قولا لا يترك في عينها **بشيء** كما في الحكمة العملية يحتمل ان يكون مثالا للنفق المنقذ في الاول يكون المنقذ ولا يجب
 العمل من تلقى علم بكنية ان يكون موضوع العمل كان الامر في الحكمة العملية كذلك في عينه بكنية العمل مع ان موضوعه
 الان في عينه ليس بعلمنا على ان موضوع العمل في طرفة عين حيث انها تصدق بها الافعال والاخلاق المروعة والمذكورة
 لا لا يعمل في عينه الثاني يكون المعاني بكنية فعله بكنية ان يكون موضوع العمل كان في الحال في الحكمة العملية
 العمل كذلك في موضوع العمل وقدما لبعض الان في ان المراد من الاول المطابق كلامه على ما حققه المحققون من ان
 موضوع الحكمة العملية النفس التي طرفة الان في عينه من الحقيقة المذكورة الان ما اختاره قدس سره في تعريف الحكمة العملية
 انها التي تحت فيها يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا بغير ان الحاشية عند موضوع العمل لا النفس التي طرفة
 بناء على ان موضوع الحكمة العملية اذ كان النفس التي طرفة على ما علمه المحققون لم يكن تعريفها بانها التي
 تحت فيها يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا ووجه قد يقال كذلك ان كان لفظ ما في قوله عبارة
 عن الموضوع على ما هو المضاف الشاي بعد البحث الداخلي لفظ عين واما اذا كان عبارة عن العمل لفظا **بشيء**
 في هذا الحكم كلمات شتى ليس في تعريفها الا لفظ **بشيء** كاللغة اعم من ان يكون **بشيء** في عينه عن المقدم
 هو الحكيم اذ لا يتصل فيه عن الاعيان بل عن المعقولات الثانية التي ليست باعيان ولا خفا في ان اعتبار
 ذكر القيد في تعريف الحكيم كما المنطوق منها كغيره من الافاق مما ان علم الحاشية **بشيء** في عينه عن العدة

مفتوح

لا بد من العلم بالبرهان
 لا بد من العلم بالبرهان
 لا بد من العلم بالبرهان

بالاعتقالية ما ينعين انما هو ادبها المعلومات بهذا الا ان تعرف العقلية عن الفكر وقد يقال بل هو من هذا الدليل
 كون مثل القدرة والارادة موجودا ذهنيًا ككونها صورًا عقلية اى قائمة بالعقل صانته موجودًا في
 الا ان يراد بها الصورة قد توجد في الذهن بذواتها لا خفاء في ان اختصاص هذا الجواب بالسؤال
 المذكور على تقدير كون العلوم بمعنى التصديقات موجودة ذهنية وان كان قد كان اذا اعتبرت توجع
 انه اراد بها المكلف لا ينعين ان يقال ان المسائل توجد في الذهن بذواتها بل كوجودها في الذهن بالذات
 ليس الا كالفكر والمعلوم من حيث هو معلوم ليس كذا **فقد** ان سيجب ان يتبين ان هذا القول لا يفيدها ما سبق
 لاجل ان ذكرنا توقف عليه وان هذا الجواب يقتضي ان يكون تصور العلم حصة بالذات لا اقدم
 على الشروع والتعريف ان ما ذكره لا التصديق بها دم يكون غاية العلم نفسه **فقد** فخصوا باعتبار
 ظاهر كلامه في الجواب بغير كون نفس العلم الآلي باعتبار الوجود والذهنية لا باعتبار الوجود الحاصي اذ
 لا اختصاص لما ذكره بالعلم الغير الآلي **فقد** ونسب قايده هذا الكلام بعد تمام الجواب ببيان ان المعارف
 بين الوجودين ويجوز ان يكون الشارة للبيان علاقة اطلاق الوجود في الخارج في جواب السؤال
 الاول في الموضوع على وجود العلوم في الذهن بذواتها على سبيل المثال في قولنا لا في ان المعنى
 حصول العمل لا العمل والعلوم وحصولها انفسها في نوع على ما في قوله **فقد** سواء كان العمل
 لا يشك ان الحق بالذات في كل عمل انما هو ما يرتب عليه لا يتوقف على هذه العبارة على ما لا بد
 عليه **فقد** والشك في ان المنطق على التاييد لا خفاء في ان الحق من توطئة تعميم العلم الى غير
 الحق ترتب هذه الشرطية وما يتبعه عليه فيتعلم منه انفسها ما بين ان العلم اذا كان غير الحق لم يرتب
 عليه كذا الا لم يكون لتوطئة ذلك التعيم قايده ومن اذيق ان ذلك خلاف ما اشتد فيهم من انه
 لا بد في تحصيل كل علم انما كان او غير الحق من التصديق بالغاية وتعيين الغاية بالمغايرة انما يكون
 طائفة افادة توطئة تعميم العلم الى ما فيه الحق اليه اذا كان ما اشتد فيهم من انفسها بالعلم الآلي
 مع ان ذلك ليس كذلك **فقد** لان تحصيل فعل اخيرا كذا لا شبهة في ان اختيارية الفعل انما يقتضي
 التصديق بغاية ما سواه كان مطابقا او غير مطابق جازما او غير جازم على ما سبق لا التصديق
 بالغاية الحق من الا ان يقال اخيرا واختيارية الفعل ذلك التصديق ليس مقصودية ذلك
 التصديق بل الاستلزام ما هو الواجب عن التصديق بغاية مطلقة وفيه **فقد** ادلوه كقوله

لا بد

لا بد للاستلزام لا لعدم البرهان بل لعدم الذكر بل عدم الذكر امرين في نفس غير حق في البين بل نقول
 ما هو طريق العلم بعدم البرهان طريق العلم بعدم الذكر المذكور وقد يقال والا وجه ان يقر السؤال في هذا
 المقام بوجه آخر وهو ان في هذا الفصل ليس لا تصور الغاية بل تصور المنطق بالغاية ولا يستغنى عن ذلك
 من ذلك التصديق بالغاية **فقد** في سبعة بانه يمكن ان يستغنى عن ذلك التصديق من ذلك التصديق على الوجه الذي فصل
 قد سكره ولو سلم انه لا يستغنى عنه ذلك فنعني ان امر اخر يغير ذلك التصديق اذ العلم بان احتياج الناس اليه
 لسبب معين هو الغاية فيتعلم العلم بكونه قريبا عليه **فقد** لا حاجة به هنا الظاهر ان ذكرنا ان ما من العلم ان
 المذكورة وتفصيله انما لا يتم ان كونه مذكورا يستلزم كونه مبرهنا عليه فان ذكرنا تغيير التسليم لو كان مذكورا
 صريحا وانما لو كان مذكورا اخصا فلا لا شك في ان ذلك التصديق مذكور ضمن في هذا الفصل فان من تصور
 الامر اولا هو بين واعلم انه قد سكره نظر المثال ما ذكره المصنف من التوفيق المذكور لانه انما قد توفيقا والا
 فليس في هذا الكتاب ذلك التصديق على ما يقتضيه قوله فان من تصور المنطق **فقد** فانه ينعين ان التوفيق المذكور
 في هذا الكتاب ذكره الحق ببيان ان في هذا الفصل ما يغير ذلك التصديق بحيث يرتب العلم بالبرهان في تعميم
فقد فانه يتصور ولا يشك في ان هذه العبارة تفيده ان تصور المنطق على الوجه المذكور يستلزم ذلك التصديق
 ومن الذين انه لا يستلزم ذلك الاستلزام انما هو الحق ولا بالعكس يظهر ذلك من قولنا **فقد** وكيف لا يكون
 كيف لا يكون عدم الاحتياج الى البرهان وقد يقال اذا كان ذلك التصديق مما يتضمن العلم المذكور ومن البين
 ان ذلك العلم حاصل من البرهان لزم حصول ذلك التصديق من البرهان بالواسطة فكيف يكون ذلك وكيف مع
 ان حصولها يحصل بالبرهان بيا في ذلك وهو ذكرنا ان الاصل من الاصل انما هو ان حاصل بطريق
 الضرورة لا بالنظر اذ الاصل فلا على ان النظر في ما يكون النظر لاجل العلم ان كذا حصل عقيد النظر
 فهو نظر على ما اختاره بعض المحققين فانه خلاف الاصطلاح الدابر بين القوم وما يليق ان يقال
 اليه في هذا المقام ان الاحتياج الى التمسك بالبرهان لا يتضمن العلم بكون ذلك الامر غاية لذلك الشك وكيف العلم
 يكون الاحتياج الى الشرط لسبب حصول كذا وغير متضمن للعلم بكون الشرط وعناية الشرط وقوله
 ذكرنا بكونه هو الغاية التام لو علم كون الامر الذي يحكي في التمسك به الى المنطق غايته من الحق كما في المذكورة
 في بيان الحاجة وذلك محل ما لم يكن ان المستفاد من وجه الجواب ان التصديق بالغاية حصل ضمنيا
 فلا حاجة الى البرهان والتمسك من قولهم ان التحصيل فعل اخيرا **فقد** فلا بد من التصديق بالغاية

ان يكون ذلك التصديق واجب الحصول اصاله لا ضمن وقد يقال مقصودهم بذلك ان يكون حيا
او يتو اذ ما هو ضروري حصول ذلك التصديق على اوجه كان بلاتفاق وتاما نطلق في الحقيقة
قد يطلق الحقيقة في الاصطلاح على ما يشمل الموجود والمعدوم والا فلا يقال لفظ الحقيقة يطلق على
معنيين احدهما ما يشمل الموجود والمعدوم وثانيهما ما يخص الموجود والمراد هنا هو المعنى الثاني
التي ان يكون ذلك التصديق على ما لا يخفى **مطلب** هذا اللفظ مشهور بين الجمهور بغير الحزم وهو غير ملائم
لهذا المقام سواء كان اضافة الى الاصناف اليه بيانية او لا اذ ان اللفظ في نفسه قد لا يرجع اليه وهو
غير مناسب لان تقديره ان يقع وبالكسر غير مشهور الا انه يناسب رجوع ذكر التصديق اليه على تقدير جعل اللفظ
بيانية وجعل المطلب بالغة مصدر اعميا بمعنى المطلوب وجعل ذكر التصديق اعميا لا ما اضيف اليه
مالا ولا به **مطلب** والتصديق على قسمين القسم الاول ان يكون التصديق على ما لا يخفى في نفسه
لا باعتبار المفهوم ولا من حيث هو موجود ولا تصديق الذي لم يتعلق العلم بوضع لفظه ويكون وجوده
وان كان تصديق كذا كذا كذا والتصديق بالتصور ان كان مطلوبا بما ذكره غير نافذ في ذلك وهو تصور
الشيء باعتبار مفهومه لا شك في ان هذا التصديق شامل للتصور الحاصل من اللفظ الاسمي سواء كان تاما او قصرا
والالتصور الحاصل من الرسم الاسمي تاما كان او ناقصا بل يقول لما يلزم ان يكون التصديق على مفهوم
منه انما حصل من الحد والركب الاسمي بناء على جواز كونه حاصلا للحد الفروقة وعلى هذا فنقول
والطلب ما لا يشترط فيه ولا يشترط فيه التصديق بان يتقدم من قوله وطلب به التصديق قبل
العلم به من هذه العبارة ان تصور الموجودات بعد العلم بوجودها لم يكن تصورا للحد المفهوم
مع ان ذلك ليس كذلك بل بيانية كون تصور الشيء الموجود الذي علم وجوده وتصور الحد المفهوم تصوره من حيث
انه موجود كما ان الشيء قد علم مع قطوع النظر عن الطلب قد فطر من ذكره ان تصديق تصور الحقيقة يقول
لتصور الشيء الذي علم وجوده ليس على ما ينبغي **مطلب** التصديق حقيقة هذا التصديق من التصورات الحاصلة
من الاقسام الاربعة لتعرف الحقيقة المعاني للوقوف الاسمي بل للتصور المتعلق بالموجود الحاصل الذي
علم وجوده اذ كان حاصلا على وجه الفروقة على ما ذكرنا في تصور الشيء كذا هو الاسم في قوله والطلب
له الحقيقة موازنة على الوجه الذي ذكره في تصور الشيء كذا هو الاسم **مطلب** وكذا التصديق لابد ان يعقد
التصديق بما لا يصدق الا على التصديق الالهي بل يصح الحكم بالاطمئنان في القسمين المذكورين او يقول

هذا التصديق الالهي لا يكون على وجه الفهم بل على وجه العلم
فان العلم لا يتوكل على الفهم بل على وجه العلم بالشيء كذا هو الاسم
فان العلم لا يتوكل على الفهم بل على وجه العلم بالشيء كذا هو الاسم
فان العلم لا يتوكل على الفهم بل على وجه العلم بالشيء كذا هو الاسم

التصديق

التصديق السببي بحيث يرجع الى الالهي كذا هو الاسم **مطلب** والا التصديق قد يقال والاولى ان يقال ان التصديق
يجوز غيره بل يبين ما لا بد ان ذكره يستحق القول به ولا يخفى ان رجوع التصديق الى الشيء المذكور لا يقتضي
ان يكون ذلك مرجعا الى الوجود المذكور في التعبير عنه بالتصديق **مطلب** والطلب الاول في ان التصديق بوجود
الشيء في نفسه قد يكون غير متبعا الى الطلب وكذا التصديق بوجوده لغيره فلا يقتضي قوله الطلب ان يكون
معنى تلك العبارة والطلب لغيره فيما يتحقق فيه الطلب على البسيطة هو لا يخفى ان هذا غير متبعا لغيره
في نظيره **مطلب** فان التصديق به من سوال مشهور وهو ان التصديق بوجود الشيء ان يتوقف على كونه
يوجد على تصور الذي يفيد الحد المقام الاسمي الذي لا يقع في جواب ثالث هذا لا بد من العلم بالحق في تصديق
بالقبول وجعل تصور الشيء بمفهومه المستفاد من عبارة اعم من التصديق الذي حصل من الحد التام الا ان
من التصديق الحاصل من الاقسام الثلاثة السابقة للوقوف الاسمي لا يفيد حكم المذكور بناء على ان طلب التصديق
بوجود الشيء غير متوقف على شيء من التصورات الحاصلة من الاقسام الاربعة للوقوف الاسمي على ان علم ذلك التصديق
على ما هو اعم مما يحصل من الحد التام الاسمي على الوجه المذكور بناء على ما هو اعم مما ذكره موازنة لفظية
بناء على ان المراد بمفهوم الحد المفهوم لم يثبت في السياق فيكون المراد بالشيء اللفظ وليس المراد بطلب
التصديق بوجود اللفظ فلا بد من شيء لا يفيد التقدم المتأخر وانتال هذه العبارة في بيان ذلك المذكور
والتي قد علم ان حصوله لم يبد من شيء لا يفيد التقدم المتأخر وانتال هذه العبارة في بيان ذلك المذكور
كثرة كلامهم وبعض الافاضل تصحي قولهم فان الشيء لم يتصور مفهومه في بيان ذلك المذكور
كلما لا يليق ان يقال **مطلب** كافي مطلب بل لا يخفى عليك ان مطلب الحقيقة انما يستحق التصديق
بوجوده الى ما به السبب لعمدة وذلك لا يستحق ان يكون ذلك التصديق نظر باحق بطلب البسيطة
وجعل مطلب على البسيطة انما يتحقق من التصديق بوجوده الى ما به السبب لعمدة انما يتحقق من التصديق
خلاف النظر وان كان عبارة **مطلب** في ما سياتي حيث قال ان هذا التصديق حقيقة على ذلك
لا يخفى **مطلب** من حيث انه موجود لا شك في دلالة هذه العبارة على ان تصور الشيء الموجود في الوجود
ولا يتصور على تقدير كونه معلوم الوجود غير كاف في حصول تصور الشيء كذا هو الاسم **مطلب** في ان العلم بالوجود كاف
الا ان قولهم الحد الاسمي يتقلب هو بعد العلم بالوجود احد حقيقيا فغيره ان العلم بالوجود كاف
في حصول تصور الشيء كذا هو الاسم **مطلب** لا ان يحل ذلك القول على خلاف ما يدل عليه ظاهره **مطلب**

مع قيد التوقف المذكور متوزع على ما قبله ذلك الاعتبار لا يشترط العلم ولا شك في ان ذلك على تقدير كونه
 تاما يصح على تقدير كونه المنطوق عبارة عن التصديقات المخصوصة لا على تقدير كونه عبارة عن المعلومات
 المخصوصة ويكفي ان يقال ان الحق من ذلك لا يشترط ان توقف الكالات المذكورة على المنطق ليس الا
 باعتبار وجوده في الذهن سواء كانت تلك الكالات موجودات ذهنية كونهما صور اعلمية وموجولات
 خارجية وقوله لم يشبه ايضا ان وجوده في الخارج اشارة الى ان ذلك ليس الحق ان توقفها على وجود
 المنطق في الذهن لازم من كونها صور اعلمية على ما يستدعي ظاهر العبارة **فقد** لم يشبه ايضا ان كانت
 لا يشبه ان كون تلك الكالات اذا كانت موجودات ذهنية يتوقف على وجود المنطق في الذهن قد يقال
 ان ان يراد ان تلك الكالات على تقدير كونها موجودة في الخارج موقوفة على اشتباه على الوجود والذهن
 الاصطلاحي المنطق المعامل بالوجود الى ربحي فحينئذ يشبه وانما لم يذكر لو كان تلك الكالات ظاهر التوقف
 على المنطق باعتبار وجوده في الذهن فيذكر الحق ان ذلك ليس كذلك وانما ذكر الكالات لتوقفها على وجود
 الذهني المعنوي الحقيقي في الوجود الى ربحي ومن العلوم ان تلك الكالات لا يفيد ما سبق الكلام لاجل ان توقفها
 ان فرض كون تلك الكالات موجودات خارجية ليس لم كون المنطق موجودا كذلك وفيه ما فيه والعلوم
 ان الاولى ان يقرر الاعتراض بوجه اخر وهو ان كون تلك الكالات صور اعلمية يستلزم ان لا يندرج
 في قوله وكل ما يجزى الى الامور الثابتة ثبوتها اذ كثيرا ما يجزى الى الامور العدمية الموجودة الى ربحي على
 ما اشرنا اليه وما يتعلق به **فقد** وعلى التقديرين لا يلزم وجود المنطق في الخارج فلا يلزم ان يكون له حقيقة ومما قررت
 انصافه لو كان الاول ان يقال بل قوله فلا يكون له حقيقة فلا يلزم ان يكون له حقيقة اذ لا يلزم ان لا يلزم
 ان يكون له حقيقة لانه يلزم ان لا يكون له حقيقة والفرق بينهما وبين وجه الوجه الذي حصل للمعنى الكلام في ذلك
 الا انه لا يلزم ان يقال بل قوله فلا يكون له حقيقة اذ لا يلزم ان لا يكون له حقيقة اذ لا يلزم ان لا يكون له حقيقة
 تلك الكالات موجودات ذهنية او موجودات خارجية لا توقفها على وجود المنطق مطلقا في الذهن سواء كان
 عبارة عن التصديقات المخصوصة او عن المعلومات المخصوصة والحكم بان المنطق على تقدير كونه عبارة
 عن الموجودات المعلومات موجودا ربحي فله حقيقة انما يربطها بقوله لوقيل في سابق ان لا حقيقة للمنطق وليس كذلك
 بل قيل لا يلزم له حقيقة ان يكون له في الذهن ان يكون له حقيقة حتى يكون له وجوده وقد يقال ان ذلك السؤال انما
 ورد على ما ذكره على هذا الوجه وبعضهم في النظام بيان هذا السؤال بما قبله كالات لا يلزم عليها العلم فاما

للكالات

حيث تارة ما على بيان الحاجة الى العلم
 غاية العلم والنفس من الكالات على علمها

لا مكان ان يقال لا يخاف ان بناء التوجيه على كلام قيل مع معلوم كلام محقق يصح بناء التوجيه عليه
 مما استبعد العقل السليم وقربا الى اختيار ذلك مع تلك المعلومات فتخذه اذ ان المتكلمين والمطالع على
 ان ضعف الكلام الذي لورده في هذه الكتب كما اورد عليه عدل في شرح السالك في توجيه اربابنا
 الى التوجه الى ما لا يرد عليه ذلك لا يرد وهو قريب مما ذكره بقوله لا يمكن ان يقال **فقد** كان موضوعه
 اشارة الى ان من كون المنطق موجودا خارجيا فان قيل ذلك انما يكون ما ان لو كانت موضوعا
 ما يلزم عين موضوع العلم ومن البين ان ذلك ليس كذلك فلو كان موضوع علم غير موجود خارجي
 يستلزم كون موضوعات جميع ما يلزم كذلك بناء على ما قرره بحث الموضوع **فقد** بخلاف العلوم فانها لا تخفى
 فيها المانع الثاني بل المانع فيها ليس الا اشتراكها في كونها معلومات على النسب الى الوجود ولها في الخارج **فقد**
 ولما اشتمل بين الحاجة على هذه الامور الثلاثة لا خفاء في ان الامور التي اشتمل بين الحاجة على هذه
 الثلاثة ثلثتها ما ذكره الشرح واحد منها هو التصديق بوجود المنطق الذي يتوقف عليه تصور حقيقة
 على ما تقدم وقد اعتبر قدس سره ذلك من المعاصرات كان بيان الحاجة اخرى الى الوجود في التوجيه التي
 فان قيل ذلك كون التصديق بوجود المنطق معتبرا في التوجيه الاول ايهم ولا يبعد بعدا ما ان يكون
 قول قدس سره في التوجيه مقام التصديق بالوجود اشارة الى المعذرة من ذلك في عدم ان يقع مع كون بيان
 الحاجة مستحلا عليه واعتبارا من المعاصرات المعذرة في التوجيه الثاني **فقد** قد عرفت انه لا يلزم ليس المراد
 من هذه العبارة ان كل واحد من الامور المذكورة مقدمة للشرح على بصيرة على ما يستدعي ظاهرها
 اذ بعضها اخر التصديقات بالاجتناب الى المنطق ليس مقدمة للشرح اجملا على ما فصل في سبق بل اريد
 بها ان بعضها مقدمة للشرح على بصيرة وبعضها وسيلة الى حصول مقدمة للشرح على بصيرة الا ان ذلك
 قوله لا يلزم يقتضيه خلاف ما قرره قدس سره من ان التصديق بوجود المنطق غير متوقف على التصديق
 بالاجتناب اليه ولا شك ان ذلك ليس الا بواسطة توقف التصديق بوجود المنطق على التصديق بالاجتناب
 اليه وانما في ذلك توسع الوجوب المستفاد من قوله لا يلزم من الوجوب العقل على كامل وسياق
 من كلام قدس سره ما يدل على كون التصديق بوجود المنطق متوقفا على التصديق بالاجتناب اليه **فقد**
 وقد عرفت انهم لم يعمد من كلام الشرح في بيان التوجيه الاول واعتبار قوله وقدم والظن انه قدس سره اخذ
 ذلك من تقرير الشرح التوجيه الثاني اذ ذكر حقيقة اعتباره ايضا في التوجيه الاول بناء على ان المنطق بالاجتناب

عما

ولا شك

فيها واحد لا يخفى ان ملا حظ التوجيه الثاني يقتضي ان يعطف قوله وقد علم قوله عنون وذلك انما يستقيم
 لم استعمل قوله ولا يخفى ان الحاجة على هذه الامور الثلاثة لتقدم عليها وذلك مما لا يخفى في حال وقوع
 التكرار الذي انما في ذلك التقدم انما في ذلك الاشتغال بالاشتمال على الامور المذكورة وذلك
 التقديم لرفع التكرار في حال الاشتغال على فطره سلبه انما في ذلك التقديم بيان الحاجة على كل واحد من الامور
 الثلاثة المذكورة ومن البين ان التقديم بيان الحاجة على التصديق بالاقتناع في المنطق مما ليس وجهه واما
 انقضاء ذلك التكرار في ذلك التقديم باعتبار انما اذا قدم واحد منها ثم ذكر بيان الحاجة المحتمل على تلك الامور الثلاثة
 حصل التكرار بخلاف ما اذا قدم بيان الحاجة عليها فانما يحصل ذلك التكرار بواسطه ان لم يلاحظ كل واحد منها
 الاسرة واحدة **علان** ذلك السبب قد اتي عليك من قسمة تتعلق بهذه العلم قد ذكر **ثبت** وجوده من الاشياء
 على صيغة بناء على كل حقيقة تصور غائية متصوفا موقوف على وجوده **ثبت** متوقف على التصديق بالوجود لا شك
 في ان اعتبار التصديق بوجود المنطق في توجيه الثاني يقتضي ان يعقبه ذكر بيان الحاجة في التوجيه الاول بناء
 على ان المنطق هو واحد منها واحد فاقض ذلك ان يقول انما في ذلك الاشتغال على الحاجة على هذه الامور الثلاثة
 ولا يشغل بيان الحاجة على هذه الامور الاربع اذ التصديق من الامور الاربعة اشتمل عليها بيان الحاجة وان لم يكن
 داخلها في المعاهد المذكورة على ما دل عليه عبارة الكتاب من ان ذلك العلم في حاشية الكتاب بما يعقبه ذلك
 ان قوله انما في ذلك المعاهد ان تصور الغاية خارج عنها ولا يشترط في ان التصديق بالغاية اذ ان
 خارجا عن المعاهد المذكورة التي كان بيان الحاجة اخر ما يخفى اليه لم يعد التوجيه الثاني ما سبق لاجل الكلام
 كما في التوجيه الاول وقد تقدم عن جانب الشئ نعيم كلام في التوجيه الثاني ان تصور المنطق باعتبار
 الوجود انما هو تصور ماهية الموجودة باعتبار الغاية على ما اشار اليه في كسر يقول وهو المراد من تصوره
 بحسب الحقيقة قد مر في كسر فيما سبق بان من تصور المنطق بان ذاته فانه فانه متصور غائية ويصدق بغيرها
 عليها ولا يخفى ان ذلك يعيد ان تصور المنطق باعتبار الغاية يستلزم التصديق بنبوت تلك الغاية لا وترها
 عليه فيلزم ما قرر في دخول التصديق بالغاية في المعاهد التي كانت بيان الحاجة او ما يخفى اليه وان لم يعبر
 في كسر فيها فاعلم ان ذلك موقوف على ان يكون بيان الحاجة موقفا عليه لكل من الامور المذكورة ومن
 البين ان الحكم بتوقف التصديق لوجود المنطق اعلى بيان الحاجة انما هو بواسطه ذكر التصديق على التصديق
 بالاقتناع اليه المتوقف على بيان الحاجة ولا يخفى ان الحكم بتوقف التصديق بوجود المنطق على التصديق بالاقتناع اليه

في توجيه الثاني يقتضي ان يعطف قوله وقد علم قوله عنون وذلك انما يستقيم لم استعمل قوله ولا يخفى ان الحاجة على هذه الامور الثلاثة لتقدم عليها وذلك مما لا يخفى في حال وقوع التكرار الذي انما في ذلك التقدم انما في ذلك الاشتغال بالاشتمال على الامور المذكورة وذلك التقديم لرفع التكرار في حال الاشتغال على فطره سلبه انما في ذلك التقديم بيان الحاجة على كل واحد من الامور الثلاثة المذكورة ومن البين ان التقديم بيان الحاجة على التصديق بالاقتناع في المنطق مما ليس وجهه واما انقضاء ذلك التكرار في ذلك التقديم باعتبار انما اذا قدم واحد منها ثم ذكر بيان الحاجة المحتمل على تلك الامور الثلاثة حصل التكرار بخلاف ما اذا قدم بيان الحاجة عليها فانما يحصل ذلك التكرار بواسطه ان لم يلاحظ كل واحد منها الاسرة واحدة علان ذلك السبب قد اتي عليك من قسمة تتعلق بهذه العلم قد ذكر ثبت وجوده من الاشياء على صيغة بناء على كل حقيقة تصور غائية متصوفا موقوف على وجوده ثبت متوقف على التصديق بالوجود لا شك في ان اعتبار التصديق بوجود المنطق في توجيه الثاني يقتضي ان يعقبه ذكر بيان الحاجة في التوجيه الاول بناء على ان المنطق هو واحد منها واحد فاقض ذلك ان يقول انما في ذلك الاشتغال على الحاجة على هذه الامور الثلاثة ولا يشغل بيان الحاجة على هذه الامور الاربع اذ التصديق من الامور الاربعة اشتمل عليها بيان الحاجة وان لم يكن داخلها في المعاهد المذكورة على ما دل عليه عبارة الكتاب من ان ذلك العلم في حاشية الكتاب بما يعقبه ذلك ان قوله انما في ذلك المعاهد ان تصور الغاية خارج عنها ولا يشترط في ان التصديق بالغاية اذ ان خارجا عن المعاهد المذكورة التي كان بيان الحاجة اخر ما يخفى اليه لم يعد التوجيه الثاني ما سبق لاجل الكلام كما في التوجيه الاول وقد تقدم عن جانب الشئ نعيم كلام في التوجيه الثاني ان تصور المنطق باعتبار الوجود انما هو تصور ماهية الموجودة باعتبار الغاية على ما اشار اليه في كسر يقول وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة قد مر في كسر فيما سبق بان من تصور المنطق بان ذاته فانه فانه متصور غائية ويصدق بغيرها عليها ولا يخفى ان ذلك يعيد ان تصور المنطق باعتبار الغاية يستلزم التصديق بنبوت تلك الغاية لا وترها عليه فيلزم ما قرر في دخول التصديق بالغاية في المعاهد التي كانت بيان الحاجة او ما يخفى اليه وان لم يعبر في كسر فيها فاعلم ان ذلك موقوف على ان يكون بيان الحاجة موقفا عليه لكل من الامور المذكورة ومن البين ان الحكم بتوقف التصديق لوجود المنطق اعلى بيان الحاجة انما هو بواسطه ذكر التصديق على التصديق بالاقتناع اليه المتوقف على بيان الحاجة ولا يخفى ان الحكم بتوقف التصديق بوجود المنطق على التصديق بالاقتناع اليه

توقف

معلق

يتوقف اربع من كلامه قد سجد اخذ قوله ولا يمكن نبوت التصديق بوجوده من ذلك ان ذلك
 التصديق غير متوقف على التصديق بالاقتناع اليه وقد يخلف عن ذلك بان الحكم بتوقف كل من الامور
 على بيان الحاجة انما هو على سبيل التعقيب لا يعبر بكتاب بيان خلاف الظن العجالة بان المراد منها كون بيان
 الحاجة موقفا عليه في الجملة لا بالنظر في كل واحد من الامور المذكورة فان كان بيان الحاجة اقترافا على انما
 لا يتوقف على توقف كل واحد على كل واحد يحصل ذلك بالاستعانة من الترتيب الذي فضل قد ذكره بقوله فان
 تصور الحقيقة لا يقول لا بعد ان يجعل ذلك قربة على كل قول لم يكون موقفا عليه على ما ذكرنا **قال** انما اذا
 يتوقف بيان الحاجة على موقفه قربة ان يتوقف بيان الحاجة على موقفه لا لا يجب تصديره لغيره بل لا بد
 يتوقف عليها يتوقف على مقدمات اخر كما يظهر ذلك من تفصيل الفصل المنعقد لبيان الحاجة نعم ان لا يجب توقف
 عليها تصدير الفصل بشكل موقوف لم يتوقف بيان الحاجة الا عليها من ان ذلك ليس كذلك والقول بان ما يتوقف
 بيان الحاجة يتوقف على تلك الموقفات يتوقف عليها بيان الحاجة فاستحققت بسبب ذلك التصديق انما اعطى
 لما ذكره ما في العلم انما لا يقال واذ قد توقف بيان الحاجة على نعيم العلم التصديق والتصديق على
 ما يتوقف بيان الحاجة بالذات انما هو على نعيم العلم لا على موقفه ولا يشك في ان الكلام لغيره انما
 لا يذكره الشئ **وسمى** ذلك الكلام هذا في انما يذكره الشئ في اخر الشئ المتعلق بقول المصنف البعض
 من كل منها نظرا لقوله ولا يذكر نعيم العلم التصديق والتصديق مستدر انما العلم باسمه يستلزم ضرورة
 ولا نظرية الا في البيان وقوله وما هو الحق في شارة الله تعالى الى سيرة ذلك الحق بموجبه هذا التوقف في
 اشارة ما اجاب به قد سجد هناك من ذلك الاستدراك بقوله وفيه نظر اذ لو التزم ما ذكره لما كان يكون في تصور
 بربعية والتصديقات منسجمة الى البديهة النظر في ذلك فلا حاجة الى الاصر في المنطق الى ما ذكره **هنا** قد قدم التصديق
 لا خفاء في ان نعيم الحكم الاجزائية لما كان باعتبار الذات اي صدق عليه ذلك الحكم وكان التصديق الذي هو احد من هذه النعم
 باعتبار ما صدق عليه بعد ما علم العلم الاخر من ان التصديق طبعيا موقوف على ان ذلك التوقف على نعيم العلم
 من ظهور ان التوقف لا يكون الا على المقوم لاحتياط المصنف في التوقف والاشارة بيقينية التوجه في الظاهر انما العلم
 اول اذ الحق الا واما هذا العلم العام فقيم العلم لا يتوقف قسمة على ما شرهنا **والا** هو التصور لا يشترط في انما ذكره بيقينية
 ان يكون الحكم على تصور كونه اذ كان على ما دل عليه توجيه الشئ في كلام المصنف داخل في التصور كونه داخل في تقديره كلف
 ذلك البعض في عبارة المصنف في نعيم العلم على الوجه المذكور اذ كان الحكم مستدرجا تحت الادراك ان ذلك بيان ما صرح به

في حاشية من كلامه الى الامام في حيث خرج بالانفصال للفتنة بين قسمي التفتل بعد وقوع ذلك التكليف من قومه وهذا
 اذا لم يكن الحكم اعتقادا في نفسه ان الحكم اذا كان مندرجا تحت التفتل كان واسطة بين قسمي التفتل كما بان التفتل اذا لا يقع
 الحكم صادق على الحكم على تقدير كونه اعتقادا في نفسه ان الحكم اذا كان مندرجا تحت التفتل كان واسطة بين قسمي التفتل كما بان التفتل اذا لا يقع
 ان ما واد التفتل في نفسه اعتقادا في نفسه ان الحكم اذا كان مندرجا تحت التفتل كان واسطة بين قسمي التفتل كما بان التفتل اذا لا يقع
 المتعلق بتعريف التصديق بغير انه من كون صدقها على ما ليس من افراد الموقوف غير صادق على فرد من افراد من مذهب
 الامام والحكيم **في** مذهب الامام والحكيم لا شك ان هذا العلم تقدير عدم تناول الادراك الى ما لم يكن لما كان الحكم في نفسه
 بناء على ان التفتل في نفسه ان الحكم اذا كان مندرجا تحت التفتل كان واسطة بين قسمي التفتل كما بان التفتل اذا لا يقع
 على ان الجواب للشيخ ان من ان يكون ذلك الشيء من مذهبها جاعلة فلا شك ان كونها لا يسبق صدقها في مذهبها
 ما يتبادر الى التوفيق الى وجه من توجيه الشبهة الكفاية للتصديق فلا يصح الحكم بعدم تناوله لمذهب الامام
 واحد من مذهب الامام والظاهر ان الحكم في نفسه ان الحكم اذا كان مندرجا تحت التفتل كان واسطة بين قسمي التفتل كما بان التفتل اذا لا يقع
 بغيره ان يكون الشيء ما يتبادر الى التفتل في نفسه ان الحكم اذا كان مندرجا تحت التفتل كان واسطة بين قسمي التفتل كما بان التفتل اذا لا يقع
 كاتب الما سبقة على ما يشترطه كنه يلم ان لا يكون ما يكون تصديقا عند الامام والحكيم تصديق عند
 الا انه التزم ذلك على ما يقع منه عبارة وقد نقل عنه قدس سره في الحاشية بهذا الحكم ما ذكره فان الحكم في
 النسبة اولاد بالذات والجوهرية وبالموضع فيعلم ان يكون النسبة المحلقة في الحكم ومذهب التصديق عند
 وليس كذلك ولا خفاء فان ما ذكره انما يلزم لو كانت النسبة ادراكا وليس كذلك في الاول الى ان يقال ان
 الحكم يلحق ادراك النسبة اولاد بالذات والجوهرية في نفسه والواقع في العلم ان يكون ادراك النسبة المحلقة في الحكم
 تصديقا عند وليس كذلك وعبارة قدس سره في حاشية شرح الرسالة موافقة لما ذكرنا حيث قال بل يلزم
 ان يكون ادراك النسبة وحده تصديقا لان الحكم عارف من حقيقة ولقد سجد في العبارة لظهور
 ما هو الموقوف **في** وهو قد يقال ان هذا التوجيه من كون تصديقها حقيقة في العبارة غير صحيحة في نفسه الامر ولا يصح
 الحكم بوضع الحكم للتصورات التفتل لا ينعى القيام بالنسبة لانتفاء قيامها بل ذكرنا ان يقوم بالتفتل في الحكم
 ان تلك التصورات حاشية بها ولا بان يكون ذلك خارجا عن مذهب الامام والحكيم عليها اذ عني على الحكم عليها وهذا هو الوجه في
 معنى تعلقه بها بعد وجوب اللفظ ان يكون محلي لو كان تعلقه بها لا بوقوع النسبة اولاد في نفسه ان ذلك ليس كذلك
 وقد يجب عن ذلك بان اطلاق العارض على الحكم انما هو على سبيل التشبيه لا التحقيق فان حصول الادراك

الذي

الذي هو الحكم انما هو بعد حصول تلك التصورات كحصول السواد العارض للجسم فوصفها بالتصورات التفتل يكونها
 موصوفة بالحكم والحكم يكون عارضا لها وصفها في ما لا يقال الادراك الذي يوضع الحكم صادق على كل واحد من تلك
 التصورات اذا كان المراد بان وضع ذلك الحكم لا يقال ان ادراك الحكم لا ادراك ان غيره متوقف على ادراك غيره
 وكل تصديق ذلك متبادر الى التصديق ذلك الاعلى الى الجوهرك من تلك الادراكات التفتل وقد يقال ان الجوهرك لعدم
 الحكم بعد تلك الادراكات على ادراك الفروع الاحكام التفتل ولا في غيره من الاحكام البديعية التي يتوقف على غيرها
 الادراكات ودفع ذلك بان المراد عدم توقف ذلك الحكم على ادراك اخر غير المراد ان المحلقة لم تتوقف على غيرها
 القضية التي اشتمل العلم بها على ذلك الحكم ولا شك ان هذا من الامر من المذكورين في تقييد ما ذكره ذلك البعض
 من غير شك على ان قد مر حيث انه يلحق الحكم وموضوعه لا يلزم على التعليل دون التقييد لاستلزام ذلك في
 التصديق غير علم الا ان كون التعليل بغير كون ذوات تلك التصورات من حيث هو تصديقا وفي بعض
 من كون موضوعها لا شك وان كون موضوعها بغير اعتقاد ان لا يكون الحكم خارجا عن ذلك ان ذلك لا يكون
 اجزاء تلك الصفات اجزاء حقيقيا وليس كذلك وعن كونها خارجا عن التصديق امر اصطلاحى ولا بعد وان
 يصح ما لا يكون الحكم خارجا عن تصديقها لما يكون الحكم حاصله ولا يكون نقب **في** بل يستلزم ما يصح في
 حيث كنه مذهب الحكم كما لا يخفى في نفسه ان ما يردع بالتصور والتصديق ما ذكره ذلك البعض
 واختاره المذهب لمراد ان يكون اللفظ محمدا اياه بغير سيما اذا كان ذلك الاحتمال الجيد عن اللفظ او يكون المراد
 ان اثبات مذهب جديد بدون منشأ توقف الدهن اليه كما يكون في مذهب الامام والحكيم على ما سياتي بعد
 وما كلامنا فيه قد انتهى من ما سبق الدهن الى ان ذلك التصور والتصديق ما ذكره ذلك البعض
 عبارة الما فحين **في** مستوحى بعض بحث اولا فلا يخفى ما ذكره الشيخ في توجيه عبارة الكتاب على وجهين
 كون الحكم جزءا من العلم ان العلم انما يظهر في ذاته ما في بعض نسخ المتن اعني قوله وانما تصديق
 ان كان في الحكم وانما في ذاته ما في بعض اخر من النسخ اعني قوله وانما تصديق ان كان في الحكم فذلك
 ذلك التوجيه ووجه ذلك وقد يقال انما في بين قولنا السرير مع الحقيقة الاجتماعية وقولنا السرير
 مع الحقيقة الاجتماعية في اعادة كون الحقيقة الاجتماعية جزءا من السرير او الحقيقة الاجتماعية في بين
 وانما في ذلك المعنى الذي قصد به تيقن قوله يحصل من لفظ كان في قوله المصداق ان كان في الحكم على تقدير
 جعل من الكون المحل لامن الكون الرابطة اذ ليس كخصوية لفظ المصداق في محله وهو قصد

الشك في تقديره على ما هو ورجحاً يقال ان هذا الشك على ذلك كون كان فيه هو قسم للتصديق من اكون الطرف
 ولا شك ان ما ذكره انما يكون له وجه تقديره ان يكون عبارة الخاتمة ان كان في الحكم على ما في بعض النسخ
 والاعمال تقديره ان يكون عبارة ان كان مع الحكم فلا واما ثانياً فلان المنع من غيرا ثم فكيف ومنه يخلف
 في عبارة المتأخر من الشك في الحكم جعل قولهم الحكم طرف لغوا مع ان ذلك ليس بمتأخر في عبارة المتأخر بل الظاهر
 ان جعل عبارة الادراك الحكم التمسك من لفظة الحكم بمعنى الخلق والعوض ليس باختياره منوطاً بما قد غلط
 النظر في عبارة واراد تلك العبارة الحقوق والعوض لا العبارة المستفادة من لفظة الحكم وعلى تقدير ان يكون
 تلك العبارة المستفادة للعبارة المستفادة من لفظة الحكم لا يلزم كون الطرف المتعلق بها لغواً
 على ان الطرف المتعلق بفعل فعله لا يلزم ان يكون لغواً ان لا يكون متعلقاً بالطرف مع خصوصه
 بل مستقراً اذ لو كان الطرف مستقراً لا لغواً انما الغرض من الفعل المتعلق من الطرف على ما حققه ذكره في حاشية
 الكثرة ولا يبعد ان يقال ان ما اشار اليه في بعض النسخ من بعضنا على ما اشبه فيهم من ان متعلقاً بالطرف اذ
 من الاصل ان العبارة كانت مستقراً او لا كان لغواً والقول بان ذلك غير صحيح على اعتبار ان العبارة التي تتعلق بها
 مع الحكم على ما قيل ما لم ينفذ من الطرف بعض ما لم ينفذ في التطبيق فيكون بخلاف ما يتبادر من عبارة المتأخر
 في تقديره على ما يحصل من توجيه من تكلف فيها الشك في الحكم فانه لا يصدق توفيق التصديق الى
 عن التعبدية في تقديره على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق
 من غير ان يكون اللان كما تيسر الا وانما وجود مادة اخرى يكون الحكم فيها جزءاً آخر
 فليس الا في اعتبار بعضه وفرضه من المعلوم ان مادة التعقيد كيان يكون موجودة في نفس الامر فلا
 يصح تلك الصورة مادة المنقوص ولو هو ما ذكره في كونه لزم ان يحدث سبب مركب يكون الحكم كونه
 جزءاً آخر مع عدمه في الحكم في مثل قولنا الان ان كانت من اليمين ان ذلك خلاف ما عليه الوجود على ما هو
 انما هو انما يجعل توفيق التصديق الى من تقدير العلم في عبارة المتأخر من منطق على ما في الامام
 اذا كان الحكم ادراكاً على ما اشار اليه في الشرح انما هو تصديقه واما اذا كان فضلاً عن ذلك
 هذا الادراك ما ليس ادراكاً لا يكون ادراكاً فلا يصدق عليه ان ادراكاً يحصل الحكم بمعنى ان يكون الحكم جزءاً
 من غير ان يقول القول لا ادراكاً انما يفيد جهة التطبيق في ذلك التصديق على ما في الامام لو كان الامام من
 قال يكون ادراكاً ما لم ينفذ من الطرف بعض ما لم ينفذ في التطبيق فيكون بخلاف ما يتبادر من عبارة المتأخر

خلاف

في تقدير العلم على ما في الامام في التصديق على تقديره كون ما لا يكون الحكم ادراكاً كما لم ينفذ من الطرف بعض ما لم ينفذ
 بادراك الحكم بل بفعليته كما هو المقرر في غيرهم الا اذا وقع الاثر في اختياره ونظر الى مجرد صلاحية العبارة
 للتوجيه وفيه بعد من المدعيين ان يكون لفظة بيان ما لا ما ان يكون قبيضية او اعتبارية والاولى
 قوله ثم تبطل النظر ان ذلك كانت اشارة الى القول في مسأله واعلم ان في التصديق من ظهوره في وجه
 ولا شك ان ابطال الشرح اختياره المصداق التصديق لو كان باعتبار انما هو التصديق بان يكون التصديق بان يكون
 كما لا ذكره وجب ان لا ينفذ من الطرف بعض ما لم ينفذ في التطبيق فيكون ذلك الان في حاشية لا هو الشرح بعد ذلك
 للتصديق المتأخر من العلم على من ذلك الان في حاشية لا هو الشرح بعد ذلك للتصديق المتأخر من العلم على من ذلك
 ما فيه قوله او ادراكاً في تقديره على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق
 وتختلف عن الادراك المتأخر من العلم على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق على ما لا يصدق
 حق الاستقام **قوله** لا يتخلف الحكم لا يخلف التصديق ان يقال لا يتخلف التصديق ان الحكم لا يكون حقيقة الا
 صفة الحكم والمتأخر بيان ان التصديق يتخلف عن غير الحكم من الادراكات المتغيرة فيه ولا يتخلف عنه
 ذلك يقتضيه ان يقال لا يتخلف التصديق بل قوله يتخلف الحكم الا ان يقصد بذلك جعل الحكم وصف للتصديق
 على سبيل المجاز كما هو **قوله** لان الاول في تقديره يوفى ما ذكره في قوله يتخلف الحكم الا ان يقصد بذلك جعل الحكم وصف للتصديق
 ان الحكم من غير فعل الادراك **قوله** لا يوافق التعبدية لا يصدق عليها ان ادراكاً في قوله يتخلف الحكم الا ان يقصد بذلك جعل الحكم وصف للتصديق
 المراد بالحكم فيها ليس بالشيء بل ادراكاً المركب التعبدية على انه اراد به ما هو جزءاً آخر للتصديق كسببه
 حيث قال في جواب الاشكال الاول لما كان الحكم جزءاً آخر من التصديق ولا شك ان ذلك غير اولى
 ادراكاً المركب التعبدية بلا تعبدية في اثبات وسجدة الاشكال داير على ان المراد بالحكم الالهي في
 ابيس عدم تحقق الالهي في ادراك ذلك المركب القول بان ذلك لا يمكن ان يكون جزءاً آخر من التصديق
 او انما هو الحكم المقيد بالحق والاثبات لا يطلع على ما لا يطلع عليه فالإيمان بالمعنى والاثبات تفصيل
 الحكم لا تعبدية واعلم ان الحق من توفيق الشرح يتضح ان كل تصديق ادراكاً يكون حدوثه حصوله
 مع حصول الحكم وحدوثه واما ذكره ذلك فانه في حاشية لا يتخلف التصديق عن الادراكات التلخيصية
 النظر في مقتضى ان يكون الى فيما سواه من البرهانيات والنظريات كذا في قوله لا يحصل بغيره ذلك
 الا ان يفهم اليه شيء او افا ما ذكره معه ذكره يريد واعلم ان الاشكال المذكور في هذا المقام

بعض
 انما هو الشرح
 لا يصح ان يكون

والاعراض وبطلان الغارم غير صحيح الى البيان وقد دفع ذلك بان حار النزاع على وقوع النظر من علم توجه
المذكور لم يقع النظران على الوجه المذكور في السير واليهما ذكره انما هو منشا الخلاف ولا يلزم من ذلك كونه
امرا مستقلا فهو الذي ينظر في المباحث العقلية وفيه ضعف واليهما ذكره ان عبارة قد سمع
يفيد ان النظر من كل منهما واقعية على وجه لا يقع ذكر من الاخر وذكره في المباحث العقلية في قوله قد سمع
قد سمعت بعض ما يتعلق بهذا المعام وقد قيل لا يقع قوله توجيه غيره ان هذا الاشكال وارد على السبق المذكور
على ان توجيهه من اذ قصد به التطبيق على احد المقدمتين او ذكر لا يتوقف على وقوع توجيهه العلم
الى التصور والتصديق على وجه لا يفيد الانطباق على احد المقدمتين او نشأ هذا الاشكال كونه الحكم فعلا
وهو مكرر في دروده سواء كان مدارا لتوجيهه على ما ذكره الشارح او غير ذلك وان تحقق توجيهه غير له على
تقدير ان يكون الحق من الانطباق على احد الرأين بل لما دخل في دروده لتوجيهه اذا كانا في العلم
مفيدا لكون التصديق منطبقا على الحكم او الحكم او الامام اعلم ان الاشكال الثاني وارد على جعل التصديق
عبارة عن الحكم او ما يكون الحكم من منه ولا يتعلق بالتوجيه العبارة المستعملة في التقييم والتصديق
على ما اشار اليه في الحكم باختصاصه في دروده بتوجيه عبارة التقييم على ما شرع في توجيهه في الاول لم يرد
ليس الحق مما ذكره جعله في الاشكال اختصاص بتوجيه عبارة التقييم الا انه لما ذكر في سبق ان الاشكال
الاول يخص عبارة الشئ من توجيهه عبارة الكتاب بين معنيين ان هذا الاشكال ليس مثل الاشكال
الاول في الاختصاص بتوجيه الشئ بل هو عام يشاؤ في توجيه غيره لا يخاف قصد ان ذلك يخص توجيهه
التقييم بل ذكر الحكم من انما وقع في مقابلة ما يتعلق بالاشكال الاول واعلم ان الاشكال الثاني وارد على العلم
الى التصديق والتصديق لو كان التصديق فيه محتملا لكونه ومركبا منه ومن غيره ولا يلزم ان يكون التصديق
فيه محتملا بالحكم او بغيره ومن غيره ولا يشمل شيئا منها اذ كونه دائرا على المترتبة المذكورة في التصديق
يقصد ذكره في هذا قوله قد سمع الله تعالى اول توجيهه ليس على ما ينشأ من قوله بل يجب العلم فيه جعله في
فيما انه اذ كان من الكيف الانفعال في قسم للفعل فكذلك ما يفيد فيهما قسم ما يفيد في الاخر وكذا العلم على تقدير
كونه التصديق مركبا من الحكم والادراك بناء على ما ذكره الشارح فلا يندرج ما يفيد في علميه احدهما
اعلم الحكم انه يفيد في علميه الفعل فيما في علميه يفيد في علميه الاخر وهو الذي يفيد في علميه الفعل او
الانفعال **قوله** والالتصاف دقت على المقولتين معا انما اندرج ما يفيد في علميه احدهما في علميه

عليه السلام

عليه الاخر والتصاف دقت على ما يفيد في علميه المقولتين معا انما اندرج ما يفيد في علميه احدهما في علميه
اذ المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم
مقدر جازم احدهما مع انه اندرج تحت الفعل ايضا في علمه تصديق المقولتين على الحكم وفي هذا المقام جازم
الاول ان ما ذكره على ان المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم
الان لا المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم المقدر في العلم
يجب القول بان ما ذكره في علميه ليس من هذا القبيل بل هو قانون التوجيه الثاني ان الصورة العقلية الجوهرية
جوهرية بناء على انها ممتدة اذ وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ولا في موضوع الجوهرية اذ لم يكن يكونا
باعتبار حصولهما في العقل وفيما به في علمه كونه الشئ الواحد جوهرية او عرضية وذكره في علمه تصديق
المقولين معا امر واحد المستلزم لعدم تباينهما فلا يصح الحكم بان المقولتين متباينتين وقد يقال انما يستلزم
عدم تباين المقولين لو كان تصديق الجوهرية والعرضية في الصورة العقلية الجوهرية من جهة واحدة
مع ان ذلك ليس كذلك ان كونه في تلك الصورة عرضية لا يستلزم اندراجها تحت مقولتي المقولتين بل لا يستلزم
الاحكام العالية لا في حق قد يدعى ذلك ان اعتبار الجاهليين في شئ واحد لا يستلزم التباين في ذلك
العلماء انما يذكرون ان الاول لم يقع منه اليقين بما يكون الصورة العقلية كيانا انه لا يشك في وقوعه وذكر
وقد يجنب كونه الصورة العقلية باعتبار انهما العقلية عرضية فافهم ذلك العلم ان قول الشارح في عبارة
عن ايقاع النسبة تشمل على المسألة اذ الحكم كيانا النسبة او الشئ او لا باعتبار النسبة فقط لان ذلك غير
قادر فيما سبق الكلام الاجمالي **قوله** ليس هذا في خبر الاشارة بل في خبر اخر لا خلاف المتصفين
نعم الامر يكون ما شاع في ذكره ولا يخاف في ان تصاف العلم باليقين وعدم تصاف الانفعال
يفيد ان العلم ليس بانفعال ومن قال انه العلم من بقوله ككيف الاضافه لا خفاء في ان العلم
الاضافه يتعلق علم معين احدهما النسبة المتكررة وما يميز النسبة التي تندرج تحتها المقول
السمع التي منها النسبة المتكررة ولا شك ان العلم ليس من النسبة المتكررة اذ ليس معاملة العلم
اخرى يكون العلم بالعلم من اليقين تحقيق الاصيل والظن من المعلوم ان العلم ليس تحت
واحدة من سائر المقولات النسبية فمن قال ان من مقول الاضافه لونه من تلك المقولات في علمه
كونه من مقول الانفعال يفيد ان المراد بكونه من مقول الاضافه ليس من مقول الانفعال او قد يقع

سید عقیل ۲

والله

دلالة فيجب ان ما ذكره الشيخ من ان الكيفية الخارجية ما تعلق بها مركب مما صدق عليه شيء وما صدق عليه غيره لا يصدق
 عليه ذلك الشيء فاعتبر على ما بينه على الكيفية او كثر ما يكون الامر بخلاف ذلك اذا المركب مما صدق عليه الخارج وما صدق
 عليه الداخل صدق عليه الخارج والمركب الموجود والمعدوم صدق عليه المعدوم ومواده اكثر من ان يصدق عليه المعدوم
 الفرد مما يؤيد ذلك المذهب اذا تحقق انه مركب من الوحدات ليس له اقل من الثلثة المركبة من الاثنين ووجه ذلك ان
 من الثلثة والاثنتين متناهية بعد ان يقع مؤيد ان يكون المذهب والقول بان المراد المركب مما صدق عليه شيء وما صدق
 عليه غيره لا يجب ان يصدق عليه ذلك لا يصدق على ما في المتن من الحيوان اي من مفهومه وحقيقته وما هو غير ذلك
 يصدق ان الحيوان عليه على ذلك الامر الخارج للحيوان عند متعارف كان لوقوع ما يصدق عليه الحيوان عند ما
 ان يصدق الحيوان على ما صدق عليه النطق بذلك المركب ما صدق عليه ذلك المركب ثم ان تحت الحيوان يصدق
 الحيوان عليه وتسمي من المستقيم هذا الكلام لعدم الاطلاع على ما هو مقصوده وقال لا يليق الا بالذكر **فجب**
 فيه انه ان مراد ان تلك الالفاظ معناه لغوية توجه الى النفس ان تلك هذه كفعلا صنادير حنفا او فعلا **فجب** انما
 والاي دعي ما دل عليه العبادات السابقة فواجب لعدم ولا عبرة لايها ما فان اجل النظم اقره فان عدم النطق
 من اجل اللغة العربية بين الفعل بمعنى التسمية والعبارة والاطلاق لفظة الفعل لغة اخر اعلم منها عليها لان لا يصدق لايها
 تلك الالفاظ كالمعاني في اللغة فذكر الجواب على ذلك التقدير ان الكلام في المعنى الاصطلاحي - تلك الالفاظ في
 المعنى اللغوي - وان ذلك ما يكون من ان تلك الالفاظ لم يكن لها معادها من الالفاظ التي لا يعبر بها عن غير ذلك من الالفاظ
 معان لغوية كذلك وكرما تفسر فيه وان مراد ان تلك الالفاظ يجب اطلاق الفعل عليها لانه توجه ان للنفس لغة
 فعلا بمعنى التسمية بواسطة اشتباه الفعل المعاني بالاشياء الفعل اللغوي لا يصدق عليه ان ذلك لا يصح للتسمية
 لولم يعلق لفظة الفعل بالمعنى اللغوي على غير ذلك الالفاظ من الالفاظ التي وقوع التعبير بها لا يختلف كونها
 مع ان ذلك سيذكر وقد يجاب بانها راسخ في اللغة من التسمية وكون ذلك التسمية مستغلة في ذلك الالفاظ في جميع
 ما يطلق عليه الفعل لغة فاما **فالشك** ان كان التسمية واقعة اولست بواقعة لاحقة في ان حقيقة سياق الكلام
 ان يكون المراد ما ذكره في قوله تعالى وادرك ان التسمية واقعة اولست بواقعة على هذه الالفاظ ترفع قوله فقوم
 معونة الكيفية ما فرغ عليه واليقادرك المتعلقه بان التسمية واقعة شامل للادراك التصوري اذ لا شيء يتعلق
 التصور بكل شيء فلا حاجة لان يكون عبارة عن الادعاء والقبول الا ان يتم ما يقتضيه به كون ادراك التسمية
 واقعة عبارة عن الصورة الادراكية لئلا يتم قوله فقوم معونة الكيفية لما قبله مع انه يرفع ما ذكره فذكره خلافا

فیض

الاذعان والقبول للمسيحية
والقبول لادراك ان المسبية واقعة
بواقعة جميع

بقية ضيق الكلام وايضا لا يخلو من صحة التغير عن الادعاء بان النسبة واقعة وليست بواقعة وقد عرفت
ان الادعاء متعلق بان النسبة واقعة اعلم ان الادعاء لا يتصور في نفسه ان يقع في نفسه فمجرد الكيف لا
قبل على تقدير ان يكون المراد ما يقتضيه سياق الكلام من كون ذلك الادعاء غير ردة عن الادعاء ان يكون التقيد
قابله للنسبة التي لا يرد فيها النسبة الكلية فيكون الثالث للتقصية بل لا يرد فيها ما يظهر حقيقة فيها اعني الجاه
الرابع منها يستلزم كون تلك النسبة صورة معقولة ولا حاجة لاحد في ما يدل على كون ما يكون النفس في تلك
صورة حصول ذلك النظام **قوله** المطابقة وانما فسر ذلك بما يتصور ان المراد بالوقوع الوجود على ما هو المتبادر
مع ان تلك النسبة ما لا وجود لها وايضا ليس وجود تلك النسبة في نفسه معقودا بالاقادة بخلاف مطابقتها ومطابقتها
ويراد لفظ الاشياء بصيغة الجمع باعتبار الماد في الحقيقة والشرطية الانشائية والانعكاسية اذ المراد بالاشياء
في تلك العبارة ما يطابق النسبة العقلية الظلية فلا يكون في كل قضية الا وحدها وقد يقال في تقدير الحكم في كل اداة
من المواد اذ ان النسبة واقعة وليست بواقعة فتفقد الوقوع بمطابقة النسبة تلكا وعدم الوقوع لعدم
مطابقتها لها لا يكون الا باعتبار كل اداة من المواد لا باعتبار جميع المواد ومنه اليقين ان النسبة في كل اداة لا يتوجب
الاشياء واحدها وكل الكلام في عدم المطابقة قاطعا ولا يبعد بعدا عما ان يقال المراد بالاشياء هناك الامور الواقعة
في نفس الامر ومعنى مطابقة النسبة لها كونها بحيث لا ينفك فيها شيء منها بل يكون مع كل منها ومع عدم مطابقتها
كونها بحيث ينفك فيها شيء منها فعدم مطابقتها لها انما هو على وجه دفعه لا على وجه الكمال لا العيب كما قيل في هذا
يتحقق مطابقة النسبة تلكا او عدم مطابقتها لهما في كل اداة من المواد واعلم ان الادعاء ان النسبة واقعة متعلق
للموجبات الصادقة والكافية واذا كان النسبة ليست بواقعة متعلق بالسوابك الصادقة والكافية ولا
يتأخر ذلك تفسير الصدق بمطابقة الحكم للواقعة والكلب بعدم مطابقة له على ما يتصور **قوله** ان هذه الامور
والاخرى وان الاول ان يترك بيان استمالا للمدرك على الالهي لئلا ينقطع قوله في نفسه تقديره وحكم
آخر الحكم بان قوله والحكم معطوف على قوله النسبة وقوله وعلى نسبة بينهما والمراد بان النسبة واقعة وليست
بواقعة بمعنى احتمال ذلك المدرك على المدرك الالهي مع انه خلاف الظاهر في نفسه قوله الذي هو في بيانه **قوله** ان المراد
ان استلزامه ببقوة على الحكم عليه الذي هو معنى النسبة والحكم به الذي هو واقعة والنسبة بينهما لا باعتبار
يلزم التسلسل في ذلك المدرك مع ذلك معنى في غير مستل بالمفهومية اذ هو الرابطة حقيقة بين الطرفين
فالم يظهر تلك الامور في القوة العقلية بالتفصيل فيستفاد منها قضية اخرى فاما في من انما ذكر قضية

بعد حصول القضية الاولى ان كان كونها قضية غير متعلقة بالفعل وكونها متعلقة بالفعل بواقع كون ذلك المدرك
مع تفرده وانما هو كون ذلك المدرك غير حاصل بالفعل بل بالقوة وكذا في غير ذلك بالذات بل بالنسبة الرجوع الى الاول
حاله حصول التقدير **قوله** والحكم هو ذلك الامر الجاه لا حقيقة في ان نفسه الحكم وان كان مطلقا مع ذلك المدرك الجاه لا الحق
بالبيان ليس الحكم بذلك المدرك بل بالمعنى الذي هو النسبة في ان نفسه الحكم وان كان مطلقا مع ذلك المدرك الجاه لا الحق
الحكم هو اذ ان ذلك المدرك الجاه لا حقيقة في ان نفسه الحكم وان كان مطلقا مع ذلك المدرك الجاه لا الحق
على الاعاء يعين الادراك المدرك عند الحقيقة واعلم ان الحكم اذ كان عبارة عن الادراك المتعلق بذلك الامر الجاه
لم يكن الحكم بان الحكم هو اذ ان النسبة واقعة وليست بواقعة لانه ليس اذ ان ذلك الامر الجاه بل بمفهومه وقيل
ما في ذلك الحقيقة العبارة اذ المراد ان الحكم اذ ان الجاه هو مدركي الامر **قوله** لانه الحكم هو التقدير في نفسه
تدبره فيكون متصورا بان الصورة توصف بمطابقة كعدم الانفعال لا بوصفها بكونها الاضافة استلزام
وقد يقال من ان المطابقة في العلم ليس هو المطابقة التي بين الصور الحقيقية فلا يلزم ان يكون على ما يجب في العلم
في الانفعال لا الاضافة اذ معنى مطابقة العلم ان المعلوم ان الكشف على الحقيقة في الواقع كذلك لان حاله الذي
في الواقع يطابق حاله الذي في نفسه في نفسه لا حقيقة ان المطابقة بهذا المعنى يصح ان توصف بها الانفعال لا الاضافة
لو كان العلم احد شي والواقع عكسها فاما ذلك ليس معنى المطابقة وكلمة ذلك في نفسه بذكر المعنى لا يكون منصف لانفعال
ولا الاضافة وقد يتكلف في كونها منصف لاحدها بان معنى مطابقة العلم الذي هو الانفعال والافاضة وان يكون
معلوم بتلك المثابة **قوله** وانما ان قوله في نفسه في النسبة المتقولة لان الصورة توصف بمطابقة العلم في قوة ان
الصورة توصف بالمطابقة والعلم بوصفها ومنه اليقين ان ذلك قياس على حقيقة التكرار في كل شرط استلزام
اختلاف المعنيين باليجاب السبب من كل اداة من المقدمتين موجبة في ذلك المعنى وربما يقال ان ذلك
استدلال عيشي كما يظهر من قوله كالعلم ودفع ظاهره بانه التواتر وربما يقال ان الدليل المذكور على ان احد
مقدمتي قوله ان الصورة توصف بالمطابقة كالعلم والآخر قوله ان الانفعال لا بوصفها ولا في ذلك في النسبة
التي هي التي في شرطه الذي هو الاختلاف مقدمية باليجاب والسبب وكذا الكلام في قوله وكذا الاضافة
على ان ذلك الدليل في قوة الدليلين احدهما ان الصورة توصف بالمطابقة والعلم بوصفها فاما فيهما ان
العلم به والانفعال لا بوصفها على ما يوضح من تكرر تلك النسبة وقد يقال في ذلك الدليل على ما قررنا
يصح عن ثوب فان كون الصورة موصوفة بها كالعلم وعدم انفعالها لا يفيد الا كون القوة

يوصف
بعدم

معارضة لانفعال المظنون الصادرة عين العلم ولا يتقار ذلك مع التقدير الاول لانه ان يكون العلم امرا متنا
 للصورة مع كونها موصوفة بالمطابقة مثله في حيزها لا يشترط ان المتباينة في صفه واحدة و قد بان الدليل المذكور
 من غير انه ليس هناك الا الصورة والانعقاد الاضافه وان العلم ليس الا احدها واذ كان الصوره موصوفه
 بالمطابقه كما علم دون الانفعال الاضافه علم الصوره غير العلم بل العلم عينها فبما علم ان يكون انفعال الاضافه
 ان الماده يكون انفعال فيكون الحكم مندرجات معقوله الفعل الحكم الذي كان الحرف فيه من الماهيات بحيث يكون
 مراد المعترض بقوله ان الفعل اذا صدر عن العلم بلا واسطه العقل او بواسطه ليس الفعل الحكم الذي هو عينه الايجاب
 والتاثير الصادر عنه قد يكون كيفما يشاء ان لا يكون المراد بالفعل هناك ان علم من ان يكون فعلا حكما وكيف لا الفعل
 الواقع هناك كمنع الايجاب وانما يشترط ان يكون جميع التصورات النظرية في علمه من الافكار الواقعيه في العلوم التقنيه
 انفعالا لذلك المعنى مع ان ذلك علم علم على ما علم ان يكون الفعل في قول المذكور في ذلك المعنى يستلزم ان يكون
 الغير المتناهي على ما علم ان يكون الاضافه راسيا باسبوجه لا يستلزم كون انفعالا لا يلزم ذلك التقدير
 كونها كيف او انفعالا لا وقد يرفع ذكرها على ما عارضه على ما عارضه المعترض على ما فهم من توجيهه في ما ذكره
 الشرطية بحيث اذا راعى عدم محتمل على كون الحكم فعلا لا علم كونه غير صوره او رايه اذ يلزم ذكره انفعالا واحدا في
 ما ثبت في العلم محتمل وهو قد يادى توجه قد يكون العلم صوره او رايه ولو كان الحكم فعلا بقرينه
 قد يفسر في ذلك فلو كان فعلا لكان ان يكون معنى قولنا ذكره في ذلك بانه خلاف ما يقتضيه ذلك العبارة
 مع ان الكلام موقوف لا فائدة ان الحكم من مقتضى الكيفية ولا يصح ان يحل قوله وهو مقتضى الكيفية على انه لا يكون
 من مقتضى الفعل كما لو علم مع قوله واقصر على الكيفية ما جعل قرينه وان علم ما ذكر الا انه عبارة قد ذكره
 غير واقعيه موقوف ولا يكون علم وفق ما سبق الكلام لاجل ذلك لان التصورات هذه البين انما هي
 على قاعدة الحكم لا على قاعدة الامام بل انما حله قوله ليعود لصور النيات ليعيد ان لا يكون لذلك البين فاقدره
 قال الله وتاثيرها ان التقييم فاسد لا خفاء ان من ان الاشكال الثاني موشرة فساد التقييم ايضا لان كون الحكم
 فعلا يقتضي ان لا يندرج التقدير تحت العلم الذي هو المقدم عليه ما هو توجيهه في افاء تقريره سواء كان نفس الحكم
 او مكملا منه ومن غير غير من ذلك جعل التقييم للشيء قسمه على ما استرنا اليه هذا فعلا يقتضي فساد التقييم ايضا
 على ما سبق عليه واعلم ان الاشكال الثاني لا يفسد ما جعله الشرح للرسالة الشريفة واما ما بيننا من وجهين
 العدول من التقييم المشهور بين الجمهور لا التقييم الغير المشهور الذي هو عين التقييم الذي ذكره المعترض هذا

في بيان ان الاشكال الثاني لا يفسد التقييم

الاشكال

الكتاب فان شجره من هذا العلم وان هذا الاشكال واراد على هذا التقييم وهذا على ان ذلك الاشكال غير واراد عليه
 فيمن كلامه في هذا التي وشرح الرساله اربعة والعشرون في شرح الرساله الشريفة يدل الادراك ان هذا التصور
 فقط وهو موشر في عدم ورود هذا الاشكال هناك كما لا يفتقر اليه عام في اول فقهه انما ان يحمل كون الاشكال
 الثالث على ما علم من حيث يتناول ورود علم التقييم العلم المستعمل في هذا الحكم ولا شك ان جعل من انفعاله
 مع التقدير المذكور مع عدمه اذ ليس في تقيم الحكم ذلك التقدير مع التصور او على عدمه بحيث يتناول كلا من التوجيهين
 عبارة المتأخرين ولا شك ان تلك العبارة غير صالحة للحكم على راي الحكم وان تكلف بعضهم في جعلها على ما تكلفنا
 بعيد او لايرد عليه ما استرنا اليه في الشق الاول الا ان قوله قد ذكره في سياقه وذكر ان جعل الحكم نفس التصديق
 فيعلم عن ذلك والجواب عنه باختصار الشق الاول وجعل الاشكال المذكور دأب اعلم في الترتيد المذكور في البين
 صرح اجراء على تقيم الحكم في من فعلية التقدير المذكور مع التصور في من ان هذا الاشكال لا يوجب عن ذلك
 الشق الثاني من الترتيد المذكور والعقل بان تلك العبارة تصح ان يحمل على راي الحكم وفيه منع في الكيفية وانظر
 ان هذا الجواب الثاني من قولهم قد ذكره في سياقه في جعل التصديق علم احد المذهبين في التقييم في ان جعل
 لهذا التقدير في من ان هذا الاشكال لا يبرر ذلك على وجه وان قيل العلم اذ كان بدون لفظ الذاي ويؤيد ذلك
 ما ذكره قد ذكره في حاشية شرح الرساله بعد جواب الترتيد المذكور في التصور فقط من ان لفظ فقط لفظ هذا
 التقدير و اراد ان يرد هذا الاشكال على التقييم المذكور المشهور الخا اعلم ان في فيه وقد يقال لفظ التقيد
 بواسطه اطلاقه على معنيين الدين وفي الترتيد اليها صالحة لاختلاف لفظ الادراك فانه لا يطلق الا على
 معنى فلا يصح ذلك الترتيد المذكور الا اذا كان ذلك على ان في الدين يجوز ان يرد به كل واحد منهما على ما حققه
 قد ذكره في ما علم ان لا يكون بين المعاني المحتملة قد عرفت في ما حث الخا ان قد يقول الترتيد بين المعاني
 الغير المحتملة لغيره سبب باب كلام الحكم لئلا يكون له محال لا فاسد وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقول
 واعلم ان مدار الاشكال الثاني على الترتيد في التصديق الحكم والمكسبه ومن غير ومن البين
 ان ذلك لا يبرر في التصديق المستفاد من عبارة الكفاية على توجيه الشرح تلك العبارة ذلك الترتيد
 فله قد ذكره في سبق يكون الاشكال الثاني عامنا ولا توجيه غير ان شرح يستلزم الترتيد المستقبلي ما
 استرنا اليه في هذا لفظ لا خفاء في ان ما ذكره من المثال ليس نظيرا لما هو الكلام فيه اذ ما وقع احد
 شق الترتيد فيما هو الكلام فيه علم ما وقع في الشق الاخر من المثالين المذكورين ما وقع في الشقين مع

ما يستلزم من قولك بل نقول لا يجوز في توجيه الشبهة لا اختصاصه بل كذا ما يفيد عبادته بل يشهد بغيره لم يفتقدوا في قولنا
 لا وجه لبقاء العدم جوارهم مع تقدمهم على وجه تلك العبادات على توجيههم اياها اذ قد ذكرنا جوابا ليس الا على التوجيه المذكور
 ما وجد الوجه المذكور في القول بان العدم هو الذي وجد في زمان من وجه تلك العبادات وبعده حال وجه
 وقد يدفع ذلك مع عدم شمول الجوابين المذكورين في الجواب الثاني لا يتعلق بالتوجيه عبارة الكتاب بان مدار ذلك
 حقيقة لا يفتقد تلك التوجيه على ما استمر عليه لما لا لا خفاء في ان يتم هذا الاشكال لما يتصور بدون الحكم بامتناع
 اللازم المذكور في اجتماع المتناقضين واذ كان اللازم ما ذكرنا اجتماع المتناقضين الخيرة الحقيقية بل لا يحتاج
 الامر من الذين قد شتموا قضية اجتماع الحكمين المتناقضين ظاهر الحقيقة ايضا الحكم باستثباته فلا يتم عند
 فلا يخفى في الجواب الذي ذكره والقول بان مدار الكلام على ان اجتماع المتناقضين مطلقا سواء كان حقيقة او مجازيا
 باطلا وكيفية قولنا لا يرد في ذلك القول وقولنا ان قولنا ان التقوم لم يفتقدوا الا ذكرنا انهم لم يجيبوا عن ذلك
 الاشكال بما ذكره مع علمهم بان ذلك جوابا لا غير لان ذلك يستلزم خلاف اطلاقهم لفظة التقاضي على ما اطلعه
 عليه بل اجابوا بما لم يلزم منه ذلك ولا يستلزم كون ذلك الاشكال عندهم غير تام فلا يكون لهم اجابة في الجواب
 الذي قد حققنا حريته في غاية الباب بان ذلك الاشكال يستلزم على مقدمتين يكملان التقاضي عن كل واحدة منهما
 والقوم اجابوا عن الثانية احداهما دون الاولى كما يلزم خلاف الاصطلاح احد الدارين فيلزم مع قدرته على
 الجواب عن الثانية تلك المقدمة ولا قدورة في ذلك وقد ناقشنا في مقام احتياط مثل هذا المسلك في دفع الاشكال بان
 ذكرنا في قسم المقدمة الاولى التي لم يقع الجواب عن غيرها مع كون الجواب في ذلك اعتبارا بالجواب المذكور
 عليه بقوله فان قيل معناه اعتبار في توجيه كون المقدمة الثانية بان يكون في عدم الحكم بالتفسير المذكورة معبرة في التقاضي
 مع انه خلاف الواقع واعتقاد الجيب فلا يهتكم بناء على ان كون عدم الحكم معبرة في التقاضي انما هو صدق
 عليه التقاضي مع عدمه من مقدمات الدليل الى ان كان لزم اجتماع التقاضي مع عدمه في مقدمتها واذ
 وقع التوضيح من الجيب لدفع المقدمة الثالثة ولم يقع التوضيح من لدفع المقدمة الاولى لوجه ان يعتقد
 الجيب ان المقدمة الاولى مطابقة للواقع مع ان الواقع بخلاف ذلك هذا الجواب قد يقال في وصفه بالجيب
 بالصحة لانه ان الجواب المذكور في شرح الرسالة الشامية لهذا السيد يعجز كما حققه في وصفه
 انما هو بالبرهان تنبيه على ان الجواب المذكور عليه بقوله فان قيل معناه اعتبار الحكم ليس بصريح لما حققه وليس
 يلزم لا خفاء في ان هذه العين قد فاهوة في ان مدار الجواب على ما منع الملازمة على تقدير احتياطنا في التمسك

فقد بينا ان هذا الجواب لا يفي بالغرض

من التوجيه

من التوجيه المذكور في السؤال اعلم ان تقدير من الشك من التوجيه المذكور في الجواب اما على تقدير الشك في قولنا
 اما على تقدير الشك الاول فلا بد ان لم يكن اعتبارا من مفهوم التصور الذي يفهم عدم الحكم فيها صدق عليه التقاضي على ما لم
 على ذلك التقدير اجماعا اعتبارا من مفهومه في نفس الامر فيجب ان يخلط على ما ذكرنا ومعبارة الشك بان مدار الجواب على تقدير
 الاول من الشك المذكورين في الجوابين بطلان الشك في تقدير المتغير المتغير على ما منع الملازمة ان اردتم ان تقول
 قد بينا في الشك الثاني ان الملازمة في الاستدلال على صياغة الكلام التمام باذنه في الشك مع ان الحق في مثل هذا المقام بط
 قولنا ان لا يقال في جوابه وذلك ما يتعلق بالشك الاول لا غير **قوله** ان من الذين لا خفاء في ان هذه الالفاظ ما يعبر عن قولنا فان
 قوله من الذين لا يكون حصوله يعني ان اعتبارا من مفهومه قولنا ان الحكم مع عدمه التصديق على ما صدق
 عليه التصديق لا يستلزم الا حصوله في ذلك المفهوم في ذاته عند حصوله لا حصوله مطلقا سواء كان حصوله بزيادة
 او حصوله لا بصورة فقط ولما عيّن ان يتوجه ان اعتبارا في ذلك المفهوم في ذاته ان لم يستلزم الا حصوله في ذلك المفهوم في ذاته
 او لا بزيادة لا يلزم من ذلك حصوله في كصورته بالواسطة فاعتبارا في ذلك المفهوم في التصديق يستلزم معرفة
 المصدق في ذلك المفهوم واتقوا اللازم وان كان ثانيا مفروما لا يتقوا بالمرور في اعتبارا في ذلك المفهوم في صدق
 عليه التصديق معناه في ذلك الحكم مصدق بالان اعتبارا في ذلك المفهوم في ذاته لا حصوله في ذلك المفهوم في ذلك المفهوم
 في حصوله ولا يلزم ان لا يلزم من حصوله في ذلك المفهوم في ذاته من حصوله في ذاته موقوف في ذلك المفهوم في حصوله
 بقصورته بل هو بين حصوله في ذاته وحصوله بصورة فيه ويظهر ذلك بالتوفيق لكونا ما في تصور الجيب في الشك في
 بقصورته بل هو بين حصوله في ذاته وحصوله بصورة فيه لا بزيادة في الصورة الثانية يتحقق الشيء بذاته لا حصوله
 وذلك يعني المفارقة بينهما ولا يخفى ان المفارقة بينهما لا يفيد عدم وجوب موقوف ذلك المفهوم في حصوله بصورة
 من حصوله بل يلزم ان لا يستلزم مع تحقق تلك المفارقة حصوله بصورة في حصوله بصورة في حصوله بصورة في حصوله بصورة
 الا ان يقال ان الحق من التوفيق بينهما انما يتقوا بان بحيث لا يستلزم حصوله بزيادة حصوله بصورة وقد يقال ان قوله
 ولا يجب من هذا ان يفهم من ان حصول الشيء بزيادة غير حصوله بصورة فاذا كان اعتبارا في ذلك المفهوم في التصديق
 مستلما في حصوله بزيادة وفيه كان مستلما في حصوله بصورة في حصوله بصورة في حصوله بصورة في حصوله بصورة في حصوله بصورة
 للفوق ولا حاجة الى صرف موكده والجواب عن الشك ما قرنا ان لا يرد عليه انه لا يلزم من التوفيق المذكور ان لا يفهم
 حصول ذلك المفهوم بصورة لانه لا اعتبارا في ذلك المفهوم في التصديق بل هو ان يكون حصوله في ذاته مستلما
 لحصوله فيه بصورة ولا يلزم من التوفيق المذكور ارتفاع الان يقال في دفع ذلك الجواب المستحق من قوله الان ان يكون حصوله

من التوجيه

هذا هو الوجود بالوجود لا بالماهية
الوجود بالماهية هو الوجود بالعدم
الوجود بالعدم هو الوجود بالوجود
الوجود بالوجود هو الوجود بالعدم

فان الوجود بالوجود لا يكون له وجود بالعدم
فان الوجود بالعدم لا يكون له وجود بالوجود
فان الوجود بالوجود لا يكون له وجود بالعدم
فان الوجود بالعدم لا يكون له وجود بالوجود

هذا هو الوجود بالوجود لا بالماهية
الوجود بالماهية هو الوجود بالعدم
الوجود بالعدم هو الوجود بالوجود
الوجود بالوجود هو الوجود بالعدم

هذا هو الوجود بالوجود لا بالماهية
الوجود بالماهية هو الوجود بالعدم
الوجود بالعدم هو الوجود بالوجود
الوجود بالوجود هو الوجود بالعدم

فان الوجود بالوجود لا يكون له وجود بالعدم
فان الوجود بالعدم لا يكون له وجود بالوجود
فان الوجود بالوجود لا يكون له وجود بالعدم
فان الوجود بالعدم لا يكون له وجود بالوجود

هذا هو الوجود بالوجود لا بالماهية
الوجود بالماهية هو الوجود بالعدم
الوجود بالعدم هو الوجود بالوجود
الوجود بالوجود هو الوجود بالعدم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الداعية

25

17

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يخطئ في ذلك
والاشياء لا تدرك بغيره ولا يصدق عليه
ويعتبر من ذلك ان لا يكون له وجود
في ذاته بل هو موجود في غيره
فانما هو كالمادة التي لا تدرك
بغير الحواس ولا يصدق عليها
الاشياء الا بالحواس

الا ان نسبة الاصا حبل المعروض بالنسبة الى ما يقسمه اقول لا ينبغي على البعير ان يصوره بالخيال المستوي
و لا ينبغي له ان يختص بالاشياء بالنسبة الى النفس لانها تعلق به لا بغير النفس على ما هي انما ليست
حالة فليكن اقول انما بانها عتبات ما يوجب من بالذات او ما يوجب من بالعرض على الا و يلزم ان يكون القوة
والصنوع بالنسبة الى الجسم على الصنف بالذات والصنوع اوله والذات غير حاله و **نعم** انما يلزم ان يكون **الاصا**
الخارجية صوراً عند العقل حاصل حاله في اذنه معلومة بالعرض وطحا تعلق بالنفس مع لا ينبغي ان النفس حاله
بما بالعرض **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
فانما لم نحقق **هذه** اختصاصا بياض الجسم لكن بفعله عدم تحقق ذلك العقل لاصل الجسم بين الجسم
والفلك وكوكبه والحاصل ان صوراً لا اختصاص الذي يكونه للنوع بالنسبة الى المختص بهي بوجه مما نحن
غيره فانه العقل كونه لا وصاف اختصاصا حاصله صفة تالان كما قد تقرر في كتابه بين ذلك الحاصل
الافرن الاختصاص **قوله** لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
وقد يطلق ايضا على الحقيقة النوعية من تركيب من افراد اجزاء والتركيب مثلا بالنسبة الى السبر
قوله فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
الا على ويمكن ان لا يكون ايراد ابطالها للشيء على ايرادها حتما وقد تقرر على الا وكونها من الا على
لا يوجب ان يكون ايرادها حتميا فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
من الا على من جهة ومن الطبيعي من جهة **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
بعيد **قوله** فانه الجسم انما هو كونه لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
ليس بوضوفاً لاشياء ولذا قيل الجسم هو موجود من الكمال المعطاة والاراد بعض الموجود هو كونه لا تدرك
وقد صاحب الحاكيات بان المراد بما قاله ان الجسم هناك ما من الموجود للمادة كونه لا تدرك على الا
موضوعاً فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
ولو استدل بالاصا كما ذكرنا وانما يحل وقدره وتكامله عن المادة الى جهة الجسم على انه افضل
للمادة في جهة الجسم بالنسبة بوجه يكون انما هي المادة منظور فيه وهو هذا لا يكون قوله تعالى
المستودع في كونه الجسم كانه انما هو كونه لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
في توفيق اقلام الحكماء الطيوس **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل

فيه صم
والا على صم
الاصحية صم
لا يرد في

فيه ما فيه صم
لا تدرك على الا ان يقال
على الاجسام التي تركب منها
ليطابق المتناسق

الاجسام التي تركب منها

هذا هو الحق الذي لا يخطئ في ذلك
والاشياء لا تدرك بغيره ولا يصدق عليه
ويعتبر من ذلك ان لا يكون له وجود
في ذاته بل هو موجود في غيره
فانما هو كالمادة التي لا تدرك
بغير الحواس ولا يصدق عليها
الاشياء الا بالحواس

من الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
يقال المراد بما قاله ان الجسم كونه لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
يجوز ان يكون البنية عندنا كونه لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
كيفية اقول عند الجواب في الرطوبة ليس في وجاعن الاضاف في ولو قيل ان يكون خروجا عن ذلك الا
لو كانت كونه ليست طبيعية وكنتية من الجوهر الذي اكتسب له كونه من الجوهر **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
الكلام انظر الى انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
مع ان قبولها الانفكاك معلوم بطلانه بالثبوت **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
مترد في انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
الذي اكتسب غير من الجوهر حافظة لثبوتها فيكون البنية الطبيعية او ما اكتسب كونه من الجوهر
المترد في انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
التي لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
من الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق ان يكون الجسم من صفة كونه لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق
حكم **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
او في الشبهة انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
لا يوجب ان يكون ايرادها حتميا فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
وكذلك انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
ان ذلك الحق ان يقول انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
الجسم الغير المتناهي الامتداد لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
الافرا الغير المتناهي المتناهي لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
تلك الانقاس في الفعل لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
الانقاس بعد ما قاله فرضنا انما قد كان صفة الشكل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانفكاك فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل
محدد بل كونه لا تدرك على الا ان يقال على الاجسام التي تركب منها ليطابق المتناسق **قوله** فليكن عتبات لاننا لم نحقق ذلك العقل الذي بين البياض والجسم بين الكوكب والفلك بل

الشبهة

قوله

الافرا المتناهي صم

بسم

مستوفى

القائل

ملفوظات

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

وہی

١٠

المصنف

1921

13

دین

نی

3

22

2

...

1

الحسين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

تقفون

۱۲۲۲

متحقق بحدوثه والارادة التعيين واخر الثالث الاولية محققة فالوجودان هما الصلابة بعد التوفيق للوجود كونهما
موجودين حال الاتصال بمقتضاها واللا بد منه اذ الوجود لا يكون بلا تعيين فحقته عند ثباتها ثم كتم الوجود خلاف التميز
فلا بد من امر آخر **قوله** والاعمال وما يلزم يجب وجوده مع المعقول في ذاته لا حاجة الى اثبات تلك الحققة في الحق
اذ يكفي ان يثبت ان الاتصال لازم لتعريف الاتصال الى النصف بهذين اجتماعهما والمقدمة المذكورة في هذا المعنى كان
سالكاً عن اجتماعهما ويعتقد بجزء ان يتقدم العمل على حين قبول الاتصال وان كانت تعلم انه لا وجه لهذا العمل او كونه
في وجوده قبل الاتصال اذ الجسم بعد الاتصال موجوداً كما كان موجوداً قبله والكلام في ان ذلك الموجود ليس
متصلاً **قوله** اذ كان المعقول في ذاته قابلاً للسلب المطلق المنصف به فيجب ان يكون موجوداً اذ لا فرق بين
سلب الموجود وبين سلب الوجود في ذاته اذ اتصاله بوجوه الموصوف كما حقق الشيخ في **الاشعار** هذا الكلام
ان ان المعقول بوجوهه في الصورة اقول ان ثبت اتصال الجسم وانعدام المقول بوجوهه في ذاته في الغرض بالبرهان علم
بقا، امر هو حق ويجب ان يكون محلاً للصورة لا بالباطل لو كان عرضاً لا يورثه بالجمعية التي التزم من
بقائه فيقوم بوجوهه وايضا يثبت في الفكر بوجوهه بعد الاتصال ومنه كونه في الجسم كجوهه وايضا البديهة في هذه
بقا، امر هو حق في ذاته وصفاً للمقوله فلا بد من حصول ذلك المقول في ذاته في ذلك المقول وحصولهما
في ثالث وحصول ثالث فيهما مما لا بد من حصوله لا محالة فيحصل بحدوث الجوهريه والاتصال **قوله**
لما توفيق الجسم على ان يتصور على الجسم بناء على ما ذكره الاشراق في ما عرفت في ما يتعلق به
وذكر بعض المدققين ان التميز في الجهات المحسوسة على ما لم يتقبل الامر او لم يتعقل شيئا كان باقياً منه
وان يتقبل بعد ذلك اذا انعكس او انعكس فلم يبق بجزء في ذاته واما في الاتصال وسببه كثير ثم يحكم العقل
بما ما كان، صار هو، وما كان متصلاً صار متصلاً ولا يحكم بان الجسم المذكور المعين بعد الانقلاب والاتصال
باق بل ان الجسم بعد بقاءه بعد صفاً لا يقول ببقاء الجسم بعد الاتصال غير مناسب ثم يقع القول ببقاء الحيوان في
الحالين لا بانهما وصيرتهما بالصورة الماهية بنية ما، والصورة الواحدة والمتحدة واحدة ومتحدة
والجسم ببقائه بعد الانقلاب والاتصال ووجه هذا انما سمع معين بالعقل كما في غير سمعته ووجوهها
لا يوجب التعيين اذ في الشيء في الجهات اشياء ان معنى جوهريتها كونه امر الازم موصوفاً بالثبات هو انما
امر والباقي سلب ولا يلزم منه التعيين لانما وفيه كذا في المنة المذكورة لا يستطاع اذ ذكره ودونى البديهة محل
التميز غير محقق اذ الشرائع ان الجسم هو متعقل في ذاته لا بالجوهر ذاته قابل للاتصال والاتصال في

الفرد

مکتبہ

المذكر

مطلوب

فيل

تفاوت با بعضی از کتب دیگر در این است که از اینجا که می آید تا آخر کتاب
در بعضی کتب دیگر که در این کتاب نیست

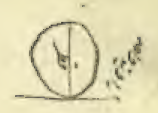
الى الامتدادات الحسية لا الاجسام كيف وهو جزء من الجسم فيكون متواليا وفيه تقدير حسية فيقولوا ان هذا
جزء من شخص يكون انوارا على وجهه ما يمتدحها من اجزاء **قوله** وقد يقال ان هذا القول لا يقول ما عايناهما
المتن اذ هو كذا كسبى من انه جزء ان يكون على الاحتياج الى الذات اذ في الذات اع من ان يكون متخفا عما لها
غيره وفيه توجيد كذا ما علمنا وهو العلم المتأخر من ان يكون بان الشخص في الذات الشخص في هذا يكون
الاحتياج في الذات اع من ان يكون لذاته الشخص او النوعية فيمكن ان يقال لانها لو كانت ماهية نوعية وكان الاحتياج
فيها ثبت هو في ذاته كان ثابتا في جميع المواد انما يجوز ان يكون في الاحتياج في كذا ثبت هو في ذات الشخص ولكن
الحق ان الشخص في ذاته حقيقة الشخص عارض له فاذا ثبت ان الاحتياج في ذاته ثبت في جميع المواد **قوله** فان الطبيعة
النوعية تختلف باختلاف الاما ان يقول فان الشخص خاص في النوع بالاشخاص كما ان الانواع تختلف باختلاف
اذ الطبيعة النوعية الحسية لا تختلف فيما **قوله** ويجب ان يلاحظ بالضرورة ان هذا الجواب لا يتحقق دعوى البرهنة
في ان الطبيعة الحسية لذاته محتاجة الى المادة فالاذا ان يدعى اول الامر فيكون في الازمان السابقة
من البين ويمكن ان يستدل على هذا الدعوى وهو ان معنى تلك الاشياء بانها قد ركن في وجودها بالضرورة
للمات الثلث بطريق اعتبار الانكسار نظر الى الذات وان كان يحس طريقتا في بعض المواد لاجل المتوحد والاعتماد
لابد له من **قوله** في هذا الما ان صاحب الحاشية ذكر هذه المسئلة بعد اثبات افتقار المصدر الى الطبيعة
عما لا يخلو عنه وفيه ان سبب الاحتياج في غير كذا ثبت الافتقار فلا بد من ايراد هذه المسئلة في وجه
ببين سبب الافتقار وقد يقال ان العلم باثبات الجود لا يعنى احدى الانفس العارضة الى النفس **قوله** والافتقار
ما سبق كان غير الاشياء بطريق الاول وهذا الفصل يشتمل على ما يفيد اثباته بطريق الثاني فان صورته
ان كل جزء منه وكل منه متشكلا في الشكل لا يحصل الا مع المادة لا يكون عند **قوله** فاما ان يكون متناهي او غير
متناهي قبل هذه المفصلة المانعة لخلو الذات للمقدم او كذا شئ لا يخفى عن صدق احد النقيضين مع طرف
له وقيل ان لا شك في صحة قوله بل لا يخفى عن صدق احد النقيضين مع واقعه وطروقه لا يظن ظروفيه لان
صدق احد النقيضين مع نفسه الامر لا يكون فيكون له ان لا يثبت له افتقاره لصدقه فاما ان يثبت
ان اكل زيد مثلا لا يتحقق اكله ولا عدمه فلا يكون متناهي الا في اعم القيين ولا مطلقا لان صدق
احدهما مطلقا وان كان واقعا لكنه لا يلزم من صدق اكله زيد ان لا يكون له اكله فيكون متناهي
المفصلة للمقدم وهذا ان يقال لو انك لم تفكر فاما ان يكون متناهي او متناهي في نفسه **قوله** لا يكون

بالتفصيل

الاستغفار

الامانة

١١٥
 لا ينفصل النقطة المشتركة بين التوابعين وايضا يصدق التوافق على المكافئة حيث حاله بسببها
 يحيط به ويتعلق بانتقالها ذاتها كغيرها من التوابعات بالانتماء الى نفس المجموعة والرفع
 بان يراد بالحد او الحد وما قام بالاشتراك في المكان والملك ليس الا كحد كحد في نفسه واما ما ذكره من
 الرسل وقوله ان التوافق مطلقا من لواحق المادة فثبت المطاباة في جهة ما وقد بينا ان يمكن ان يكون
 في بطلان اللاتبا في جهة الطول ايضا بان يكون في بطلان اللاتبا في جهة عرضية غير متناهية فيكون
 من طرفه الذي من الجانب المتناهي في خط ونقطة على ذلك الخط الغير المتناهي في خط غير متناهية ويصل بين
 كل نقطتين من بين نقطتين على ذلك الخط المتناهي في جهة من طرف ذلك الغير المتناهي وتلك الخط الواحدة
 يكون كغيرها من التوازيات المثلثة الحادة عند طرفه ولكن من تلك الاطراف من الزاوية والمكانة الا ان
 متزاوية الا ان النهاية يعدم وجهه غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرتي والتميز اذ واجهة الاقواس الخط المتناهي
 ايضا بل يكفي مجرد فرض انما خط المثلثة اذ واجهة الاقواس متزاوية على سبيل المثال في الزاوية الا ان غير النهاية فيها
 بين كل نقطتين يكون الزاوية بين النقطتين اقل من الزاوية بين النقطتين تحتها فاذا كان الخط غير متناهية بالفضل لم يكن
 تلك النقطتين غير متناهية بالفضل وكون الاقواس والواقع بين النقطتين كذلك والزاوية انما يكون
 فيلزم بغير غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرتي ودير عليه الاقواس بنحو ما ذكرناه في الحاشية على ما في المتن
 متزاوية وتلك النقطتين قد يكونان في الزاوية ان يكون تلك النقطتين مشتركتين في الاجسام فلا ينفصل في ما ذكره فثبت ان
 انها لو كانت متساوية في جهة ما ان يتساوى على سطحين او سطوح وكل منهما مشتركتين في الاجسام وقد قار
 يمكن ان يقال في النقطة الا ان من شرطه ان يكون متساوية في جهة متساوية اما ان يكون متساوية
 لوقبل عدم تساوية الجسم او لا من شرطه ان يكون متساوية في جهة متساوية في جهة ما فثبت ان
 اختلاف المساحة الاجسام يجوز ان يكون بواسطة الصورة النوعية ولو كانت المساحة الاجسام متساوية في جهة
 واحد يقتضي الصورة الجسمية وقوله ان هذا يلزم من كونها في الشكل والمقدار الجسمي وهو
 اما في الشكل فقط واما في المقدار لان الشكل لا يتغير في جهة او بسبب الجسمية وهو في المقدار في الزاوية مشتركتين في الاجسام
 في الشكل لانها على قدر كونه الجسمية منها على انها طبيعة نوعية واما ان لا جسمية فلا يلزم نوعيتها من جهة ما
 تامل قوله وسببها ان يقال ان لا يجوز ان يستحيل ذلك في العارض بدون ان يقدم غير متناهية في جهة
 العارض في الصورة او يقال ان لا يجوز ان يستحيل ذلك في العارض بدون ان يقدم غير متناهية في جهة



لم ينفصل

لم ينفصل

طوطم

بالانتماء الى نفس المجموعة والرفع
 بان يراد بالحد او الحد وما قام بالاشتراك في المكان والملك ليس الا كحد كحد في نفسه
 الرسل وقوله ان التوافق مطلقا من لواحق المادة فثبت المطاباة في جهة ما وقد بينا ان يمكن ان يكون
 في بطلان اللاتبا في جهة الطول ايضا بان يكون في بطلان اللاتبا في جهة عرضية غير متناهية فيكون
 من طرفه الذي من الجانب المتناهي في خط ونقطة على ذلك الخط الغير المتناهي في خط غير متناهية ويصل بين
 كل نقطتين من بين نقطتين على ذلك الخط المتناهي في جهة من طرف ذلك الغير المتناهي وتلك الخط الواحدة
 يكون كغيرها من التوازيات المثلثة الحادة عند طرفه ولكن من تلك الاطراف من الزاوية والمكانة الا ان
 متزاوية الا ان النهاية يعدم وجهه غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرتي والتميز اذ واجهة الاقواس الخط المتناهي
 ايضا بل يكفي مجرد فرض انما خط المثلثة اذ واجهة الاقواس متزاوية على سبيل المثال في الزاوية الا ان غير النهاية فيها
 بين كل نقطتين يكون الزاوية بين النقطتين اقل من الزاوية بين النقطتين تحتها فاذا كان الخط غير متناهية بالفضل لم يكن
 تلك النقطتين غير متناهية بالفضل وكون الاقواس والواقع بين النقطتين كذلك والزاوية انما يكون
 فيلزم بغير غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرتي ودير عليه الاقواس بنحو ما ذكرناه في الحاشية على ما في المتن
 متزاوية وتلك النقطتين قد يكونان في الزاوية ان يكون تلك النقطتين مشتركتين في الاجسام فلا ينفصل في ما ذكره فثبت ان
 انها لو كانت متساوية في جهة ما ان يتساوى على سطحين او سطوح وكل منهما مشتركتين في الاجسام وقد قار
 يمكن ان يقال في النقطة الا ان من شرطه ان يكون متساوية في جهة متساوية اما ان يكون متساوية
 لوقبل عدم تساوية الجسم او لا من شرطه ان يكون متساوية في جهة متساوية في جهة ما فثبت ان
 اختلاف المساحة الاجسام يجوز ان يكون بواسطة الصورة النوعية ولو كانت المساحة الاجسام متساوية في جهة
 واحد يقتضي الصورة الجسمية وقوله ان هذا يلزم من كونها في الشكل والمقدار الجسمي وهو
 اما في الشكل فقط واما في المقدار لان الشكل لا يتغير في جهة او بسبب الجسمية وهو في المقدار في الزاوية مشتركتين في الاجسام
 في الشكل لانها على قدر كونه الجسمية منها على انها طبيعة نوعية واما ان لا جسمية فلا يلزم نوعيتها من جهة ما
 تامل قوله وسببها ان يقال ان لا يجوز ان يستحيل ذلك في العارض بدون ان يقدم غير متناهية في جهة
 العارض في الصورة او يقال ان لا يجوز ان يستحيل ذلك في العارض بدون ان يقدم غير متناهية في جهة

بالنسبة

خط غير متناهية

خط غير متناهية

فيكون كغيرها من التوازيات المثلثة الحادة عند طرفه

فيلزم بغير غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرتي

يمكن ان يقال في النقطة الا ان من شرطه ان يكون متساوية في جهة متساوية

واحد يقتضي الصورة الجسمية وقوله ان هذا يلزم من كونها في الشكل والمقدار الجسمي

تامل قوله وسببها ان يقال ان لا يجوز ان يستحيل ذلك في العارض بدون ان يقدم غير متناهية في جهة

ان ينفصل

المكان

الصورة

30

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء القلب
ويبين الحقائق
ويزيل الغم
ويطهر القلب
ويجلب السعادة
ويخلص من النار
والعلم نوراً يضيء القلب
ويبين الحقائق
ويزيل الغم
ويطهر القلب
ويجلب السعادة
ويخلص من النار

المطبخ

محکمہ

111

2. *ma*

91

فمنعوا

قصص زهير

والتعريف

المراه من العشق الموهوبه في الموهوبه
كونها عجيب يستعد لانا، تفرقة

دنا تالو فمنا ان طلاق النوعية بالجم في اقسام الصورة التي هي
دنا تالو فمنا ان طلاق النوعية بالجم في اقسام الصورة التي هي
دنا تالو فمنا ان طلاق النوعية بالجم في اقسام الصورة التي هي

لدينا ان يكون فيكون حاصل ان ذلك لم يجرى في اختصاص الصورة النوعية بالجم في اقسام الصورة التي هي
وانما يتصور النقص بناء على كون الكلام مبدأ اختصاص الاما ولو كان الكلام بمنزلة الاما من مبدأ الاما في ذلك
قوله لان المادة العنصرية لا تستلزم من العقل تقدم الصورة النوعية اجناسا فكل فرد من كل نوع وكل فرد من كل جنس
حادث فكل صورة نوعية فردا في الاما من نوع او من جنس او من نوع او من جنس او من نوع او من جنس او من نوع او من جنس
جنس جنس فكل من قدم فردا فكل يكون ذلك الفرد فردا او ذلك الاستلزام غير مسلم لان من قدم الفرد في النوع
او يوجد في كل وقت نوع او فردا فكل يكون ذلك الفرد فردا او ذلك الاستلزام غير مسلم لان من قدم الفرد في النوع
وهو ليس بما يفيد الصورة السابقة فكل ان يكون هيولى الى مشتبه كونه الاما في ذاتها وتعيينها بصورة ما فكل يكون
لما استلزام واحد منها دون الباقي فكل ان يقال ان الصورة السابقة متساوية بالاحاطة وتلك الكسبية بتدقيق فكل
اللاحقة على الحيث من المبدأ فكل الاستلزام من لوازمها دون الاستلزام الوتر فيوزان فيفيد الصورة الكلية
المقدمة على اقرب استلزام صورة معينة **قوله** لان ما اذا كان لا يصدق قريبا لا يثبت عند قدم المادة لا يصدق قريبا
واما في صورة معينة فكل ما اذا كان لا يصدق قريبا لا يثبت عند قدم المادة لا يصدق قريبا
ببرية وفي حيث ان سبق النوع على كل فرد ويصدق حقيقة في ما سبق على كل فرد وان كانا فردا او فردا او فردا
فردا او فردا موجود قبل تحقق تقدمه على كل فرد ومنه دوام الكسبية في فردا او فردا او فردا او فردا او فردا او فردا
جميع ما يصدق عليه الحادث في زمان وليس كذلك وانما يميز ذلك في الحادث المتساوية وانما يميز المتساوية بتحقق تقدمه في
على كل فرد ومنه دوام الكسبية في فردا او فردا او فردا او فردا او فردا او فردا او فردا او فردا او فردا او فردا
الجمعي وليس كذلك وانما يميز ذلك في الحادث المتساوية وانما يميز المتساوية بتحقق تقدمه في
ببرية وكما يوضح ان حدوث الكل الجمعي انما يكون بان لا يكون شي من اقسامه موجودا او لا يوجد وهذا هو الوجه
قوله في نظر اذ معنى الحادث هو الوجود بعدم العدم فحدث الجمعي بالحقاف بالوجود بعد العدم وان القاف في ذلك
بالوجود وفي مستلزام القاف الجمعي بل الجمعي هناك ليس حادث ولا قد يصدق بالحقاف الجمعي لان الجمعي الغير المتساوية في
موجود الا لعدم الكسبية في ذلك وقتا وهذا حكمه بان الحركة بمن الخط غير موجود مع وجود كل فرد منها في
من الزمان فكل ان الكلام القائل غير متساوية مع ما توقع من المتوقع وكل على اثنائه على ذلك المتوقع فكل غير متساوية
البرية في استلزام حدوث كل حادث الكل في هذه المادة **قوله** وقد يحاط به من جواب بل يتغير كونه ليس
وخصصا بالعنصرية والجواب الذي يدعى الاعتراض باثبات المقدمة المتوقعة ان يقال لا يجوز استناد الاستلزام

النوع

البواقي

سيفية

يتحقق

الى ما ذكرتم لانه لا بد وان يكون النقص تلك الكيفيات مجردا وهو غير جائز عن الجسم ضرورة **قوله** فلا بد من اختلافها بالوجود
فيه انما لا يميز لم يميز تركب الجوه من الجوه والوضو لا يصدق قريبا لا يثبت عند قدم المادة لا يصدق قريبا
بجمع الجوه والوضو ليس بجم لان لا يصدق قريبا لا يثبت عند قدم المادة لا يصدق قريبا
الذي هو عرض وهو في جم الاما المصنوع فيكون الجمعي في جم الاما المصنوع بحيث لا يمكن ان يتحقق بدون ذلك في جم الاما
صدق الجوه هو الاحتياج الى المصنوع الذي يكون محلا للجمعي وليس موصوعا للجمعي فيكون الجمعي في جم الاما
البي من في الجوهية **قوله** لان المادة مستعدة بكميات على تحقق انما يميز في النوع في ذاتها وانما يميز في المادة وحفظ
الامر بشرط ان يكون في مكانا والعود اليه شرط الخروج عنه وهكذا البواقي **قوله** قبل وجود الصورة لما مر
انما يميز بان لا يكون الا في حقها في ذاتها او في حقها في ذاتها او في حقها في ذاتها او في حقها في ذاتها او في حقها في ذاتها
والقول لا يجوز ان يتقدم الحيوى بالذات في المتقدم بالذات فيكون لا بد ان يكون بالفعال مع قطعي النظر في ذلك لا في الحيوى
ليست كذلك بالنسبة الى الصورة **قوله** لانه ان يكون شرطه ولو ان يكون جزءا للكل **قوله** بل هو خلاف الواقع في نظر
بمسبق يشترط اذا كانت الصورة موجبة **قوله** وهو ما مر عن الفرد في نظر لان المتفرع من الجسم لا يميز ان يكون متفرعا عن
الصورة او لا يميز ان يكون متفرعا عن الجسم او لا يميز ان يكون متفرعا عن الجسم او لا يميز ان يكون متفرعا عن الجسم
في حجة الاستحسان اما هي الصورة كذا الشكل المخصوص في حجة الاما الصورة المخصوصة **قوله** فانما يصدق بالضرورة ان انقسام
الشكل الكلي مثلا الى الصورة للغير متساوية في نظر اولها او انقسام الشكل الكلي لا بد من ان يجعله بحيث لا يكون متساوية
في نفس الامر فكل يكون الصورة متميزة عن غيرهما وتخصصة في ذاتها بما مر من انقسام الشكل الكلي والاعتقادي
الصورة بمتساوية وان اراد ان انقسامه للمعدل في جعلها بحيث يميز العقل عن فرض الشك في كونه اذ من هذا
المنع الادراك الحسي والشكل لا بد من التميز لكونه لا ضرورة في جعله بحيث يميز العقل عن فرض الشك في كونه اذ من هذا
والكسبية الذاتية بل انما كانه اليهم فيما كيف ولو تقدم على الشك ما تقدم على ما مر من ان يكون على كسب على ان
ويذكر ان يكون للعقل الثاني تقدم على فكل الاول مع انه لا دخل في وجوده اصلا لان العقل الثاني مقدم على الثالث
وهو مع الفلك الاول لان الكسبية بالجمعي سلب التقدم والاف **قوله** من حيث هذا البناء فضا او انما يميز على ثقل عليه
كل منها لا يفرق والسبب في انقسام الشكل هو العقل الفعالي وعلم ما هو التحقيق فهو الحكيم الذي قد استلزم **قوله** او كونا
معلول على موجبة قد يقال ان لا يميز بينه الاما كانت المعقولات القديمة متساوية لان واجب الوجود على موجبة
فكلها يميز من ذكر من اتفقا فكل العدة الموجبة دوام لعلها كذا واحد منها بالاف او لا في نظر العقل في وقت ما

علم

فنفور

موجود

لان دفع اكثر من كونه بالاولى

فقد

التقدم

الما ذكر

انفراد احد بياض الاخر فيقول **قوله** او العلة الموجبة ان اريد استثناء الخلف في جميع احوال وجوده فلا يصحق الا
على العلة الثالثة وان اريد اعم من ذلك فلا ينظر صدقها على شيئا او يجوز ان يكون من احوال العلة التي قد تقدم
فانما ارتفع وذكر العدم خلف المعلول عما اذا كان فراخا لا يقال ان هذا لا يليق الجواز الاخير جزءا خيرا الا انه
لا بد لا يعبر عنه وانما كانت التناقض بين الشئ في كل موضع يدعي الملازمة بين امرين يكون احدهما علة وجوب
للاخر فيجوز ان لا يكون الملازمة للاصاح ان المذكور **قوله** واحد المعلول في العلة انما هو من جهة صدوره عنها واما المعلول
يصدر عن العدم من جهة غير الجهة التي يصدر المعلول الاخر باعتبارها فلا ينظر استعمال احد المعلولين للاخر
قوله وان لم يجز ان لا يقال انما لا يلزم بطلان ما ذكره في ثبوتية الجيوب لا اقدم مناسبة ذكرنا في ثبوتية لان القياس
المذكور لا يثبت لانه لا يتوقف قيد الفاعلية يتم الحكم بل يلزم نفي كون الجيوب علة موجبة وتوحيدها ان لا يتغير
المراد بالثبوتية الموجبة المطلقة والمراد بانها على العمل المستقل بان ثبوتها لا ينافي مع استقلالها
للعلة الموجبة فيبقى سبب العلة التي عليه المستقلة للامانة فيبقى الجيوب نفي كونها علة موجبة
مطلقة **قوله** لا يلزم بالثبوتية بكونها تكون تقوم بغير الفاعل من القيام بغير الجيوب في الخارج وهو يتوقف
بمذا العلة ويجوز ان يكون من التقييد لانه الصورة متغيرة ومتغيرة لها **قوله** ولو كان الصورة في هذه
شرطية صادقة مقدماتها لكانت في المادة لكانت عند وقوعها في قدراتها كان ثابت
قدم استغن عن ذلك ان تصانف شئ بشئ في الخارج فروع لوجود الموصوف فيفليس جاز ان تصانف
الجيوب بالصوره مع ان وجودها فروع لوجود التصانف ولا يجاب بانها الصورة باعتبار وجودها
نفسا علة ومقدمتها باعتبار وجودها الجيوب في ثبوتية ومعلولة لانه عليتها ليست الا باعتبار حلولها
لا باعتبار ما في نفسها ولا يتم ايضا ما قيل ان تصانف الجيوب بالصوره المطلقة مقدم على وجودها الخارجي
وهو امر ذهني والتصانف بالصوره المعنوية في الخارج ومن ثمة من وجودها فيكون الجيوب تصورات
بالصوره المطلقة فوجرت وجرت فتصورت بالصوره المعنوية لانه المطلقة انما يكون علة
من حيث انها معنوية وانما معنوية في ضمن التصورات انما يتوقف في الخارج فالانصاف المطلقة في ثبوتية
في الخارج ايضا وان لم يكن التصورات وفرة العلة ومعية ما يمكن ان يقال ان الجيوب هي انما هي
بالثبوتية المذكورة يجوز ان لا يكون قابلا للجيوب **قوله** انما هي في حيزها من كل قول المصداق
بينما انما لا يتوقف بالفعل على ان لا يتغير بدونه الصورة واذا عمل انما لا يتغير بدونه الصورة اي تعينها

وكتبت
لا يتغير بدونه

وكتبت منها لا يتغير بدونه **قوله** والجواب بان الصورة لا يوجد في الاصل من الصورة فيكون
تكون المطلقة ايضا فرة في الجيوب المستخرجة من الصورة المستخرجة من حيث لا يتغير بدونه
من ما في من حيث الشخص انما في من حيث الاطلاق **قوله** الصورة تعبر الى الجيوب في ثبوتية الصورة في ثبوتية
في البقاء الى الجيوب لانها لو لم تعبر اليها لكانت في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
البقاء في الدور في الجواز ان يكون بقاءها كالبقاء في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
لان الخال الحجاج في البقاء الى الجيوب في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
بدونه ولا يلزم من احتياجها الى البقاء في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
عليه **قوله** واورد على ان لا يلزم الدور في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
بذات الاخرى متوقف على انهما في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
او المستلزم لثبات المطلقة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
لا يتوقف انهما في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
والمنع كحكمة وما ذكر من تمام السند غير صالح للسند لانه انهما في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
لشخص الجيوب في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
لشخص الصورة بذات الجيوب في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
لا تعارف هذه الجيوب في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
هذه الصورة وانما ان ذات الجيوب في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
يكون بالجيوب المعنوية من حيث هي علة لشخصها في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
ولسقط الدور وتوهم ان الشئ المطلقة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
خارجا وهذا شرط الاطلاق موجودا وهذا في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
الجيوب على انها قابلة لها لعل انما فاعلة كما ان شخصها باليوب المعنوية في ثبوتية الصورة في ثبوتية الصورة في ثبوتية
بالصوره المطلقة فانه من حيث انها فاعلة لشخصها لكن لا يراى كونها فاعلة لشخصها انها معنوية لانه اذا
التشخص واحد بالعدد دون الصورة المطلقة ولا يجوز ان يكون غير الواحد بالعدد فاعلا للواحد بالعدد
بل المراد كونها حالة في الجيوب لشخصها لانه لا يتغير بدونه الصورة اي تعينها

في الخارج

هذه

صورتها لا يخرج منها

قابلة

من حيث

136

137

المدونة بحدود الحجاز التي يطلق عليها اسمها اول والاكتيف تصور التراجع عند ما قرأه ابن السينا العلم
 مطلقا هو جواز كونه علما بمعنى التصديق مطلقا او بمعنى اليقين او غير ذلك من معانيه بل انظر ان
 قال ابن السينا بعد ايراد ابن السينا العلم الحكيم والاكليف يقول به عالم ما انه يصدق عليه العلم بغير
 اما هذه او مع الموضوع والمبادي او بمعنى التصديق بالمبالغة او غير ذلك من معانيه بل انظر ان
 ولو انه كان العلم بعينه علما لا يتم ان العلم بالغير من الحكيم والاكليف لو كان موصوفا مطابقة
 وحيث يتم ما ذكره **قول** بل العلم انفس العمل كحقرة القطب لا الحكمة العلية كما توهم لوجودها في التفسير
 ايضا فلا ينبغي الحكيم بل اصلا وسبب في العلم فيها ان الاغلال سبب الكالات بحسب القوة العلية كما ان الاراد سبب
 لها بحسب القوة النظرية هذا ما عايناه في هذا التفسير ما يخرج العقل اذا اذ لم يعلم بوجه العقل فلا
 محالة لوجود العلم فيها وهذا هو السبب لما افرح العلم شيئا منها وما قاله السيد المحقق في حاشيته على شرح
 من الحق هو وجود العلية في الحكمة العلية فيكون مركبة من علم وعقل فان كان لا في ذلك القسم لا يحل في العلم ولا في
 قيل الحكيم بوجه النفس لان انما قلنا نفعه من علم وعقل فان كان لا في ذلك القسم لا يحل في العلم ولا في
 العلم بطريق بوجه النفس لان يكون معتبرا بطريق الشرط من العلم بوجه العقل فانما قاله في ذلك بوجه
 يكون المراد بالعلم استعمال قوانين اذ هو ايضا داخل في الحكمة النظرية الا ان كان في تقديم السبب في الفصل
 واربعة الصفح بوجه العلم والكبري كذلك لا يحل في الامر لوجه العلم بعد ارجوع القوانين المعينة المذكورة
 وليس بوجه بقرتنا واختيارنا لكونه من المعقولات الثانية وان كان حكمه عليه بمعنى كونه آلة وليس هو العلم
 كله بل كما يذكر في النطق بالعلم فانه قلنا الحكيم علم فكيف يتحقق جعل العلم قسما من ذلك ثم جعل العلم
 من العلم والعلم من العلم كونه علما في العلم ان السبب هو جواز قاطع تركب من الجوهر والعقل فعدا هذا
 لان الجوهر معنى عام يشمل المركب منها وهو ما لا يقدم بغيره بخلاف العلم هذا ما عايناه سابقا ومثلا ان
 لاحظنا فيه اذ قلنا معنى العلم بغير هذا ما هي حقيقة بل اعتبارية اصطلاحية غائية ما في الباب ان
 يلزم ان يكون الحكيم بكونه عبارة عن العلم والعلية احد قسميها من بين سائر العلوم المدونة وهذا
 ليس بغيره اذ هو خارج سواء هو جعل العلم من اول الاطلاقة على التصورات والتصورات هي قاصدة
 كما في عبارة الرئيس في مفتاح **الشفاف** في ارض من الحكيم الربانية لا بقاء لها في الاكثر الى غيرها
 لا اكثر من تلك لان اكثر من تلكها على خلاف ذلك **اورد** ايضا انه انما اراد بالابتن المذكور ان

اسم

ان هذه الامور المذكورة الموصوفة يكون موصوفة له فليس كذلك والاراد من خروج الربانية عن الحكيم
 ان يوافق هذه المقدمة بمفيدة علم التفسير للحكمة وان اراد انما مباد فيه فاما يكون ذلك نقصا لولم
 يحسن تقصيص اليقين في المطلق وليس كذلك لان تلك الامور الموصوفة ليست من الوصفية المختصة بالانسان
 لها في الواقع ومن مارس سائر وراوى ولا يلزم ان اكثر من هذه في علم بها العقل بل ان هذه الامور
 علم النظام المثل هذا فلا ولا ان يعتمد بان الربانية موصوفة لغيره ولا موصوفة لغيره او بانه
 له من علم هذه ومن كتب كثير كثيرة في اقسامه وللاعتناء به كما قررنا من العلم الطبيعي والحكام
 من علم الطبيعي والوجه الوجوه في الاعتناء بما افاده انما هو حكمه من ان الاعتناء بالربانية ومارسته يورث
 ملكة التقدير المرتفعة للتفكير التي يحصل من ممارسة الطبيعي واللاهوت ولا شك ان تلك التفكرات اشرف ملكة
 التفكير والارادة المذكورة ناقصة كما يرد في الشرح ويرد عليه النقص ايضا بان الاتيان به علم الامور
 لو كان على اللاواض لوجب للاواض من الطبيعي الاعتناء به ايضا، فتناسل الابداد ومنه انما انما العلم
 لا يتجزأ واثبات وجوده والميل والحقبة الحسانية لا تقدر على التفكر في غير شأه وغير ذلك من الامور
 الموصوفة وهذا الابداد مدفوع اما اوله فلا يوافقنا انما اكثر من العلم بالاراض من الطبيعي
 على هذا التقدير لو كان اكثر من العلم بمفيدة علم الموصوفة وليس كذلك ولما ثابنا فلا يقصص العقل من
 ان العلم ابتداء اصل العلم الموصوفات بغير موضوعات ما تلكها امور موصوفة وهذا غير خارج
 الطبيعي وفيه نظر لان كون موضوعات الربانية في الاكثر امور موصوفة غير ذلك بل انما خلا في
 يظهر للمتنوع **قول** ما شئت على انما انما اعتدنا من اقتصاره على شرح العلم بالغير
 هذه العبارة متداولة كون الشيء متساويا لمتنوع اليه يقال هذا منسجي عليه العلم كالمشبه
 بطريق الاستعارة المكنية فالتشبيه القم الاول من الكتاب بالبيوت الخالية طامو الترتيب
 به من طرف التشبيه بذكر المشبه والاشياء بالعلم الاول من المشبه به دل على ذلك التشبيه الملائم
 للمشبه به للقم الاول وادناه العلم بالاشياء اما وجه التشبيه وهذه الاضافة لا في
 الملائمة لانه قد اشترط في الوقوف بل قد ورد في الخبر ان ترك بيوت العنكبوت في البيوت
 فالتشبيه استعارة مكنية والاشياء استعارة تخيلية فحصل هذا الكلام ان القم الاول
 كالعبارات الخالية والبيوت الثانية المنسوجة عليها بيوت العنكبوت والاساس المنسوجة عليها

قوله

الاعتناء به فیها ابداً و نه تركها علی النسیان و هذا غیر متداول بین اناس و یقولون یسجدت الماعی صلیه الله علیه و آله
بجانب المضاف ای بیوت النواکب اما بطریق الخیار یا نادر و یا لعلنا نکت بیوتنا و اما علی صیغه المعلوم و یحتمل انما
الانقصا و الا فقال انما الانقصا فانسیان فعل منسی و اما فی الاتصال فمن باب حذف النقص
تقديره انما یسجدت فانسیان فعل منسی و اما فی الاتصال فمن باب حذف النقص
انما فعل العطف و هذه الطريقة ایضا یقرب فیها بین ارباب العریة و یحتمل انما لا یكونوا المفقودین
فی قوله انما یسجدت انما علی انما موصولة لانافیة و لا یكونوا قوله و هذا عطف علی منسجت انما کان فیها
ایام لطیفه و یقال فثقت جوارب عامیه و قوله انما و هو قلیل الاستحسان انما فی قوله السیئره و لا یقال

یوم جمع	قوسلوق	زوال	اولیل	بین الصلاتین
ساعت	عطاره	قمر مبارک	زحل	مشری مبارک
اولی روزه	مبارک			
اکندر	ایختم	یوم شنبه	قوسلوق	زوال
مشری	مشری	زحل	مشری	مشری
بین الصلاتین	اکندر	ایختم	یکشنب	قوسلوق
زمره مبارک	عطاره	قمر مبارک	اولی روزه	مشری
زوال	اولیل	بین الصلاتین	اکندر	ایختم
عطاره	قمر مبارک	مشری		
مبارک				

Handwritten text in Persian script, likely a letter or document, covering the upper right portion of the page.

Handwritten text in Persian script, continuing the document or letter, located in the lower right area of the page.

